جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية

A Proposed Framework Based on the Evidence-Based Practice Model for Developing the Professional Skills of Social Workers in the School Setting: An Applied Study on Public Schools in the West Bank

إعداد:

سهاد حسن عبد الهادي غيث

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

3 كانون الثاني 2026

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية

A Proposed Framework Based on the Evidence-Based Practice Model for Developing the Professional Skills of Social Workers in the School Setting: An Applied Study on Public Schools in the West Bank

إعداد: سهاد حسن عبد الهادي غيث

إشراف: د. عميد أحمد بدر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

3 كانون الثاني 2026

تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الاخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية

A Proposed Framework Based on the Evidence-Based Practice Model for Developing the Professional Skills of Social Workers in the School Setting: An Applied Study on public schools in the West Bank

إعداد:

سهاد حسن عبد الهادي غيث

بإشراف:

الدكتور عميد أحمد بدر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2026/01/03م

أعضاء لجنة المناقشة

د. عميد أحمد بدر	جامعة القدس المفتوحة	مشرفاً ورئيساً	.....
د. زردة حسن شبيطة	جامعة القدس المفتوحة	عضواً	.....
د. محمود محمد حماد	جامعة فلسطين الاهلية	عضواً	.....

التفويض والإقرار

أنا الموقعة أدناه **سهاد حسن عبد الهادي غيث**؛ أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

وأقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القدس المفتوحة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ: " **تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية**"، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية.

الاسم: سهاد حسن عبد الهادي غيث

الرقم الجامعي: 0330012120047

التوقيع: سهاد حسن غيث

التاريخ: 3 / 1 / 2026م

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من كانا دائماً مصدر دعمي وقوتي، وأصحاب الدعاء الصادق:

أمي الحبيبة ووالدي العزيز، أمد الله في عمرهما وبارك حياتهما.

إلى من كنّ السند لي في كل لحظة: أخواتي العزيزات، وإلى أبنائهن وبناتهن.

إلى كل من يفرح لإنجازاتي: أقاربي، أصدقائي، وزملائي.

الباحثة

سهاد غيث

الشكر والتقدير

الحمد لله على فضله وتوفيقه، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فلا يسعني، وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة إلا أن أرد الفضل إلى أهله، فأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عميد أحمد بدر الذي كان لي الشرف في إشرافه على الرسالة، على ما قدّمه لي من دعم وتوجيه علمي كريم طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فكان لنصائحه وملاحظاته السديدة بالغ الأثر في تطوير هذه الرسالة وإخراجها في صورتها النهائية، أسال الله أن يجزيه خير الجزاء ويديم عليه الصحة والعافية.

وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور محمود محمد حماد، والدكتورة زردة حسن شبيطة، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما قدماه من ملاحظات علمية قيّمة أسهمت في إثرائها.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين شاركوا في تحكيم أدوات الدراسة، لما أبدوه من جهد علمي وملاحظات بنّاءة.

وأعرب عن شكري وتقديري لجامعة القدس المفتوحة، ممثلة برئيسها وعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية، لما وفرته من تسهيلات أسهمت في إنجاز هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم في وزارة التربية والتعليم، على التعاون وتوفير التسهيلات اللازمة لاستكمال إجراءات جمع البيانات.

الباحثة

سهاد غيث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
التفويض والإقرار	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ي
قائمة الملاحق	م
الملخص باللغة العربية	ن
الملخص باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	1-14
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7

أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	9
حدود الدراسة ومحدداتها	11
التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمصطلحات الدراسة	12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	15-60
الإطار النظري	16
الدراسات السابقة	42
الدراسات السابقة العربية المتصلة بمتغيرات الدراسة	43
الدراسات السابقة الأجنبية المتصلة بمتغيرات الدراسة	50
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	61-77
منهجية الدراسة	62
مجتمع الدراسة وعينتها	62
أدوات الدراسة وخصائصها	65
متغيرات الدراسة	74
إجراءات تنفيذ الدراسة	75
المعالجات الإحصائية	76

الفصل الرابع: نتائج الدراسة	98-77
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	78
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	78
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	79
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	81
النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	82
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	87
النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	87
النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	89
النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	90
النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	93
النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	96
الفصل الخامس: تفسير النتائج ومناقشتها	115-99
تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشته	100
تفسير نتائج السؤال الثاني ومناقشته	102
تفسير نتائج السؤال الثالث ومناقشته	104

تفسير نتائج السؤال الرابع ومناقشته	106
تفسير نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها	110
تفسير نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها	111
تفسير نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها	112
تفسير نتائج الفرضية الرابعة ومناقشتها	113
تفسير نتائج الفرضية الخامسة ومناقشتها	114
التصور المقترح	116
التوصيات	121
المصادر والمراجع باللغة العربية	123
المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية	129
الملاحق	135

قائمة الجداول

الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتهاالمستقلة (الديمغرافية)	64
2.3	قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)	69
3.3	قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)	69
4.3	قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)	70
5.3	قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمجال الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس، وقيم معاملات ارتباط كل مجال مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30):	70
6.3	قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمقاييس الدراسة	71
7.3	درجات احتساب مستوى كل من المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، والتحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، و سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، و مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	74
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً	78
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات التحديات التي تواجه	80

	الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً	
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً	81
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً	82
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مهارات طرح الأسئلة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابي	83
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات تطبيق الممارسات المهنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	84
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات البحث مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	85
8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات التقييم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	86
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات النقد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	86
10.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي	88
11.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة	89

	المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي	
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير التخصص	91
13.4	نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير التخصص	92
14.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة	94
15.4	نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة	95
16.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة)	96
17.4	نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة)	97

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
أ	أدوات الدراسة قبل التحكيم	136
ب	قائمة المحكمين	144
ت	أدوات الدراسة بعد التحكيم	145
ج	كتاب تسهيل المهمة	152

تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية

إعداد: سهاد حسن عبد الهادي غيث

بإشراف: الأستاذ الدكتور عميد أحمد بدر

2026

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت عينة الدراسة من (276) مرشدًا ومرشدة يمثلون الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس الحكومية الفلسطينية، اختيروا بطريقة العينة الطبقية العشوائية التناسبية وفق المناطق الجغرافية (شمال، وسط، جنوب). واستخدمت أربعة مقاييس فرعية لقياس مستوى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالممارسة المبنية على الأدلة، والتحديات التي تواجههم، وسبل التغلب عليها، ومستوى مهاراتهم في تطبيق خطوات النموذج. وأظهرت النتائج أن مستوى مهارات تطبيق خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كان متوسطًا، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى النوع الاجتماعي، أو التخصص، أو سنوات الخبرة، أو المديرية، في حين ظهرت فروق لصالح الحاصلين على درجة الماجستير فأعلى. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتبني نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كإطار لتطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الحكومية، وإدماج مفاهيمه في برامج الإعداد والتدريب، وتعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجامعات الفلسطينية لتوفير تدريب ميداني متخصص يسهم في تمكين الأخصائيين من تنمية مهاراتهم المهنية.

الكلمات المفتاحية: الممارسة المبنية على الأدلة، مهارات الأخصائي الاجتماعي المدرسي.

A Proposed Framework Based on the Evidence-Based Practice Model for Developing the Professional Skills of Social Workers in the School Setting: An Applied Study on public schools in the West Bank

Preparation: Suhad Hasan Abdelhadi Gheith
Supervisio: Prof. Dr. Ameed Ahmad Bader

2026

Abstract

The study aimed to propose a framework based on the evidence-based professional practice model to develop the skills of school social workers in Palestinian public schools. The descriptive analytical approach was employed, and the study sample consisted of (276) counselors representing social workers working in public schools, The study sample was selected using a proportionate stratified random sampling method according to geographical regions (north, center, and south). Four subscales were used to measure social workers' level of knowledge about evidence-based practice, the challenges they face, the ways to overcome them, and their level of skills in applying the model's steps. The results revealed that the level of skills in applying the steps of evidence-based professional practice was moderate. No statistically significant differences were found that could be attributed to gender, specialization, years of experience, or directorate, while differences appeared in favor of those holding a master's degree or higher. Based on the results, the study recommended adopting the evidence-based professional practice model as a framework for developing the professional performance of social workers in public schools, integrating its concepts into preparation and training programs, and strengthening the partnership between the Ministry of Education and Palestinian universities to provide specialized field training that enables social workers to enhance their professional skills.

Keywords: Keywords: Evidence-based practice, school social worker skills.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها

8.1 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

تسعى كل مهنة من المهن إلى تطوير مكوناتها وممارستها وكافة الموجهات التي تستند عليها، وذلك نتيجة التغير المتلاحق في شتى مجالات الحياة، مما يتطلب وضع خطط وآليات واستراتيجيات للتعامل مع المستجدات وعدم الاكتفاء بانتظارها (سليمان وآخرون، 2024).

ولا تستطيع أي مهنة تحقيق كفاءة الأداء في دورها إلا بالسعي المستمر لرفع مستوى أداء ممارسيها، ومن ثم فلا بد من العمل باستمرار من أجل إكسابهم المعارف والقيم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف الممارسة، وتطويرها في إطار التحولات والمتطلبات المستحدثة التي يفرضها الواقع (حمزة، 2025).

فالخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية ترتبط ممارستها بمجموعة من المتطلبات المهارية التي تعبر عن القدرة على تطبيق المعارف واختيار العمليات المناسبة، وتعبر كذلك عن مهارة الانتقاء من الطرق بجانب القدرة على استخدام مهارة هذه الطرق نفسها (عبد السلام، 2023).

ويمكن قياس مدى نجاح الأخصائي الاجتماعي في عمله المهني مع مختلف مستويات ووحدات العمل المهني (الصغرى، الوسطى، الكبرى)، مما يمكن أن يتمتع به من خصائص وقيم ومهارات مهنية، والتي من شأنها أن تساعده على إنجاز عمله، وتحقيق أهدافه المطلوبة بدقة وكفاءة (سعد الله و عبد العزيز، 2017).

ويعدّ المجال المدرسي من أهم مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، نظراً لما يتميز به من كثافة بشرية وتنوع احتياجات. حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني إلى أن عدد الطلبة في مدارس فلسطين للعام الدراسي 2025/2024 بلغ نحو (1,382,932) طالباً وطالبة، منهم (605,777) طالباً وطالبة في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، والبالغ عددها (1,935) مدرسة (الإحصاء الفلسطيني، 2025).

فمما لا شك فيه أن تطوير الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في هذا المجال النوعي مرتبط بتطوير مهاراته، فإن لم يكن متسلحاً بمهارات الممارسة المهنية الأساسية والمستحدثة فإنه لن يتمكن من تحقيق أدواره بالكفاءة والفعالية المطلوبة في عصر يتميز بالتعقيد، وتشعب المشكلات المنتشرة فيه، والتي انعكست على المجتمع المدرسي كجزء من المجتمع الأكبر (حسن، 2025).

ويصعب أن تتوفر للممارس كل هذه المعارف سواء أكانت خطوات أو نماذج ونظريات، أو أساليب واستراتيجيات للتدخل المهني دون أن يكون هناك بحث علمي على مستوى عال من الكفاءة يقدم له المستجدات في المجال، باختبار نماذج برامج جديدة، أو تقييم برامج قائمة وتطويرها بحيث تتناسب مع طبيعة المشكلات والأحداث المتطورة في المجتمع، ويستطيع الممارس الاعتماد عليها في تدخلاته المهنية (عبد المجيد، 2025).

وقد تمت الإشارة إلى أهمية دراسات وبحوث الخدمة الاجتماعية في تطور ممارسة الخدمة الاجتماعية، حيث يسعى البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية إلى هدف عام، وهو تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لما تحتويه من بناء معرفي نظري وممارسات مهنية تطبيقية، من عمليات التوطين وعمليات الربط العلمي، وما يتلاءم مع الواقع الاجتماعي (التويمي، 2018).

وتظهر أهمية التكامل بين الممارسة والبحث في تطور المهنة وزيادة فعاليتها في المجتمع، وبدون هذا التكامل يصعب على المهنة تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، وبالتالي تنخفض مكانتها في المجتمع. حيث أكدت الجهات التنظيمية العلمية متمثلة برابطة تعليم الخدمة الاجتماعية

CSWE، والرابطة الوطنية للخدمة الاجتماعية NASW على عملية التكامل بين البحث العلمي والممارسة المهنية لتعزيز رسالة مهنة الخدمة الاجتماعية (العقيلي، 2022).

وظهر مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية، كأحد المفاهيم التي تؤكد على أهمية إعداد ممارسين قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالتدخل المهني مع العملاء بناءً على مشاهدات واقعية معتمدة على نتائج البحث التجريبي، مما يقلل من التحيز، ويؤدي إلى الوصول لممارسة تتمتع بكفاءة وفعالية، مع الأخذ في الاعتبار خبرات ومهارات الممارسين عند تقديم الخدمات المهنية، وهكذا فجوهر الممارسة المهنية المبنية على الأدلة هو التوصل إلى أنسب النماذج وأكثرها فعالية في التدخلات المهنية مع العملاء (Jenson & Howard, 2013).

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا بأن الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعدّ من النماذج الفعالة في التعامل مع المشكلات في العديد من مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية حيث إن لديها دوراً فعالاً في تنمية مهارات الممارسة، وذلك لاهتمام الممارس بالبحث عن الأدلة، والشواهد التي ثبتت فعالية استخدامها، ومن هذا المنطلق فإنه يتحتم السعي نحو تطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجالات المختلفة بصفة عامة، وفي المجال المدرسي بصفة خاصة، وذلك بما يتناسب مع ما تواجهه المهنة من صعوبات كثيرة، مما يترتب عليها الإخفاق أو ضعف الفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة من الممارسة.

2.1 مشكلة الدراسة

يواجه الأخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية الفلسطينية تحديات متزايدة نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي انعكست بشكل مباشر على بيئة المدرسة واحتياجات الطلبة. وفي ظل هذا الواقع المعقّد، يتطلب الأمر من الأخصائي مستوى عالياً من الكفاءة المهنية والمرونة في الأداء، إلى جانب امتلاك مهارات نوعية تمكّنه من التعامل الفعّال مع القضايا والمشكلات المستجدة داخل المدرسة.

ويُعد نجاح التدخلات المهنية مرهون بمدى امتلاك الأخصائي لمهارات شخصية وأدائية متقدمة، فكلما كانت هذه المهارات مدروسة ومُحدثة، زادت فاعليته في أداء دوره، وارتفع مستوى ثقة الطلبة وأولياء الأمور في الخدمات التي يقدمها (شاهين و القسيس، 2016).

وبناءً على خبرة الباحثة العملية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية أثناء التدريب في مدارس متنوعة، تبين أن الممارسة المهنية لا تزال في كثير من الحالات تعتمد على معارف تقليدية وخبرات سابقة غير محدثة، دون الاستناد إلى توجيه نظري واضح أو أدلة علمية. وهذا القصور قد يُضعف من فاعلية التدخلات المهنية، ويحدّ من أثرها في مواجهة المشكلات المعاصرة داخل البيئة المدرسية (عبد السلام، 2023).

وتبين هذه الملاحظة الحاجة الماسة إلى رصد معارف الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس، واستثمارها بطريقة منهجية، ثم إعادة إدارتها وتحديثها بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في الممارسة المهنية. ويُعزز هذا النهج مبدأ التعلم المستمر، ويمنح الأخصائيين فرصة لتطوير مهاراتهم وخبراتهم بشكل منتظم، مما ينعكس إيجاباً على جودة الممارسة وفاعلية التدخلات داخل المدارس.

وتتضح أهمية الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كإطار منهجي حديث وأساسي لتطوير أداء الأخصائيين الاجتماعيين، وذلك من خلال دمج المعرفة النظرية بالمهارات التطبيقية، واستخدام نتائج البحث العلمي لتوجيه التدخلات المهنية بشكل منهجي وفعّال، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية داخل البيئة المدرسية (الفريخ، 2024؛ يوسف وسليمان، 2020).

وفي هذا الإطار، تمثل الاتفاقيات التي وُقِّعت في تموز 2025 بين وزارة التربية والتعليم والجامعات الفلسطينية خطوة مهمة نحو معالجة هذه الإشكاليات. فهذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والتدريب الميداني، وتطوير الكوادر التربوية على المستويين المهني والأكاديمي، وذلك من خلال برامج التأهيل والتطوير المهني، والمشاريع البحثية المشتركة، وورش العمل المتخصصة، فضلاً عن تبادل الخبرات بين المؤسسات التعليمية والجامعية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2025). وعلى الرغم من حداثة هذه الاتفاقية وعدم استفادة الأخصائيين الاجتماعيين منها بشكل مباشر، فإنها تمثل فرصة واعدة لتفعيل الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وتعزيز المهارات المعرفية والمهارية للأخصائيين في المدارس الحكومية الفلسطينية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف واقع تطبيق هذا النموذج لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الحكومية، وتحديد مستوى معارفهم ومهاراتهم في استخدامه، وصولاً إلى بناء تصور مقترح قد يسهم في الارتقاء بمهارات الممارسة المهنية وتحسين فاعلية التدخلات داخل البيئة المدرسية.

وبناءً على ما تقدم، تتلخص الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما التصور المقترح لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي المستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة؟

3.1 أسئلة الدراسة

تحددت مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى المعرفة لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

السؤال الثاني: ما أهم التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

السؤال الثالث: ما سبل التغلب على التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

السؤال الرابع: ما مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المديرية (شمال، وسط، جنوب)؟

4.1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن سؤال الدراسة (الخامس)، فقد صيغت الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير التخصص.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي قد تساهم في فهم وتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي في ضوء نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. تحديد مستوى المعرفة لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية.
2. التعرف إلى التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية.
3. التوصل إلى سبل التغلب على التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية.
4. تحديد مستوى المهارات المهنية باستخدام خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الأبعاد التالية: (مهارة طرح الأسئلة – مهارة البحث على الأدلة – مهارة نقد الأدلة – مهارة تنفيذ الأدلة – مهارة تقييم قرارات الممارسة باستخدام الأدلة) للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي باستخدام نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.
5. الكشف عن الفروق في احتياجات تطوير المهارات المهنية باستخدام خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الأبعاد التالية: (مهارة طرح الأسئلة – مهارة البحث على الأدلة – مهارة نقد الأدلة – مهارة تنفيذ الأدلة – مهارة تقييم قرارات الممارسة باستخدام الأدلة) للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي باستخدام نموذج الممارسة المهنية المبنية على

الأدلة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المديرية).

6. الوصول إلى تصور مقترح لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية.

6.1 أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى جزأين هما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية:

1.6.1 الأهمية النظرية

1. تتجلى أهمية هذه الدراسة (بحدود علم الباحثة)، في ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع "تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي المدرسي في ضوء نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة"، ولا سيّما في السياق الفلسطيني.
2. قد تسهم الدراسة في توضيح مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.
3. قد تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال الخدمة الاجتماعية من خلال تقديم إطار علمي يمكن الاستفادة منه في بناء دراسات وبرامج تدريبية مستقبلية تعزز تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في مجالات مهنية متعددة.
4. تتوافق الدراسة مع مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم والجامعات من خلال بند "البحث العلمي"، الذي يهدف إلى تحفيز الدراسات ذات الصلة بالميدان التربوي، وتوجيه الباحثين لتناول قضايا واقعية تسهم في تحسين الأداء المهني.

2.6.1 الأهمية التطبيقية

أما من الناحية التطبيقية، فإن أهمية الدراسة تتمثل في الآتي:

1. يُعد المجال المدرسي من أكثر مجالات الخدمة الاجتماعية ملاءمة لتطبيق نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، لما يوفره من بيئة مناسبة لاكتساب الأخصائيين الاجتماعيين للخبرات والمهارات العملية الحديثة.
2. قد تسهم هذه الدراسة في تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من التعرف على أساليب واستراتيجيات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وتطبيقها بفاعلية في معالجة المشكلات المدرسية.
3. تتوافق الدراسة مع التوجهات الوطنية التي عبرت عنها مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم والجامعات الفلسطينية، والتي أكدت على تطوير الكوادر التربوية ميدانياً وأكاديمياً من خلال التدريب والتأهيل المستمر.
4. قد تدعم نتائج الدراسة تصميم برامج تدريبية وتطويرية تهدف إلى رفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في توظيف الأدلة البحثية داخل الممارسة المهنية، بما ينعكس إيجابياً على جودة الخدمات الاجتماعية والنفسية المقدمة للطلبة.
5. قد تُوفر نتائج الدراسة بيانات ومؤشرات علمية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار والمختصون في تحسين خدمات الدعم الاجتماعي داخل المدارس الحكومية.
6. قد تساعد مخرجات الدراسة وتوصياتها في معالجة المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين، وتعزيز قدرتهم على التعامل المهني مع القضايا المدرسية بأسلوب علمي ومنهجي.

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

1.7.1 الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين (المرشدين التربويين) العاملين في المديريات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية ، البالغ عددهم (1255)، منهم (572) مرشداً و (683)، مرشدة حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم للعام (2025/2024).

2.7.1 الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في المدارس الحكومية الأساسية والثانوية في مديريات الضفة الغربية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

3.7.1 الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي المدرسي 2025/ 2026.

4.7.1 الحدود المفاهيمية: اقتصرت الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة فيها.

5.7.1 الحدود الإجرائية: أداة الدراسة من حيث صدقها وإجراءات تطبيقها.

8.1 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

1.8.1 مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية

ظهر أول مفهوم من مفاهيم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لساكيت وهاينز، بأنه "الاستخدام الحكيم لأفضل الأدلة الحالية في صنع القرارات المتعلقة بالعميل، والمبنية على خبرة الممارسة"، وأضاف ساكيت وهاينز أيضا بأن الممارسة المهنية المبنية على الأدلة هي إدماج أفضل الأدلة البحثية مع خبرات الممارس ومراعاة قيم العميل، وفي هذا التعريف يتضح أن الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تتضمن عمليات عدة تتسم بخطوات محددة في العمل (Parrish, 2018).

وعرّفت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بأنها: "العملية التي تنطوي على إيجاد إجابة للأسئلة القائمة على احتياجات العملاء والمنظمات، وتحديد أفضل الأدلة المتاحة للإجابة على هذه الأسئلة وتقييم نوعية الأدلة المتاحة للإجابة على هذه الأسئلة، وتقييم نوعية الأدلة التي تم الحصول عليها وتطبيق الدليل وتقييم كفاءة وفعالية هذا الدليل (NASW, 2013).

يمكن تحديد مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة إجرائيا بما يتفق مع أهداف الدراسة الراهنة:

هي عملية منهجية يقوم من خلالها الأخصائي الاجتماعي (أو الممارس المهني) باتخاذ القرارات المهنية استناداً إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، مع مراعاة خبراته العملية واحتياجات العملاء وظروفهم الخاصة. وتهدف هذه الممارسة إلى ضمان فعالية التدخلات المهنية، وتحقيق

نتائج قابلة للتقييم والتحسين، من الجمع بين البحث العلمي، والخبرة المهنية، والمهارات، والقيم المهنية في إطار منهجي يربط النظرية بالتطبيق.

2.8.1 مفهوم مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية

المهارة اصطلاحاً: هي الدقة والسهولة في إجراء عمل من الأعمال، أو هي ما يصدر عن الفرد من سلوك لفظي أو مهاري، وهذا الأداء عادةً يكون على مستوى معين يظهر منه القدرة أو عدم القدرة على أداء عمل معين (السليطي، 2017).

وتعرف المهارة: بأنها معرفة وخبرة ومقدرة على التنفيذ والأداء. كما تعرف بأنها القدرة على زيادة مهارة الخدمة الاجتماعية من عمليات الإرشاد، والتحكم في انشطة الأخصائي الاجتماعي، وقيامه بعمليات التسجيل والملاحظة، والتعامل مع الحالات، وكتابة التقارير وإعداد التقويم. (علي، 2015).

وتعني مهارات الخدمة الاجتماعية: قدرة الأخصائي الاجتماعي على اكتساب المعرفة واستخدامها بفاعلية لتنفيذ عمليات التدخل والتغيير مع العملاء (Carroll & Reid, 2023).

ويمكن تحديد مفهوم مهارات الممارسة إجرائيا بما يتفق مع أهداف الدراسة الراهنة:

هي قدرة الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي على تطوير أدواته وتقنياته المهنية واختيار نوع واع من المعرفة وثيقة الصلة لتحديد مداخل التدخل المهني ونماذجه الأكثر فعالية بشكل علمي ومنظم مبني على أدلة بحثية التي قد تساعد على اتخاذ قرار الممارسة، ومن تلك المهارات:

(مهارات التقدير المهني – مهارات بحثية – مهارات التفكير التحليلي – مهارات التخطيط – مهارات التدخل المهني – مهارات التقييم والتقويم). وغيرها من المهارات المرتبطة بقيام الأخصائي الاجتماعي بدوره كممارس في المجال المدرسي.

3.8.1 الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي

هو "متخصص مهني يعمل بالمجال المدرسي وهو ذلك الشخص الذي أعد علمياً وعملياً بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ليصبح ممارساً عاماً لمهنة الخدمة الاجتماعية، وهو أيضاً المتخصص المهني المسؤول عن أداء وممارسة أدوار ومهام الخدمة الاجتماعية بمختلف المراحل التعليمية مع العملاء في المجال المدرسي سواء كانوا تلاميذاً بالمرحلة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية" (حسن، 2025).

ويمكن تعريف الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بأنه" ذلك الشخص المهني الذي يمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في ضوء أهداف وفلسفة وقيم وأخلاقيات المهنة، ملتزماً بمبادئها المهنية، وذلك بهدف مساعدة التلاميذ بكافة أنماطهم (مثل: المتفوقون والمعاقون والفقراء والمتعثرون في تعليمهم)، ومساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية والاجتماعية والإنتاجية، لإعداد أبنائها للمستقبل (أبو النصر، 2017).

ويمكن تحديد مفهوم الأخصائي الاجتماعي المدرسي إجرائيا بما يتفق مع أهداف الدراسة الراهنة:

هو شخص مهني متخصص، عينته وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ليعمل مرشداً تربوياً في المدارس الأساسية والثانوية الحكومية، ويعمل على اكتشاف واستخدام قدراته وإمكاناته بالتعاون مع الأطراف الداعمة والمساندة (المدير، المعلم، الأهل، المجتمع المحلي) ليقابل احتياجات الطلبة الإرشادية ويسعى لتحقيقها.

4.8.1 المدارس الحكومية

كل مؤسسة تعليمية تديرها المديريات العامة التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين، تشتمل على جزء أو أكثر من مراحل التعليم الأساسي والثانوي، يتعلم فيها الطلاب تعليماً نظامياً (الوقائع الفلسطينية، 2017).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً للإطار النظري والدراسات السابقة، ففي الجزء الأول منه سيكون العرض لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، والممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومهارات الممارسة المبنية على الأدلة، أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيختص بالدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية، إذ وزعت حسب متغيرات الدراسة، وتضمنت دراسات عربية، وأخرى أجنبية.

1.2 الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي

تُعد الخدمة الاجتماعية المدرسية من المجالات الحيوية التي تهدف إلى دعم العملية التربوية والتعليمية من خلال تعزيز التكيف النفسي والاجتماعي للطلبة.

ويعنى هذا المجال بمساعدة المدرسة على النهوض بوظيفتها وتدعيم علاقتها بالمجتمع ومؤسساته بغرض الوصول بطلبتها إلى النمو الاجتماعي المرغوب، وعلى التعامل مع معطيات الحياة باستخدام المداخل والاتجاهات الوقائية والإنمائية والعلاجية (زكريا وآخرون، 2022).

1.1.2 الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي

يُعدّ الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي أحد الركائز الأساسية في المنظومة التعليمية الحديثة، إذ يمتاز بدور مهني متكامل يهدف إلى دعم التلاميذ أكاديمياً واجتماعياً ونفسياً، والعمل على تهيئة بيئة مدرسية آمنة ومحفزة للتعلم، ويعمل كحلقة وصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، ويسهم في معالجة المشكلات السلوكية والانفعالية والاجتماعية التي قد تعيق التحصيل الدراسي أو التكيّف المدرسي، مستخدماً الأساليب المهنية والتدخلات الوقائية والعلاجية (Ding et al., 2023).

ويُسهم الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بدور فاعل في دعم مسيرة المؤسسة التعليمية نحو تحقيق أهدافها التربوية والاجتماعية، فمن المهم أن يعمل على اكتساب العديد من المهارات والخبرات التي تصقل شخصيته المهنية، مما يجعله أكثر قدرة على تحمل المسؤولية والقيام بأدواره المهنية (السباخي، 2020).

2.1.2 أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي

تتمثل أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بتقديم الإرشاد والدعم، وتنفيذ برامج وقائية وتنموية، والمساهمة في حل المشكلات السلوكية، إلى جانب تعزيز القيم الإيجابية لدى الطلاب. ويوضح أبو النصر (2017) أبرز هذه الأدوار على النحو الآتي:

- **الدور التربوي والتعليمي:** من خلال دعم التحصيل الدراسي وتنمية مهارات الطلبة.
- **الدور الوقائي:** عبر الكشف المبكر عن المشكلات النفسية والاجتماعية والحد منها.
- **الدور العلاجي:** بالتدخل المهني لمعالجة المشكلات السلوكية أو الأسرية.
- **الدور التنموي:** الهادف إلى تنمية شخصية الطالب/ة وغرس القيم الإيجابية.

- **الدور الإرشادي:** لتوجيه الطلبة ومساعدتهم على التكيف.
- **دور المخطط:** وضع خطط التدخل، ومتابعة السجلات والتوثيق، والمساهمة في مواجهة المعوقات المهنية التي تحد من فاعلية الممارسة.
- **التدخل الأسري والمجتمعي:** لتحقيق التكامل في رعاية الطلبة.

2.2 مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية

تُعد مهارات الممارسة المهنية من العناصر الجوهرية التي تُمكن الأخصائي الاجتماعي من تقديم خدماته بكفاءة وفاعلية، حيث تمثل الرابط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.

ويعتمد تكوين المهارات على تكامل الجوانب الثلاثة الآتية (جبل، 2015):

الجانب المعرفي: المرتبط بالمعرفة والفهم وإدراك متطلبات الممارسة المهنية.

الجانب الوجداني الذي يمثل الاتجاهات، والحافز الداخلي، والرغبة في تطوير الأداء.

الجانب السلوكي المتمثل في الأداء الفعلي والإنجاز المهني بفعالية ودقة.

1.2.2 تصنيف مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية

تباينت اهتمامات المتخصصين في الخدمة الاجتماعية حول تصنيف مهارات الممارسة المهنية، فهناك من اهتم بتحديد تلك المهارات في ارتباطها بطرق الخدمة الاجتماعية، ومنهم من ربطها بمجالات الممارسة الميدانية بينما صنفها البعض على أساس خطوات عملية المساعدة أو المهارات العامة للممارسة (عبد السلام، 2023).

وقد أنشأ مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية عشر كفاءات أساسية، وواحداً وأربعين ممارسة للمهارات التي يجب اكتسابها من جميع الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتخرجون من برنامج

الخدمة الاجتماعية المعتمد، وتضمنت الكفاءة الأساسية العاشرة من تلك الكفاءات: يشارك، يقدر، يتدخل، ويقيم الممارسة (Clemens, 2014).

ويمكن عرض بعض المهارات التي لها علاقة بموضوع الدراسة على النحو الآتي:

أولا: المهارات وفقاً لمهارات الممارسة العامة، ويتضمن: (الدريس، 2015)

مهارة وصف وتحديد المشكلة / مهارة تجزئة الموقف الاشكالي /مهارة تحليل وتفسير المعلومات /مهارة التقدير والصياغة الدقيقة للموقف / مهارات الاتصال والتواصل / المهارة في صياغة التعاقد /المهارة في تحديد الأهداف والأدوار المرتبطة بالتدخل المهني / مهارة التوجيه / مهارة توفير المعونة النفسية / مهارة تقديم النصح / مهارة تكوين العلاقة المهنية / المهارات / المهارة في التسجيل

ثانياً: مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية إلى نوعين: (Trevithick, 2012)

- المهارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية Basic Skills in Social Work

تشير المهارات إلى تطبيق معارف الممارسة سواء أكانت نظريات أو قيما إنسانية أو مبادئ مهنية بتحويلها إلى سلوكيات وتصرفات مهنية في برامج التدخل المهني المستخدمة لمساعدة العملاء على حل مشكلاتهم. ويتم ذلك من عمليات التعليم والتدريب في مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية

- المهارات المتقدمة في الخدمة الاجتماعية Advanced Skills in Social Work

تشير إلى القدرة على تطبيق مهارات متقدمة عن طريق أنواع من برامج التدخل المهني عند العمل مع عملاء ذوي طبيعة خاصة، ويحتاج هذا النوع من المهارات إلى تدريب متقدم،

مثل: التدريب على استخدام نظريات علمية، أو إطار نظري معين، أو التدريب على التعامل مع نوعية من العملاء في مجالات خاصة.

ثالثاً: المهارات المستحدثة في الخدمة الاجتماعية Contemporary Skills in social work

هي تلك المهارات التي تترجم الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية، وتشير إلى امتلاك الأخصائي الاجتماعي لقدرات خاصة في تنفيذها (حسن، 2025)

1. المهارات المضافة حديثاً للممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية.
2. المهارات التي استجدت في الممارسة المهنية لمواجهة تحديات الواقع.
3. المهارات التي توصل إليها الأكاديميون المتخصصون في كتاباتهم الحديثة.
4. المهارات التي استخدمها الباحثون في دراساتهم الميدانية مع مشكلات مرتبطة بالواقع الحديث.
5. المهارات التي تغاير ما اعتاد علية الممارسون من مهارات تقليدية للخدمة الاجتماعية.
6. المهارات المبتكرة في الخدمة الاجتماعية، والعمل مع الجماعات، وتصلح مع تحديات العصر.

رابعاً: مهارات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية EBP Skills in Social work

تتطلب الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين امتلاك الأخصائي لمجموعة من المهارات البحثية والتقنية، تبدأ بمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى الأبحاث ذات الصلة، مروراً بمهارات الفهم والتحليل والتقييم (PSDP, 2020).

2.2.2 أهمية تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي

الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية ترتبط ممارستها بمجموعة من المتطلبات المهارية، وتعدّ المهارات هي المقياس للأخصائيين، ومدى قدرتهم على القيام بأدوارهم بكفاءة وفاعلية، ويعتمد عمل الأخصائي الاجتماعي كممارس على المعارف والمهارات والتكتيكات والاستراتيجيات لتحقيق أهداف التدخل المهني (دياب، 2022).

وتُعدّ مسألة تطوير المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي مطلب أساسياً وملحاً في ظلّ التوسع المستمر في القاعدة المعرفية للخدمة الاجتماعية، وتعدد مداخلها وأساليبها التطبيقية، الأمر الذي يستدعي تبنّي استراتيجيات وممارسات مهنية تتصف بالكفاءة والجودة والفاعلية للتعامل مع المشكلات المدرسية (Fazel et al., 2023).

ويرى كل من عثمان (2015) وعفيفي (2011) أن أهمية تطوير المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي تكمن في الآتي:

1. تعزيز الكفاءة والفاعلية في التدخلات المهنية مع الطلاب والوحدات الاجتماعية.
2. توجيه الأخصائي نحو الأساليب والإجراءات الصحيحة لتحقيق الأهداف المهنية والاجتماعية.
3. ربط المهارات بطبيعة العمل ووحداته لتحديد المهارة المناسبة في الموقف المناسب.
4. تكوين الشخصية المهنية للأخصائي الاجتماعي، وتعزيز مكانته ومكانة المهنة.
5. تمكين الأخصائي من استخدام المعارف النظرية والتطبيقية بفاعلية في الممارسة العملية.
6. توفير أساس لتحديد الاحتياجات التدريبية، وتحفيز التطوير المهني المستمر.

3.2.2 آليات بناء المهارات المهنية وتطويرها في الخدمة الاجتماعية

تُبنى هذه المهارات تدريجياً من خلال مراحل متتابعة تبدأ بالتعرف على المهارة وفهم أبعادها ومراحلها النظرية، ثم التدريب العملي تحت إشراف موجه، يليها التثبيت من خلال الممارسة المتكررة، وصولاً إلى مرحلة الاستقرار الكامل التي يتم فيها الأداء بسرعة وكفاءة واستقلالية (Köhler & Rausch, 2022).

ويتطلب بناء المهارات أساليب متعددة، أشار إليها عفيفي (2012) على النحو التالي:

1. تعليم المهارات في قاعات المحاضرات.
2. تعليم المهارات المهنية بالتعرف على نماذج مهنية واقعية وممارسة ما يماثلها.
3. تعليم المهارات المهنية من الخبرات الخاصة بانتقال أثر التدريب أي مشاهدة المدرب.
4. تعليم المهارات من إعداد برنامج أو خطة التدخل المهني.
5. تعليم المهارات المهنية من فرص التعليم التخصصية.
6. تعليم المهارات باستخدام تكنيك لعب الدور.

وفي ضوء ما تقدم، ترى الباحثة أن عملية بناء مهارات الأخصائي الاجتماعي المدرسي وتطويرها تتطلب تفعيل هذه الأساليب في بيئة العمل المدرسية من خلال موجهات مهنية تشمل التقييم المستمر للمهارات، والتعلم الذاتي المتواصل، والانخراط في التدريب والتطوير المهني، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، وبناء شبكات مهنية فعّالة تسهم في تبادل الخبرات وتحسين الأداء. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كإطار علمي حديث يوجّه عملية التطوير، ويعزز من كفاءة الممارسة في المجال المدرسي.

2.2 الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية

أصبح مفهوم الممارسة المبنية على الأدلة من أكثر المفاهيم تناولاً في أدبيات الخدمة الاجتماعية الغربية، وقد أفردت له مجلات علمية خاصة لنشر الدراسات المتعلقة بتوفير القاعدة المعرفية التي تستند إليها الممارسة المهنية (الناجم، 2011). حيث يشار إليه في بعض الكتابات كنموذج (model) أو مدخل (approach) حديث للممارسة، بينما تعتبره كتابات أخرى استراتيجية (strategy) ؛ لأنه يتضمن خطوات محددة، وهناك من اعتبره اتجاهاً (paradigm) يمثل ثورة علمية يجب تبنيه كأسلوب حديث لتعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها (Howard et al., 2003).

والجديد في هذا المفهوم هو في أسلوب توظيف تلك المعرفة بشكل عملي لدمج البحث بالممارسة، وسد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهو ما رحب به كل من منظري وممارسي الخدمة الاجتماعية، وقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة على نشر البحوث العلمية والاستفادة منها على نطاق واسع (العقيلي، 2022).

1.2.2 نشأة الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية وتطورها

إن البدايات الأولى لتطور مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة قد نشأت في مجال الطب خلال سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين على يد باحثين أمثال: آرشي كوكرين (Archie Cochrane)، وديفيد ساكيت (David Sackett)، اللذين أكّدا ضرورة الاعتماد على نتائج البحوث التجريبية والمراجعات المنهجية في اتخاذ القرارات المهنية بدلاً من الخبرة الشخصية أو الحدس (Smith, 2014). ثم انتقلت فكرة الممارسة المبنية على الأدلة تدريجياً إلى مجالات أخرى

مثل: علم النفس، والتمريض، كاستجابة لمطالب متزايدة بضرورة تعزيز المساءلة المهنية، وتحسين جودة المخرجات، بالاستناد إلى أفضل الأدلة البحثية المتاحة (Bellamy et al., 2006).

وظهر مفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية في مطلع الألفية الحالية كأحد المفاهيم التي تؤكد على مدى أهمية إعداد ممارسين قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على الجمع بين التدخلات المدروسة، والخبرة، والأخلاق المهنية، وتفضيلات العميل وثقافته (Teasley, 2017). ولكن قبل انتشار مصطلح الممارسة المبنية على الأدلة، شهدت الخدمة الاجتماعية في السبعينيات، محاولات سابقة لربط الممارسة بالبحث العلمي، عُرفت بحركة "الممارسة السريرية التجريبية، إلا أنها واجهت صعوبات في تحقيق التكامل بين النظرية والتطبيق، فكانت الممارسة المبنية على الأدلة امتداداً أكثر نضجاً لذلك المسار (Okpych, 2014).

وبدأ المصطلح "الممارسة المبنية على الأدلة" يُستخدم بشكل واضح في الأدبيات المهنية في الخدمة الاجتماعية، ففي العام 2002 ظهرت قاعدة (كامبل) كأول قاعدة للمراجعات المنهجية في مجالات: الرعاية الاجتماعية، الجريمة، التعليم والعدالة الاجتماعية (Campbell, 2002).

وأدرج مفهوم الممارسة المبنية على الأدلة في قاموس الخدمة الاجتماعية على أساس أنها تعدّ إحدى الممارسات المهنية مع العملاء، من خلالها تتم الاستفادة من المعارف العلمية بجانب خبرة الممارس المهني، أما الدراسات والمؤلفات العربية التي تناولت الممارسة المبنية على الأدلة، فقد بدأ ظهورها عام (حامد، 2020).

إلا أن تطبيقها في العالم العربي ما زال محدوداً لأسباب متعددة تتعلق بضعف بنية البحث العلمي، وغياب ثقافة اتخاذ القرار القائم على الأدلة (Helal, 2017).

وباستقراء هذا التطور التاريخي ترى الباحثة بأن الممارسة المبنية على الأدلة ، تعد أحد أهم التحولات المعرفية والمهنية في مجالات الخدمة الاجتماعية، ما من شأنها أن توفر أطاراً شاملاً

لتوظيف كل معطيات المهنة في قالب متكامل يستند إلى المنهجية العلمية لاتخاذ قرارات مهنية موجهة نحو تحقيق نتائج أفضل.

2.2.2 أهمية الممارسة المبنية على الأدلة

تأتي أهمية الممارسة المهنية المبنية على الأدلة من كونها محاولة للوصول لأفضل ممارسة، والتي كانت وما زالت ما تطمح المهنة لتحقيقه لعملائها. فقد جاءت هذه الاستراتيجية لتساعد على توظيف كل معطيات مهنة الخدمة الاجتماعية في قالب متكامل، وتوظيف كل خبرات ومعرفة الأخصائي الاجتماعي ومساعدته على تطوير معارفه بشكل مستمر بحيث تواكب كل ما يستجد، وكل ما هو حديث من معرفة تفيد في ممارسة الخدمة الاجتماعية (Eliasson, 2014). وقد قام حسن (2025) بحصر أهمية الممارسة المهنية المبنية على الأدلة على النحو التالي:

1. اكتشاف وسد الفجوة المعرفية.
2. ربط الدراسات والبحوث بالممارسة.
3. مساعدة الممارس وصانع القرار في اتخاذ أفضل قرار مناسب لصالح العميل.
4. رفع مستوى كفاءة الممارسة وفاعليتها.
5. تبني عملية التعليم المستمر للممارس المهني.
6. تنمية مهارات التقويم لدى الممارس.
7. تطوير مهارات البحث والتقويم للممارس.
8. مواءمة الخدمة لاحتياجات العميل (قيم وظروف العميل).
9. الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية (الفردية، استخدام أمثل للموارد، الفعالية).

10. تساعد على تجنب الممارسة السلطوية.

3.2.2 المبادئ التي تقوم عليها الممارسة المبنية على الأدلة

1. **استخدام أفضل الأدلة العلمية المتاحة:** تعتمد الممارسة المبنية على الأدلة على نتائج البحوث والدراسات العلمية الرصينة والموثوقة كأساس لاتخاذ القرارات المهنية، مع التركيز على الأدلة الحديثة والمحدثة باستمرار (Gambrill, 2019).
2. **دمج الخبرة المهنية مع السياق العملي:** لا تقتصر الممارسة المبنية على الأدلة على الدراسات النظرية فقط، بل تتطلب دمج خبرة الأخصائي الاجتماعي ومهاراته العملية مع الأدلة العلمية. وهذا الدمج يسمح بتكييف الممارسات لتناسب الاحتياجات الواقعية للأفراد والجماعات والمجتمع، مع مراعاة الموارد والقيود العملية (Gambrill, 2019).
3. **مراعاة قيم واحتياجات المستفيدين:** من المبادئ الأساسية للممارسة المبنية على الأدلة: احترام حقوق واحتياجات المستفيدين ومرجعياتهم الثقافية والاجتماعية والنفسية. ويشمل ذلك إشراك المستفيدين في عملية اتخاذ القرار، وتحديد التدخل الأنسب لهم، بحيث تكون الممارسة موجهة نحو تحقيق أثر ملموس ومستدام (Hoffmann et al., 2018).
4. **التقييم والمراجعة المستمرة:** تشجع الممارسة المبنية على الأدلة على تقييم نتائج التدخلات ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها، وإجراء التعديلات اللازمة استنادًا إلى البيانات المستحدثة (Hoffmann et al., 2018).

4.2.2 العوامل التي تدعم استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

1. هذا المدخل من المداخل المحددة والواضحة والذي يقدم طرقاً ملموسة في الممارسة.
2. هذا المدخل يساعد على تحديد أسس الممارسة وحدودها.
3. يسهم هذا المدخل في التقريب بين النظرية والبحث والممارسة.
4. يدعم هذا الأسلوب في الممارسة اعتماد الممارسين على أدلة واضحة ومعتمدة.
5. يسهم في توسيع معارف الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي.
6. يسهم هذا المدخل في إضفاء قيمة على كل مستندات الممارسة في المجال المدرسي.
7. يعتمد هذا المدخل أهمية استخدام التكنولوجيا في الممارسة والبحث العلمي.
8. يقلل هذا المدخل من حملات التشكيك والهجوم على الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي.
9. يزيد هذا المدخل من مصداقية وموضوعية تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين مع عملائهم في المجال المدرسي (حسن، 2025).

5.2.2 عناصر الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

تعتمد الممارسة المهنية المبنية على الأدلة على مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب أن تتكامل فيما بينها ليتمكن الأخصائي الاجتماعي من اتخاذ قرارات مهنية فعالة ومدروسة. وفي السياق المدرسي، تزداد أهميتها نظراً لتعدد الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، وتعقيد القضايا التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي.

ويشير ألبيرس وآخرون (Albers et al., 2021) إلى أهم العناصر التي تعتمد عليها الممارسة المبنية على الأدلة لكي تتم بالشكل الهادف الذي يسعى إليه الأخصائي، على النحو الآتي:

1. **الأدلة البحثية العلمية (Best Available Research Evidence)** يجب أن تكون هذه الأدلة ذات جودة عالية، تستند إلى منهجيات علمية سليمة، وأن تكون ذات صلة بالسياق الذي يعمل فيه الأخصائي الاجتماعي.
2. **الخبرة المهنية للأخصائي الاجتماعي (Professional Expertise)** تُمثل الخبرة العملية المتراكمة التي يمتلكها الأخصائي وقدرته على تفسير الأدلة العلمية، وتكييفها مع السياق الواقعي، وفي اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على ما هو عملي ومجرب في الميدان المدرسي.
3. **قيم وتفضيلات المستفيدين (Client Values and Preferences)** في البيئة المدرسية، ويشمل ذلك: الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين. ويجب أن يأخذ الأخصائي الاجتماعي في اعتباره الخصائص الفردية، والثقافية، والاجتماعية للمستفيدين، وأن يصغي إلى آرائهم وتوقعاتهم، بحيث تكون التدخلات متماشية مع احتياجاتهم الحقيقية ومقبولة لديهم.
4. **السياق المؤسسي والبيئة المدرسية (Context and Resources)** يشمل هذا المكون الإمكانات المتوفرة داخل المدرسة، كالدعم الإداري، وفريق العمل، والزمن المتاح للتدخل، والموارد المادية والتكنولوجية. فتطبيق الممارسة المبنية على الأدلة يتأثر بمدى قدرة المدرسة على تبني التغيير، ودعم العمل المهني المنهجي، وتوفير بيئة داعمة للممارس.

6.2.2 مصادر الحصول على الأدلة في الممارسات المبنية على الأدلة

تستند الممارسة المبنية على الأدلة إلى استخدام معلومات علمية دقيقة لدعم القرارات المهنية، وتحسين جودة الأداء. ولتفعيل هذا النهج بشكل فعّال، من الضروري التعرف على المصادر الرئيسية للأدلة البحثية، وكيفية الاستفادة منها في تطوير الممارسة المهنية. ويمكن تحديدها في النقاط الآتية:

- **المراجعات الكاملة Integrative reviews**: تتناول المراجعة التكاملية الوضع الحالي للأدلة، وجودة الأدلة المتاحة، وتحدد الثغرات في الأدبيات، وتقترح اتجاهات مستقبلية للبحث والممارسة.
- **الاستعراضات المنهجية A systematic review**: أساليب علمية طُوّرت مؤخراً لتلخيص نتائج الدراسات البحثية التي أجريت فعلياً.
- **التحليل التجميعي A meta-analysis**: وهو مزيج من نتائج الدراسات التي جُمّعت في مادة واحدة، وهو يختلف عن الاستعراضات المنهجية حيث إنه يشتمل على كافة الأعمال المتشابهة من البحوث بحيث يمكن مقارنتها.
- **المبادئ التوجيهية للممارسات الإكلينيكية Clinical practice guidelines**: تعد بمثابة إطار عمل لقرارات التدخل ودعم أفضل الممارسات، وتوفر هذه المبادئ بيانات للمساعدة على توجيه إرشادات الممارسة من المراجعة المنهجية للأدلة (AAFP, 2017).

7.2.2 معايير اختيار وتقويم الأدلة المستخدمة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

- **السياق** يجب أن تكون الأدلة ملائمة لمواقف وظروف الممارسة الفعلية، مع مراعاة عدم النقل المباشر للتدخلات بين السياقات المختلفة.
- **المصدر** اختيار الدراسات العلمية المحكمة والمنهجية، التي خضعت لمراجعة خبراء متخصصين.
- **الجودة** التركيز على الدراسات عالية الجودة التي تفي بمعايير البحث الموثوقة.
- **التكامل** اختيار الأدلة المبنية على منهجية سليمة وقابلة للتطبيق العملي.
- **النتائج** يجب أن تكون موثوقة وفعّالة، ومتوافقة مع مبدأ (PICOT).
- **الانعكاس** التأكد من أن تطبيق النتائج يعزز الممارسة دون تجاوزات مهنية أو أخلاقية أو قيمية (Roddam, 2014).

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة أن دراسة خطوات وأساليب الممارسة المهنية المبنية على الأدلة أصبح أمراً ضرورياً، حيث تشكل هذه الخطوات إطاراً علمياً قد يسهم في توجيه عملية التطوير المهني، ويعزز كفاءة أداء الأخصائي الاجتماعي في مختلف المجالات، لا سيما في المجال المدرسي. ومن هذا المنطلق، ستستعرض الدراسة في المحور التالي، أهم هذه الخطوات وأساليب تطبيقها بما يخدم أهداف الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.

8.2.2 خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

تستند الممارسة المهنية المبنية على الأدلة إلى نماذج نظرية وتطبيقية طُوِّرت لتوجيه الأخصائيين في خطوات متسلسلة تساعدهم على تطبيق هذا النهج في مختلف مجالات الخدمة

الاجتماعية، ومن بينها المجال المدرسي. وتُعد هذه النماذج أدوات تنظيمية تساعد الممارس على اتخاذ قرارات علمية ومهنية مدروسة، انطلاقاً من فهم واضح للمشكلة، مروراً بجمع الأدلة وتحليلها، ووصولاً إلى تطبيق التدخل وتقييمه (حمزة، 2025).

وقد حُددت عمليات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بخمس خطوات كما أوضحها كل من روبن وباريش (Rubin & Parrish, 2010)، وتشمل:

أولاً: صياغة سؤال مهني قابل للبحث (Ask): تبدأ العملية بتحديد المشكلة أو الحاجة المهنية بوضوح، وصياغتها في شكل سؤال بحثي محدد. يُفضل استخدام نماذج، مثل **PICO** لتوضيح عناصر السؤال، وهي:

- **P** الموقف أو المشكلة (Problem)
- **I** التدخل المقترح (Intervention)
- **C** المقارنة (Comparison)
- **O** النتائج المتوقعة (Outcome)

مثال: "ما مدى فعالية الإرشاد الجماعي في تقليل القلق الاجتماعي لدى طلاب المرحلة المتوسطة؟"

ثانياً: البحث عن الأدلة (Acquire): يقوم الأخصائي بالبحث في قواعد البيانات العلمية، والمجلات المتخصصة، والتقارير الأكاديمية عن الدراسات ذات الصلة بالمشكلة. وتتطلب هذه الخطوة مهارات في استخدام الكلمات المفتاحية، وتحديد مصادر موثوقة وحديثة.

ثالثاً: تقييم جودة الأدلة (Appraise): بعد جمع الأدلة، وتقييمها من حيث الصدق العلمي، والموثوقية، ومدى انطباقها على السياق المدرسي المحلي. يجب مراعاة نوع الدراسة، وحجم العينة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ومدى إمكانية تعميم النتائج.

رابعاً: تطبيق الأدلة في الممارسة (Apply): دمج النتائج التي تم التوصل إليها مع الخبرة المهنية والقيم الخاصة بالطلاب والمدرسة، واختيار الاستراتيجية الأنسب للتدخل. في هذه المرحلة، تُصمم خطة العمل وتُنفذ على أرض الواقع، مع مراعاة مرونة التطبيق بحسب طبيعة البيئة المدرسية.

خامساً: التقييم والمتابعة (Assess): بعد تنفيذ التدخل، يُقيّم الأخصائي نتائجه بناءً على مؤشرات واضحة (تحسن في السلوك، انخفاض في المشكلة، رضا المستفيدين...). يُمكن تعديل الاستراتيجية، أو إعادة تصميمها بناءً على نتائج التقييم، مما يعزز من الاستمرارية والتعلم المهني المستمر.

يمكن الاستنتاج بأن خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تستند إلى أسس علمية مترابطة يكمل بعضها البعض، ويعتمد نجاح كل خطوة على جودة تنفيذ الخطوة السابقة. وترى الباحثة أن تبني هذا النموذج لا يعني إلغاء خطوات الممارسة التقليدية، بل يهدف إلى تعزيزها من خلال توظيف المعرفة العلمية والأدلة الواقعية منذ مرحلة الدراسة وحتى تقييم عملية التدخل المهني، مما يضمن تكامل خطوات الممارسة المبنية على الأدلة مع المراحل الأساسية لعمليات الممارسة المهنية.

ومع وضوح خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، يتجلى دور المهارات العملية والمعرفية كدعامة أساسية تمكن الأخصائي الاجتماعي من ترجمة هذه الخطوات إلى ممارسات فعّالة على أرض الواقع، بما يعزز من جودة التدخل، ويضمن تحقيق الأهداف المهنية في البيئة المدرسية.

3.2 مهارات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية

إن تطبيق نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي يتطلب من الأخصائي الاجتماعي امتلاك مجموعة متكاملة من المهارات العلمية والعملية التي تمكنه من تنفيذ كل خطوة من خطوات هذا النموذج بكفاءة ومهنية.

ويُعد تطوير هذه المهارات من المتطلبات الأساسية لمواكبة التحول نحو الممارسات القائمة على البحث العلمي، والتعامل مع تعقيدات البيئة المدرسية، واحتياجات الطلاب المتنوعة (Gambrill, 2006).

1.3.2 مهارات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

فيما يلي أبرز المهارات التي يحتاجها الأخصائي الاجتماعي المدرسي لتطبيق الممارسة المبنية على الأدلة بفاعلية كما بينها كوفي وآخرون (Covvey et al., 2024):

1. **مهارة تحليل المشكلات وصياغة الأسئلة المهنية:** يجب أن يكون الأخصائي قادراً على فهم المشكلات المدرسية بطريقة منهجية، وتحليلها إلى مكونات قابلة للقياس والبحث، وصياغتها في شكل أسئلة إجرائية أو بحثية واضحة ومحددة. تساعد هذه المهارة على توجيه عملية البحث نحو أدلة ذات صلة مباشرة بالقضية المطروحة.
2. **مهارة البحث عن الأدلة العلمية:** تتطلب هذه المهارة قدرة على استخدام قواعد البيانات الأكاديمية، والمجلات العلمية المتخصصة، والمصادر الموثوقة للعثور على معلومات حديثة ومبنية على البحث. وتشمل أيضاً اختيار الكلمات المفتاحية المناسبة، وتحديد نوعية الدراسات الأكثر صلة وموثوقية.

3. **مهارة تقييم جودة الأدلة والبحوث:** على الأخصائي أن يكون قادراً على قراءة الدراسات النقدية، وتحديد مدى قوتها المنهجية، والتمييز بين الأدلة القوية والضعيفة، من حيث التصميم البحثي، وحجم العينة، وطرق التحليل، ومصداقية النتائج. وتتيح هذه المهارة اتخاذ قرارات مهنية تستند إلى معلومات علمية دقيقة.

4. **مهارة دمج الأدلة مع السياق المدرسي:** لا تكفي المعرفة العلمية وحدها، بل يجب على الأخصائي أن يمتلك القدرة على تكييف ما توصل إليه من أدلة مع الواقع المدرسي المحلي، من خلال فهم الثقافة التنظيمية للمدرسة، والقيم الاجتماعية والثقافية للطلاب وأسرهم، وظروف البيئة التعليمية.

5. **مهارة تصميم وتنفيذ تدخلات مهنية مبنية على الأدلة:** يحتاج الأخصائي إلى مهارة في تحويل المعرفة إلى خطة عمل واقعية، قابلة للتطبيق داخل المدرسة. ويشمل ذلك تصميم برامج إرشادية أو وقائية تستند إلى أساليب فعالة مثبتة، وتنفيذها بالتعاون مع الفريق المدرسي، ومراعاة خصوصية الفئة المستهدفة.

6. **مهارة تقييم نتائج التدخل والتعلم المستمر:** لا تكتمل العملية دون تقييم ما إذا كانت الأهداف قد تحققت. لذلك، يجب أن يمتلك الأخصائي مهارة في تحديد مؤشرات النجاح، وجمع البيانات حول فعالية التدخل، وتحليلها، ومن ثم اتخاذ قرارات بالتعديل أو التطوير بناءً على النتائج.

ويُعد تطوير هذه المهارات مهم لرفع جودة الخدمات الاجتماعية وضمان استنادها إلى أسس علمية موثوقة. ولتحقيق ذلك، فإن هناك مجموعة من المتطلبات المعرفية والمهارية كمكونات أساسية للممارسة، ويحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى امتلاكها لتمكّنهم من البحث عن الأدلة العلمية وتحليلها وتقييمها وتطبيقها بطريقة منهجية تتناسب مع السياق المهني والثقافي للعمل الاجتماعي (بحيري، 2021).

ويمكن الاستنتاج بأن المعارف والمهارات عنصران متكاملان في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، إذ تُشكل المعارف الأساس النظري والعلمي الذي يستند إليه الأخصائي، بينما تُمكّنه المهارات من تطبيق هذه المعارف عملياً بفعالية في بيئة المدرسة.

وترى الباحثة أن الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي تتطلب من الأخصائي الاجتماعي امتلاك منظومة متكاملة من المعارف النظرية والعلمية والتطبيقية التي تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه قراراته المهنية. وهذا ما أكد عليه منصور وعبيد (2023) بأن النظريات والنماذج تمثلان ركيزتين مترابطتين في بناء الممارسة العلمية، فالنظرية تُعد نتاجاً فكرياً يفسّر الواقع الاجتماعي والإنساني، بينما يُمثل النموذج الأداة التطبيقية التي تُترجم هذا الفهم إلى تدخل مهني منظم. ومن ثمّ، فإن العلاقة بينهما ليست خطية بل دائرية وتفاعلية.

2.3.2 المتطلبات المعرفية للممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

تشكّل المعرفة النظرية والموجهات العلمية في الخدمة الاجتماعية أساساً لفهم المشكلات المدرسية وتحديد أساليب التدخل الأنسب، بما يمكّن الأخصائي الاجتماعي المدرسي من الاطلاع على معارف الخدمة الاجتماعية والتفسيرات النظرية الضرورية لفهم مشكلات الطلاب، واتخاذ قرارات مهنية مدروسة وفعّالة (جودة، 2013).

أولاً: معارف تتعلق بالنظريات المفسّرة للسلوك والمشكلات الاجتماعية لدى الطلبة، منها:

- **النظريات السلوكية** (Behavioral Theories) فهم وتعديل السلوكيات غير المرغوبة وتعزيز الإيجابية داخل البيئة المدرسية.
- **نظرية التعلم الاجتماعي** (Social Learning Theory) يتعلم الطلبة السلوكيات الاجتماعية والانفعالية والأكاديمية من خلال تفاعلهم مع الآخرين.
- **نظرية الأنظمة** (Systems Theory) في تفسير العلاقات بين مختلف أجزاء النظام المدرسي، مثل: الأخصائي، والإدارة المدرسية، وتأثير ذلك على الأداء المهني للأخصائي.
- **نظرية الدور الاجتماعي** (Role Theory) لتوضيح تفاعل الطالب مع أدواره داخل النظام المدرسي.
- **نظرية التفاعل الرمزي** (Symbolic Interactionism) فهم دوافع الطلبة، وسياقات تفاعلهم داخل الصف، أو مع الأقران لتفسير السلوك ومعالجته من خلال تحسين التواصل والعلاقات.
- **النظريات النمائية** (Developmental Theories) فهم خصائص الطلبة واحتياجاتهم بحسب مرحلة نموهم العمرية والاجتماعية والنفسية (Staempfli et al., 2016).

ثانياً: نماذج التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية المدرسية

تعد النماذج مدخلاً منهجياً منظماً لمساعدة الأخصائيين على توجيه أنشطة وبرامج التدخل المهني في ضوء تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة في الموقف (منصور وعبيد، 2023).

- **نموذج حل المشكلات** (Problem-Solving Model).
- **نموذج الممارسة العامة** (Generalist Practice Model).

- **نموذج التدخل في الأزمات** (Crisis Intervention Model).
- **نموذج التعلم الاجتماعي العاطفي** (Social–Emotional Learning – SEL)
- **نموذج الممارسة المبنية على الأدلة** (Evidence–Based Practice Model).

ثالثاً: المعارف المتعلقة باستراتيجيات العمل المهني

تعمل الاستراتيجيات على توجيه خطوات التدخل وفقاً للإمكانات المتاحة ووظيفة المؤسسة، وتعتمد على استخدام تكنيكات ووسائل مهنية تسهم في تحقيق الأهداف الجزئية وصولاً إلى الغايات العامة للعمل المهني (أبو المعاطي، 2010). ومنها:

- استراتيجيات الوقاية والتدخل المبكر.
- استراتيجيات العمل الجماعي، والتعاون بين الفريق المدرسي (الأخصائيون، المعلمون، أولياء الأمور).
- استراتيجيات تعديل السلوك.
- استراتيجيات التواصل والإقناع والتعامل مع التنوع الثقافي والاجتماعي للطلبة.
- استراتيجيات بناء الشراكات المجتمعية والدعم النفسي والاجتماعي.

رابعاً: المعارف البحثية والمنهجية

- طرق البحث العلمي الكمي والنوعي
- تصميم الدراسات التجريبية وشبه التجريبية.
- تحليل البيانات الإحصائية لتقييم فعالية التدخلات.
- استخدام الأدوات المعيارية لقياس المشكلات السلوكية أو الأكاديمية (عبد المجيد، 2025).

خامساً: المعارف الأخلاقية والمهنية

- مدونة الأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية.
- مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف داخل البيئة المدرسية.
- احترام السرية وحقوق الطلبة (National Association of Social Workers, 2017).

سادساً: المعارف المتعلقة بالمستجدات التكنولوجية والاتجاهات الحديثة

- معرفة المنصات التعليمية والتعلم عن بعد، لتسهيل التواصل مع الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور.
- معرفة تصميم برامج إرشادية أو دعم نفسي واجتماعي للطلبة باستخدام الوسائط الرقمية.
- معرفة في التقنيات الحديثة في الخدمة الاجتماعية المدرسية، مثل: التعلم المدمج، الذكاء الاصطناعي في التعرف على احتياجات الطلبة، والتطبيقات التفاعلية.

3.3.2 المتطلبات المهارية للممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

تتجسّد المهارات المهنية المرتبطة بالمعارف في قدرة الأخصائي الاجتماعي على تطبيق المفاهيم النظرية والأدوات العلمية في التدخل العملي، بما يمكّنه من تحليل المشكلات المدرسية بدقة، وتصميم استراتيجيات فعّالة للتدخل، واتخاذ قرارات مهنية مستندة إلى أسس علمية، مما يعزز من جودة الممارسة وكفاءتها في مواجهة التحديات الواقعية في البيئة المدرسية (الفليتية، 2016).

1. قدرة الأخصائي الاجتماعي المدرسي على فهم النظريات المفسّرة للسلوك والمشكلات الاجتماعية لدى الطلبة واستخدامها لتوجيه تدخلاته بشكل فعّال.

2. القدرة على اختيار نموذج التدخل المهني المناسب لكل حالة، وتطبيقه بطريقة منهجية وفعّالة ضمن البيئة المدرسية.
3. قدرة الأخصائي الاجتماعي المدرسي على تطبيق استراتيجيات العمل المختلفة بفاعلية لتحقيق أهداف التدخل المهني.
4. القدرة على البحث عن الأدلة المناسبة لكل حالة، وتوظيف الأدلة في التدخلات المهنية مع الحالات، بالإضافة إلى مهارات تحليل نتائج البحوث العلمية المنشورة، واستخلاص الأدلة منها، ونقد الأدلة البحثية، واختيار الأدلة المناسبة في التدخل مع العميل، والقدرة على صياغة الأسئلة المتعلقة بالأدلة (عبد العال، 2017).
5. استخدام مهارات الكمبيوتر، والقدرة على التعامل مع قواعد البيانات العلمية لاستخراج الأدلة، وإجادة اللغة الإنجليزية، والقدرة على ترجمة الأدلة (جمال، 2017).

4.3.2 العوامل المؤثرة في تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي

يُعتبر تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي عملية متعددة الأبعاد تتأثر بعدد من العوامل التي تنتمي إلى المستويات الفردية والمؤسسية، بالإضافة إلى الظروف البيئية والسياقية التي تحيط بالمدرسة. وفهم هذه العوامل يُعد أمراً ضرورياً لتصميم برامج تدريبية فعالة، وتوفير الدعم اللازم للأخصائيين ليتمكنوا من تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بفعالية (Thompson et al., 2019).

أولاً: العوامل الفردية

- **المعرفة والمهارات البحثية** يشكل امتلاك الأخصائي الاجتماعي خلفية قوية في البحث العلمي واستخدام قواعد البيانات الأكاديمية أساساً لتطوير مهاراته في الممارسة المبنية على الأدلة.
- **الاتجاهات والميول المهنية** تؤثر المواقف الإيجابية تجاه التعلم المستمر والابتكار في رغبة الأخصائي في تبني الممارسات المبنية على الأدلة.
- **الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار** يعزز تطوير المهارات المهنية من ثقة الأخصائي في تنفيذ تدخلات جديدة بناءً على الأدلة العلمية (Ding et al., 2023).

ثانياً: العوامل المؤسسية

- **دعم الإدارة المدرسية** يلعب دعم القيادة المدرسية دوراً حاسماً في توفير بيئة تشجع على التعلم والتطوير المهني، وتتيح فرص التدريب المستمر.
- **توفر الموارد والوقت** يشكل توافر الإمكانات المالية، والمواد التدريبية، ووقت العمل المخصص للتطوير المهني عوامل مهمة لنجاح تطبيق الممارسة المبنية على الأدلة.
- **ثقافة العمل التعاوني** وجود فريق عمل متعاون وبيئة مشجعة على تبادل الخبرات يسهل تبني الممارسات الجديدة وتطوير المهارات (Gherardi, 2022).

ثالثاً: العوامل البيئية والسياقية

- **خصائص الطلبة وأسرهم** تأثير الخلفيات الثقافية والاجتماعية والنفسية للطلاب وأسرهم على نوعية التدخلات المطلوبة وعلى طرق تطبيقها.

- **التغيرات المجتمعية والتعليمية** :التكيف مع التطورات في السياسات التعليمية، والتوجهات المجتمعية، والمتطلبات القانونية التي تؤثر على دور الأخصائي الاجتماعي.
- **التحديات التقنية والتكنولوجية** مدى إلمام الأخصائي بالتقنيات الحديثة واستخدامها في البحث والتدخل (Troy et al., 2022).

5.3.2 معوقات استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي

لا شك في أن أي اتجاه حديث في الممارسة يواجه صعوبات في تطبيقه، ومن الصعوبات التي تواجهها الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المجال المدرسي:

- اعتماد الأخصائيين على الممارسات التقليدية والنماذج المعتادة، ما يعيق دمج الممارسات الحديثة (عطية، 2015).
- قلة المعرفة والقاعدة المعرفية المتاحة باللغة العربية حول الأدلة الموثقة (إبراهيم، 2018).
- ضيق وقت الأخصائيين وكثرة الحالات، إضافةً إلى محدودية مهارات التقييم والوصول إلى المجلات العلمية (عزازي، 2021).
- نقص الموارد التكنولوجية، والقدرة على الوصول إلى قواعد البيانات الداعمة للتدخلات المبنية على الأدلة (عبد المعطي، 2025).
- غموض المصطلحات، وعدم التمييز بين الممارسات المبنية على الأدلة والأبحاث وأفضل الممارسات (Hornby et al., 2013).

- وجود فجوة تدريبية ومؤسسية تُحدّ من فاعلية الممارسة المبنية على الأدلة في البيئات التطبيقية، خاصة في السياقات غير الغربية التي تتطلب تكييفًا ثقافيًا للنماذج العالمية (Hosseini et al., 2024).
- التعاون المحدود بين الأخصائيين والباحثين، ووجود تصور سلبي متبادل يحد من الاستفادة من الأبحاث (Russo-Campisi, 2017).

من خلال استعراض الإطار النظري، ترى الباحثة أن تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي يمثل جوهر الفاعلية المهنية، حيث تتكامل المعرفة النظرية والمهارات البحثية والتطبيقية لضمان تقديم تدخلات منهجية ومدروسة، كما أن العلاقة التكاملية بين النظرية والنموذج تتيح الانتقال بسلاسة من الفهم النظري إلى التطبيق العملي، ما يعزز دقة اتخاذ القرار المهني وفعالية التدخلات، وتشكل الممارسة المهنية المبنية على الأدلة نهج ديناميكي، يعزز الابتكار، ويطور قدرة الأخصائي على التكيف مع المشكلات المدرسية المعقدة. ومن هذا المنطلق، يُعد تطوير مهارات الأخصائي عملية مستمرة ترتبط مباشرة بفاعلية دوره، وتحقيق أهداف المدرسة، وتعزيز جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة في البيئة المدرسية المعاصرة.

3.2 الدراسات السابقة ذات الصلة

أظهرت مراجعة الباحثة للدراسات العربية والأجنبية أن العديد منها تناول الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة، مركزةً على أسسها ومراحلها ومتطلبات تطبيقها، في حين ركزت دراسات أخرى على اتجاهات الأخصائيين ومستوى مهاراتهم في توظيف الأدلة العلمية. كما كشفت الدراسات عن فجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي

لهذا النموذج، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز مهارات الأخصائيين وتمكينهم من تطبيقه بفاعلية. وفي ضوء ذلك، جاءت هذه الدراسة لتقديم تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وذلك لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي في المدارس الحكومية الفلسطينية. وعليه، ستتناول الباحثة في هذا الجزء عرضاً وتحليلاً لأبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة، بهدف تحديد ما توصلت إليه من نتائج، وبيان أوجه الإفادة منها في بناء التصور المقترح.

الدراسات العربية

هدفت دراسة عبد المعطي (2025) في مصر إلى تحليل محتوى البحوث والدراسات التي تناولت الممارسة المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية، وتحديد مؤشرات تطويرها. اعتمد الباحث على تحليل منهجي لدراسات منشورة في هذا المجال وتقييم واقعها، تمثل نوع الدراسة في الدراسة الوصفية التحليلية، حيث استخدم الباحث المنهجين الكمي والكيفي لجمع البيانات وتحليلها، وجمع الباحث بين أدوات الدراسة من مقاييس (تحليل محتوى، دليل مقابلة) وتم تحليل (50) دراسة تتعلق بالممارسة المبنية على الأدلة في مجالات الخدمة الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى تحديد واقع بحوث ودراسات الممارسة المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية نتج عنها عدة مؤشرات تكمن في مواطن الضعف ومؤشرات التطوير وآليات تحقيقها.

وسعت دراسة الفريخ (2024) التعرف إلى دور الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية في تنمية كل من الجانب المعرفي، والجانب المهاري للأخصائيين الاجتماعيين الإكلينيكيين العاملين مع مصابي كوفيد 19، والوقوف على أبرز المعوقات التي

تواجههم في تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، حيث اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الباحثة استبانة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين الإكلينيكيين وعددهم (72) أخصائياً، وأسفرت النتائج أن للممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية دوراً كبيراً جداً في تنمية الجانبين المعرفي والمهاري للأخصائيين الاجتماعيين، وخرج البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: عقد برامج تدريبية وورش عمل للأخصائيين الاجتماعيين الإكلينيكيين حديثي التخرج وأثناء الخدمة.

وهدفت دراسة المطيري وآخرين (2024) في السعودية إلى فهم واقع معرفة ومهارات معلمي التربية الخاصة في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة، طُبّق المنهج المختلط بتصميمه التفسيري المتتابع في مرحلتين؛ مرحلة الدراسة الكمية، والدراسة النوعية، في مرحلة الدراسة الكمية واستُخدم المنهج المسحي الوصفي بتطبيق استبانة على (311) من معلمي التربية الخاصة في المراحل الدراسية الثلاث. وأظهرت النتائج أن مستوى المعرفة بالممارسات المبنية على الأدلة متوسطة، بينما أظهرت النتائج أن مستوى المهارات في تطبيقها منخفضة. وفي المرحلة الثانية استخدمت الباحثات المنهج النوعي عن طريق جمع البيانات عن طريق مقابلة خمسة مشاركين. وقد أظهرت النتائج أن العوامل المشجعة في تشكل المعرفة هي: الدافعية والانفتاح، بينما تكونت العوامل المعيقة من الحداثة، وقلة الثقة بالأبحاث، وقُدم عدد من التوصيات أهمها ضرورة الدعم المعرفي بالتطوير والتأهيل المهني، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والتأكيد على المهارات اللازمة للتطبيق.

وقام أبو العلا (2024) في مصر بإجراء دراسة سعت إلى تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الممارسة المبنية على الأدلة في خدمة الفرد بهدف تحقيق رعاية متكاملة للأطفال المعرضين

للخطر، اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات حماية الطفل العامة، حيث قام الباحث باستخدام المقابلة كأداة للدراسة على عينة من (72) مفردة، وقد اعتمد مقياس تدرج ثلاثي للأخصائيين الاجتماعيين اشتمل على الأبعاد التالية: المتطلبات (المعرفية، القيمية، المهارية، التقنية، المهنية). وقد تم التوصل إلى إعداد برنامج تدريبي موجّه للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات الطفل، وقد أوصى الباحث بتعزيز استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في خدمة الفرد.

استهدفت دراسة عطا الله (2023) الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو ممارسة الإرشاد المستند إلى الأدلة والطموح المهني لدى الأخصائيين النفسيين بمدارس التعليم العام في سلطنة عمان. وتكونت عينة الدراسة من (89) أخصائياً نفسياً، وجُمعت البيانات باستخدام الأدوات الآتية: (مقياس الاتجاه نحو ممارسة الإرشاد المستند إلى الأدلة، ومقياس الطموح المهني. وقد أشارت النتائج إلى إمكانية التنبؤ بالطموح المهني بالاتجاه نحو ممارسة الإرشاد المستند إلى الأدلة لدى الأخصائيين النفسيين. وقد أوصت الدراسة بتعزيز هذا الاتجاه بين الأخصائيين النفسيين، لما له من أثر إيجابي في رفع الطموح المهني.

دراسة (الفريدي و عبده، 2023) هدفت إلى تحديد اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي نحو الممارسة المبنية على البراهين وتحديد طبيعة مكوناتها المعرفية والوجدانية والسلوكية. وقد استُخدم منهج المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة الذي تكون من (101) ممارس في المجال الطبي، وتوصلت في نتائجها إلى أن اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي إيجابية. كما توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات مجتمع الدراسة نحو الممارسة المبنية على البراهين تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث، ولمتغير الدرجة العلمية

لصالح الذين درجتهم العلمية دكتوراه، ومتغير الدورات التدريبية لصالح الذين حصلوا على أربع دورات فأكثر: ولا يوجد فروق تعزى لمتغير التخصص" و "سنوات الخبرة وتصنيف المستشفى.

بينا هدفت دراسة خلف (2022) إلى استكشاف تصورات الأخصائيين الاجتماعيين حول معوقات تطبيق الممارسة المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية المدرسية في مصر وقطر. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي بعينة غرضية تألفت من (80) أخصائياً اجتماعياً (44 من مصر و36 من قطر). استخدمت الدراسة استبيان من 74 بندًا (70 بندًا لقياس المعوقات، و4 بنود للبيانات الديموغرافية)، وأظهرت النتائج أن المعوقات تتركز في أربعة مجالات: الممارس، المدرسة/البيئة التنظيمية، الطلاب، وطبيعة الممارسة ذاتها. وتوصّلت نتائج الدراسة إلى ضرورة إدماج مفهوم الممارسة المبنية على الأدلة في مناهج الخدمة الاجتماعية، وتوفير التدريب المستمر والدعم المؤسسي والمالي لتيسير التطبيق الفعّال.

سعت دراسة عباس (2022) إلى استقصاء متطلبات استخدام الأخصائيين الاجتماعيين للممارسة المبنية على الأدلة من منظور الممارسة العامة عند العمل مع الأطفال المعرضين للخطر بمحافظة قنا، ولذلك استخدمت الباحثة الدراسة الوصفية، ومنهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات الأطفال المعرضين للخطر، بالاعتماد على استمارة استبيان مطبقة على الأخصائيين الاجتماعين العاملين بتلك المؤسسات وعددهم (43) مفردة، وأوضحت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة هي المتطلبات القيمية ، تليها المتطلبات المهارية، ثم المتطلبات المعرفية بنسبة. وتوصلت الدراسة إلى وضع توصيات من أبرزها إجراء دراسات علمية متماثلة تتناول دراسة عملية الممارسة المبنية على الأدلة وأهميتها في شتى مجالات الخدمة الاجتماعية.

وقد أجرى المالكي (2021) دراسة هدفت إلى تحديد مستوى معرفة معلمات مرحلة الطفولة المبكرة بالممارسات المبنية على الأدلة للأطفال ذوي الإعاقة وتطبيقهم لها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة من (141) معلمة طفولة مبكرة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المعرفة لدى العينة بالممارسات المبنية على الأدلة جاءت في المستوى المتوسط، ومستوى تطبيق الأدلة جاء مرتفعاً. وقدمت الدراسة وفق لنتائجها عدداً من التوصيات من أبرزها العمل على تضمين مفهوم الممارسات المبنية على الأدلة في البرامج الجامعية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، مما يؤدي إلى زيادة معرفة هذه الممارسات وتطبيقها من المتخصصين والمهنيين مع الأطفال.

حاولت دراسة عزازي (2021) الكشف عن واقع الممارسات المبنية على الأدلة والبراهين ومعيقات تطبيقها وسبل تفعيلها كما يراها معلمو وأخصائيو الأطفال ذوي اضطراب التوحد. تكونت عينة الدراسة من (256) معلماً وأخصائياً للأطفال ذوي اضطراب التوحد بجمهورية مصر العربية، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات استخدمت الدراسة استبانة طُبقت إلكترونيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى طرح بعض الحلول لتفعيل تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة والبراهين مع الأطفال ذوي اضطراب التوحد في المدارس والمراكز العلاجية من وجهة نظر المعلمين والأخصائيين، ومن ثم أوصت بالعمل على توفير برامج تدريبية للممارسين من أجل تطوير قدراتهم المهنية على تنفيذ الممارسات المبنية على الأدلة.

وأجرى العتيبي وآخرون (2020) دراسة ركزت على التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس السعودية، ومن أبرزها: عبء العمل الكبير، الضغوط المهنية، قلة

الموارد، والمهام الإدارية الكثيرة التي تعيق التطوير المهني والتدريب، وقد استخدمت المنهج النوعي (Qualitative Methodology)، وقد تم اختيار المشاركين بطريقة هدفية لضمان تنوع التخصصات والخبرات وإجراء المقابلات شبه المنظمة لجمع بيانات (16) أخصائيا اجتماعياً في مدارس الرياض. واستناداً إلى التحليل الموضوعي، وجدت الدراسة تحديات رئيسية: القيود الإدارية، وعبء العمل، والضغوط المهنية، والاختلافات الاجتماعية والديموغرافية، وقد أوصت الدراسة بتقليل العبء الوظيفي، وتوفير برامج تدريبية مستمرة.

أجرى (يوسف و سليمان، 2020) دراسة هدفت إلى تحديد المتطلبات الأساسية لاستخدام الممارسة المبنية على الأدلة كإحدى الاتجاهات المعاصرة في تطوير الممارسة المهنية وفق طريقة تنظيم المجتمع داخل مؤسسات رعاية المعاقين ذهنياً في أسيوط للكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك في هذه المؤسسات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفِي التحليلي، واستخدمت منهجية المسح الاجتماعي الشامل لاستقصاء الآراء والمعارف حول المتطلبات والمعوقات في مجال الممارسة المهنية لمجال تنظيم المجتمع، جُمعت البيانات من عينة قوامها (26) مفردة باستخدام استمارة قياس متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في تطوير الممارسة المهنية. واستنتجت الدراسة أن هذه الممارسة تواجهها العديد من الصعوبات التي تعرقل ممارسها رغم أهميتها. وأوصت الباحثتان بتنظيم مؤتمرات ولقاءات علمية بهدف نشر ثقافة الممارسة المبنية على الأدلة في أوساط الممارسين.

وهدفت دراسة إبراهيم (2018) التوصل إلى رؤية مستقبلية لتفعيل تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين للممارسة المبنية على البراهين في مجال التنمية المحلية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لعينة من الجمعيات الأهلية عددها (13) جمعية عاملة في التنمية المحلية

بمحافظة القاهرة باستخدام استبيان طُبّق على (62) أخصائياً اجتماعياً يعملون بتلك الجمعيات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قلة من الأخصائيين الاجتماعيين مدربين على استخدام الممارسة المبنية على البراهين في مجال التنمية المحلية، وأن ندرة المراجع عن الممارسة المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية المحلية تعدّ من أهم المعوقات. واختتمت الدراسة بوضع رؤية مستقبلية لتفعيل الممارسة المبنية على البراهين في مجال التنمية المحلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

بينما سعت دراسة الجندي والسقا (2017) إلى توضيح مفهوم التقييم النقدي للبحوث العلمية، وإبراز دوره في تحسين جودة القرارات المهنية المبنية على الأدلة. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والنماذج البحثية ذات الصلة، بهدف تحديد الخطوات الأساسية لعملية التقييم النقدي ومعاييرها المنهجية، مثل: الصلاحية الداخلية والخارجية، وتحليل النتائج، ومدى قابلية تطبيقها في السياق العملي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التقييم النقدي يمثل أحد المكونات الجوهرية للممارسة المبنية على الأدلة، إذ يُمكّن الممارس من التمييز بين الأبحاث القوية والضعيفة، ومن ثمّ اتخاذ قرارات مهنية أكثر دقة وموضوعية. وأوصت الدراسة بضرورة تضمين مهارات التقييم النقدي في مناهج إعداد الممارسين وبرامج التدريب، وتنمية ثقافة التفكير النقدي والقراءة التحليلية للأبحاث بما يعزز من فاعلية الممارسة المهنية وجودتها.

قدمت دراسة عبد الخالق (2016) برنامج تدريبي قائم على الممارسة المبنية على البراهين، يهدف إلى تعزيز مهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع أطفال يعانون من اضطراب طيف التوحد. درست الباحثة مناهج تطبيق البرنامج باستخدام المنهج التجريبي مع تصميم قبلي وبعدي، لقياس أثر البرنامج التدريبي على مهارات الأخصائيين، تكونت العينة من (13) أخصائياً، وقد استخدمت الدراسة مقياس الأداء المهني للأخصائيين. وأظهرت نتائج الدراسة

على تغيير إيجابي في البعد المتعلق بمهارات طرح الأسئلة بين القياس القبلي والبعدي بنسبة (27.31%)، أما مهارات البحث عن البرهان كانت نسبة التغيير (24.60%) تلتها مهارات نقد البراهين بنسبة (23.15%)، ثم مهارات تطبيق البرهان (17.86%)، وفي الأخير مهارات تقييم التدخل بنسبة (17.22%)، وقد أوصت الباحثة بتوسيع استخدام البرنامج عن طريق توفير دورات تدريبية مستمرة ومبنية على الأدلة.

كما وسعت دراسة إبن سعيد (2014) إلى استكشاف مدى إمكانية تبني اتجاه الممارسة المبنية على البراهين في تدريس تخصص الخدمة الاجتماعية في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض لدى عينة تضمنت (77) فرداً، وجُمعت البيانات عن طريق استبيان باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة لأعضاء هيئة التدريس، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى جيد من الاستعداد لتبني هذا الاتجاه في التعليم، شرط معالجة التحديات الحالية أولاً. كما أوصت الدراسة بدمج النموذج في المناهج الأكاديمية، سواء كمحتوى تدريسي أو كممارسات تربوية ونماذج تطبيقية داخل الكليات.

الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة كريستين ونيسين (Kristensen & Nissen, 2024) إلى استكشاف كيفية تنفيذ البرامج المبنية على البراهين في العمل الاجتماعي في النرويج، والتركيز على الفجوة بين النموذج المثالي والتطبيق الميداني الفعلي، استخدم الباحثان منهجية نوعية تعتمد على تحليل حالات تطبيق البرامج المبنية على البراهين ضمن سياقات مهنية فعلية، اعتمدت الدراسة على بيانات جُمعت عبر ملاحظات ميدانية ومقابلات مكثفة مع ممارسين اجتماعيين لتقصّي كيفية

إدماجهم وتعديلهم للبرامج المبنية على الأدلة في واقع عملهم اليومي، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء أبحاث نظرية وتجريبية لفهم هذه العلاقة بشكل أعمق.

كما قام كل من شوارتز وتيلينغ (Schwartz & Tilling, 2023) في السويد بإجراء دراسة لفهم كيفية تطوير عمليات التعلم التنظيمي لتطبيق الممارسة المبنية على الأدلة في بيئات العمل اليومية من التعليم في مكان العمل، وجُمعت البيانات من برنامج تجريبي لتعليم هذا النموذج، بالإضافة إلى وثائق حول تنفيذ خطواته في الخدمات الاجتماعية السويدية. وقد أظهرت النتائج أن التعليم في مكان العمل ساهم في تحويل المعرفة إلى ممارسة عملية من التفسير والتفكير والاختبار، مدعومًا بأدوات الممارسة المبنية على أدلة موثقة في سياق العمل.

وهدفت دراسة دوسين وآخرين (Dusin et al., 2023) إلى مراجعة النماذج والأُطر الخاصة بالممارسة القائمة على الأدلة المستخدمة في بيئات الرعاية الصحية، مع تحليل مدى توافقها مع النموذج الأصلي للخمس خطوات (طرح السؤال، والحصول على الأدلة، وتقييم الأدلة، والتطبيق، وتقييم النتائج) بالإضافة إلى دمج المهارات السريرية في هذه النماذج. شملت الدراسة المصادر المنشورة في قواعد البيانات للفترة من 1990 إلى أبريل 2022، استخدم الباحثون منهج المراجعة (Scoping Review)، من بين (20097) مرجعاً تم العثور عليها، ورُشح (19) نموذجاً استوفى معايير الدمج في الدراسة. واستنادًا إلى هذه المراجعة، يرى الباحثون أن اختيار نموذج الممارسة المبنية على الأدلة ينبغي أن يأخذ في الحسبان عدة جوانب منها: خبرة الممارسة، وسهولة التكامل مع السياق العملي.

وأجرى فيرناندیز-كاسترو وآخرون (Fernández-Castro et al., 2023) دراسة سعت إلى استقصاء أثر برنامج تدريبي في تنمية كفاءة الممرضين في تطبيق الممارسة القائمة

على الأدلة. وتألفت عينة الدراسة من (204) ممرض/ة، تم توزيعهم في المشاركة إلى مجموعتين: المجموعة التجريبية تضمنت (66) فرداً تلقى تدريباً، والمجموعة الضابطة وعدد أفرادها (66) لم يتلقوا التدريب، وطور الباحثون مقياس لكفاءة الممارسة القائمة على الأدلة يشمل عدة أبعاد، مثل: (المعرفة، الاتجاهات، التطبيق والمهارات). وأظهرت النتائج أن المجموعة المتدرّبة سجلت مستويات أعلى من الكفاءة في جميع أبعاد الممارسة المبنية على الأدلة، وبخاصة في التطبيق والمعرفة، مقارنة بالمجموعة الضابطة. وأوصت الدراسة بضرورة تعميم البرامج التدريبية المنهجية في مجال الممارسات القائمة على الأدلة لتقييم الأثر ليس على مستوى الممرضين فحسب، بل على نتائج التدخل وجودة الرعاية.

سعت دراسة زيرومسكي وديميت (Zyromski & Dimmitt, 2022) إلى تقديم رؤية نقدية لمفهوم الإرشاد المدرسي القائم على الأدلة، باعتباره نهجاً يحتاج إلى إعادة نظر وتطوير ليتجاوز النموذج التقليدي القائم على تطبيق برامج جاهزة، استخدم الباحثان دراسات كمية ونوعية عن طريق تطوير مقاييس لقياس أثر المرشد من منظور الطلبة، وممارسات الإرشاد من منظور العدالة الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح الإرشاد المبني على الأدلة يتطلب الوعي النقدي في جميع مراحله، وتوسيع نطاق التدخل. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد أدوات تقييم متعددة، والعمل على بناء شراكات مدرسية ومجتمعية، وتوثيق أثر التدخلات لدعم قرارات التغيير المؤسسي.

أجرى عبد العال (Abdelaal, 2021) دراسة استهدفت تحديد متطلبات تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، بالتعرف إلى مستوى وضوح المفهوم لدى الأخصائيين الاجتماعيين، واستقصاء المتطلبات والمعوقات المرتبطة

بالتطبيق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة عشوائية من (348) أخصائياً اجتماعياً من مجتمع قوامه (3658) أخصائياً. جرى تطبيق أداة الدراسة عليهم والمتمثلة في استبانة إلكترونية تضمنت بيانات ديموغرافية، ومقاييس لمدى وضوح المفهوم، ومتطلبات المعرفة والمهارات والقيم المهنية، إضافة إلى مقياس خاص بالمعوقات. أظهرت النتائج غموض المفهوم لدى أغلب المشاركين، وتبيّن أن المتطلبات الأساسية للتطبيق ترتكز على المعرفة أولاً، تليها المهارات ثم القيم المهنية. كما كشفت النتائج عن معوقات بارزة، أهمها: ضعف القدرة على تنفيذ خطوات الممارسة، وقصور مهارات البحث، وضيق الوقت، وكثرة الأعباء، وضعف الدعم المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وعي الأخصائيين، وإدراج الممارسة المبنية على الأدلة في المناهج الجامعية، وتوفير برامج تدريبية ودعم مؤسسي ومالي يضمن فاعلية التطبيق.

وحاولت دراسة جانزوسكي (Janczewski, 2021) استكشاف تجارب ممارسي العمل الاجتماعي السريري في مستشفيات حضرية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتطبيق الممارسة المبنية على الأدلة. أجريت الدراسة باستخدام مقابلات شبه منظمة مع (12) ممارساً سريرياً جميعهم حاصلون على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي، أظهرت النتائج أن المشاركين يواجهون تحديات في تطبيق هذه الممارسة بسبب نقص الوقت، والموارد، والتدريب، بالإضافة إلى مقاومة التغيير. ومع ذلك، أشاروا إلى أهمية هذا النموذج في تحسين جودة الرعاية وتعزيز نتائج المرضى. وعليه أوصت الدراسة بتوفير تدريب مستمر لممارسي العمل الاجتماعي على الممارسة المبنية على الأدلة.

سعت دراسة تيكسيرا وآخرين (Teixeira et al., 2021) إلى تقييم أثر تطبيق نموذج (SafeCare)، للإشراف الإكلينيكي على تنمية مهارات الممرضين والممرضات في مجال

الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وذلك من الدمج بين الأسلوب الكمي والكيفي لفهم إسهام الإشراف الإكلينيكي في هذا المجال. وتكوّنت عينة الدراسة من (13) ممرضاً/ممرضة شاركوا في الجانب الكمي من البحث، حيث خضعوا لتطبيق أداة قياس الكفاءة في الممارسة المبنية على الأدلة قبل وبعد التنفيذ. كما أجريت مقابلات شبه مهيكلة مع (11) مشاركاً شكّلوا العينة الكيفية. اعتمد الباحثون المنهج الإجرائي (Action Research) باستخدام منهج مختلط، إذ استُخدمت الاستبانة في الجانب الكمي، بينما حُللت المقابلات باستخدام منهج تحليل المحتوى. أظهرت النتائج الكمية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين (القبلي والبعدي) في أبعاد المعرفة والمهارات، في المقابل، بيّنت النتائج الكيفية أن تجربة الإشراف الإكلينيكي أسهمت في تنمية الوعي بأهمية الممارسة المبنية على الأدلة، وزيادة الدافعية للتعلم المستمر، وتحسين التواصل بين أعضاء الفريق. وأوصت الدراسة بضرورة التعاون بين الموظفين والباحثين وعقد اجتماعات لتعزيز تبادل المعرفة الجديدة القائمة على الأدلة.

عملت دراسة أودو وآخرين (Udo et al., 2019) في السويد على استكشاف تصورات الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين في السويد حول الممارسة المبنية على الأدلة، بما في ذلك العوامل التي تؤثر على تنفيذ الأدلة في ممارساتهم اليومية. وصنفت بالدراسة النوعية واختير المشاركين باستخدام العينة الهادفة، وقد قاموا بعمل مقابلات لمجموعات بؤرية، حيث تمحورت الأسئلة حول النظريات والأساليب المستخدمة في الممارسة اليومية، وكيفية الحصول على المعرفة الجديدة والتصورات العامة، وشملت العينة (27) أخصائياً اجتماعياً بالمجال الطبي، جميعهم حاصلون على درجة بكالوريوس في العمل الاجتماعي. وجاءت أبرز نتائج الدراسة حول العوائق التي تمثلت في ضيق الوقت، ونقص الدراسات المتعلقة بعملهم. وقد أوصت الدراسة بتعزيز

التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين والباحثين لتسهيل تبادل المعرفة وتطبيق الأدلة في الممارسة.

وأجرى كيم دراسة (Kim, 2019) بعنوان " تقييم اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين تجاه الممارسة المبنية على الأدلة في هونغ كونغ، واستهدفت الدراسة وضع مقياس لاتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين الصينيين نحو تبني استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في العمل مع العملاء في مجال الاضطرابات النمائية، وذلك باستخدام البيانات التي جُمعت من (181) من الأخصائيين الاجتماعيين المسجلين، استخدم الباحثون استبياناً يحتوي على مقياس EBPAS وهو مقياس مستخدم عالمياً لقياس المواقف تجاه الممارسات المبنية على الأدلة، وقد أشارت النتائج على مقياس سلوك الممارسة المبنية على الأدلة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين في هونغ كونغ لديهم مواقف أقل إيجابية تجاه الممارسة المبنية على الأدلة، مقارنة مع نظرائهم الغربيين، وقد قدمت هذه الدراسة أدلة حول الفائدة المحتملة من استخدام مقياس سلوك الممارسة المبنية على الأدلة للبحث والممارسة، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام مقياس سلوك الممارسة المبنية على الأدلة من أجل إجراء دراسات لكشف الصعوبات التي تحول دون تبني الأخصائيين الاجتماعيين تبني الممارسة القائمة على الأدلة، مما قد يساعد على تطوير استراتيجيات تطبيقها ونشرها واستخدامها.

بينما ركزت دراسة ميلنكي وآخرين (Melnyk et al., 2018) على قياس مدى كفاءة الممارسة المبنية على الأدلة لدى الممرضين والممرضات، والتعرف إلى العوامل المرتبطة بهذه الكفاءة. واستخدمت الدراسة استبياناً إلكترونياً اشتمل على مقاييس الممارسة المبنية على الأدلة متعددة الأبعاد، مثل: (المعرفة، والمعتقدات، والثقافة التنظيمية، والإرشاد، والتطبيق). شارك في

الدراسة (2344) ممرضاً/ة من 19 مستشفى أو منظومة رعاية صحية في الولايات المتحدة، حيث وجد الباحثون أن جميع المشاركين لم يحققوا الكفاءة الكاملة في أي من المقاييس المستخدمة، واستنتجت الدراسة بأن هناك حاجة ملحّة لتطوير مهارات الممارسة المبنية على الأدلة لديهم لضمان أعلى درجات الجودة، وعليه أوصت الدراسة بضرورة دمج البرامج التعليمية الأكاديمية وكفاءات الممارسة المبنية على الأدلة في مناهجها قبل التخرج.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها تنوعت في **أهدافها**، فبعضها ركز على تحليل المحتوى ورصد واقع الممارسة المبنية على الأدلة ومؤشرات تطويرها، مثل: دراسة (عبد المعطي، 2025) ودراسة (Zyromski & Dimmitt, 2022)، بينما سعت أخرى إلى إبراز دور هذه الممارسة في تنمية المعرفة والمهارات لدى الأخصائيين الاجتماعيين أو الممرضين أو المعلمين منها دراسة (الفريخ، 2024)، دراسة (Fernández-Castro et al., 2023)، ودراسة (عبد الخالق، 2016). كما اهتمت عدة دراسات باستقصاء المعوقات والتحديات التي تواجه الأخصائيين في تطبيق الممارسة دراسة (خلف، 2022)، ودراسة (Janczewski, 2021)، ودراسة (إبراهيم، 2018). في حين اتجهت دراسات أخرى إلى قياس الاتجاهات والمواقف نحو الممارسة المبنية على الأدلة، منها: دراسة (الفريدي وعبده، 2023) ودراسة (Kim, 2019). وهناك من ركز على تطوير البرامج والنماذج التعليمية أو التدريبية التي تدعم دمج الممارسة بالأوساط المهنية والأكاديمية، مثل: دراسة (Schwartz & Tilling, 2023)، ودراسة (بن سعيد، 2014). وهذا التنوع يعكس شمولية الاهتمام بالجانب المفاهيمي والتطبيقي والتدريبي في آن واحد.

أما من حيث العينة، تباينت عينات الدراسات السابقة من حيث الفئة المستهدفة وحجمها وبيئتها. فقد ركزت بعض الدراسات على الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات متعددة كالمدرسية

والطبية والإكلينيكية، مثل: دراسة (الفريخ، 2024) ودراسة (خلف، 2022)، ودراسة (عباس، 2022) وكذلك دراسة (Abdelaal, 2021)، بينما اهتمت أخرى بـ المعلمين في مراحل تعليمية مختلفة كدراسة (المالكي، 2021؛ المطيري وآخرون، 2024)، أو بـ الممرضين في المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية كدراسة (Melnyk et al., 2018) ودراسة (Teixeira et al., 2021)، وكذلك الأخصائيين النفسيين (عطا الله، 2023). كما تضمنت بعض الدراسات عينات من الطلبة الجامعيين أو المتدربين بهدف التعرف إلى دور التعليم والتدريب في بناء الاتجاهات والمهارات (عبد الخالق، 2016؛ بن سعيد، 2014).

من حيث الحجم، فقد تراوحت العينات بين كبيرة نسبياً تجاوزت المئات في الدراسات الكمية واسعة النطاق، مثل: دراسة (Melnyk et al., 2018)، وأخرى متوسطة اعتمدت على عشرات المشاركين، مثل: دراسة (الفريدي وعبده، 2023)، وأخرى صغيرة اقتصرت على مقابلات معمقة أو مجموعات تركيز محدودة العدد في الدراسات الكيفية، مثل: دراسة (Janczewski, 2021). هذا التنوع يعكس محاولات الباحثين فهم الظاهرة من زوايا مختلفة، لكنه في الوقت ذاته أظهر تفاوتاً في إمكانية تعميم النتائج؛ حيث تسمح العينات الكبيرة بتعميم أوسع، بينما تعطي العينات الصغيرة فهماً أعمق للتجارب الفردية.

من حيث المنهجية: اعتمدت غالبية الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، لما يوفره من قدرة على رصد الواقع القائم وقياس الاتجاهات (أبو العلا، 2024؛ عزازي، 2021). بينما لجأ بعض الباحثين إلى المنهج التجريبي أو شبه التجريبي في الدراسات التي هدفت إلى قياس أثر برامج تدريبية على رفع الكفاءة والمهارات، ومنها: دراسة (Fernández-Castro et al., 2023)، ودراسة (عبد الخالق، 2016). كما استُخدم المنهج المختلط (كمي + كيفي) في بعض

البحوث بهدف دمج البيانات العددية مع العمق التفسيري، كما في دراسة (المطيري وآخرون، 2024)، ودراسة (Kristensen & Nissen, 2024)، ودراسة (Teixeira et al., 2021). أما دراسة (Udo et al., 2019) اعتمدت المنهج النوعي مع عينة هادفة. إلى جانب ذلك، وجدت دراسات اتبعت المراجعة المنهجية، والتحليل النظري لاستخلاص التوجهات العامة، وتحديد الفجوات البحثية، كدراسة (عبد المعطي، 2025)، ودراسة (Dusin et al., 2023). هذا التنوع المنهجي أضفى ثراءً على الأدبيات، لكنه كشف أيضاً أن الطابع الوصفي الكمي ظل الأكثر حضوراً.

من حيث الأدوات: تعددت الأدوات البحثية بحسب طبيعة المنهج؛ فقد كانت الاستبانات هي الأداة الأكثر استخداماً في الدراسات الكمية لقياس الاتجاهات والمعارف والمهارات، حيث صُممت خصيصاً أو استُخدمت مقاييس مقننة، مثل مقياس الاتجاه نحو الممارسة المبنية على الأدلة، كدراسة (Kim, 2019). أما الدراسات الكيفية فقد اعتمدت بشكل أكبر على المقابلات الفردية والجماعية، وأحياناً الملاحظة المباشرة لتحليل سلوك الممارسين في بيئات عملهم كدراسة (Janczewski, 2021). كما لجأت بعض الدراسات إلى تحليل الوثائق والمحتوى كأداة داعمة لفحص السياسات والتقارير الرسمية، مثل: دراسة (عبد المعطي، 2025) ودراسة (الجندي والسقا، 2017). هذا التعدد في الأدوات يعكس حرص الباحثين على جمع بيانات متنوعة، إلا أن الاستبانة بقيت الأكثر شيوعاً لسهولة تطبيقها وتوفيرها بيانات قابلة للتحليل الإحصائي.

أما على مستوى النتائج: فقد اتفقت غالبية الدراسات على أن هناك أهمية كبيرة للممارسة المبنية على الأدلة في تحسين جودة العمل المهني، وتنمية المعرفة والمهارات، ورفع كفاءة التدخلات، مع وجود تفاوت في مستويات المعرفة والتطبيق، إذ أظهرت بعض الدراسات أن المعرفة متوسطة بينما التطبيق ضعيف، مثل: دراسة (المطيري وآخرون، 2024)، ودراسة (Melnyk et

al., 2018)، في حين أكدت دراسات أخرى على الدور الإيجابي للتدريب، وتنظيم مؤتمرات علمية دورية في رفع مستويات الكفاءة، منها: دراسة (Fernández-Castro et al., 2023)، ودراسة (يوسف و سليمان، 2020)، ودراسة (عبد الخالق، 2016). كما أبرزت نتائج أخرى أن هناك معوقات متكررة، مثل: نقص الوقت والموارد، وضعف الدعم المؤسسي، وغموض المفهوم، ومقاومة التغيير، وعبء العمل، دراسة (خلف، 2022) ودراسة (Janczewski, 2021) ودراسة (العتيبي وآخرون، 2020)، ودراسة (إبراهيم، 2018). وفي المقابل، أظهرت بعض الدراسات اتجاهات إيجابية نحو الممارسة (الفريدي وعبده، 2023؛ عطا الله، 2023)، مع وجود فروق ترتبط بمتغيرات شخصية أو مهنية كالنوع، المستوى العلمي، أو الخبرة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة قدمت قاعدة معرفية مهمة عن الممارسة المبنية على الأدلة في مجالات متعددة، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث التطبيقية في السياقات العربية، وربط نتائجها بخصوصيات البيئة التعليمية والمهنية، وهو ما تحاول هذه الدراسة الإسهام فيه عبر التركيز على البيئة الفلسطينية وواقع الأخصائيين الاجتماعين في المجال المدرسي.

مميزات الدراسة الحالية

تتميز الدراسة الحالية بعدد من الجوانب التي تعكس أهميتها العلمية والتطبيقية:

شمولية أهدافها، حيث لم تقتصر على جانب واحد من الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، بل تناولت أربعة محاور رئيسية مترابطة، تشمل: مستوى معرفة الأخصائيين الاجتماعية في المجال المدرسي بالممارسة المبنية على الأدلة، والتحديات التي تعترض تطبيقها، وسبل التغلب على هذه التحديات، إضافة إلى قياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المبنية على الأدلة. هذا التنوع في الأهداف يتيح رؤية شاملة وعميقة للواقع المهني، مع إمكانية تقديم توصيات تطويرية عملية.

- أصالتها وارتباطها بالسياق المحلي، إذ استهدفت الدراسة مجتمعاً ميدانياً واسعاً يضم (1255) أخصائياً اجتماعياً في المدارس الحكومية الفلسطينية، واعتمدت عينة ممثلة منه، مما يعزز من قابلية تعميم النتائج، ويضمن صلتها بالواقع الفعلي للممارسة المهنية في البيئة الفلسطينية.
- المنهجية المتبعة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي، مع تحليل الفروق بين المتغيرات الديموغرافية، مما يوفر قدرة تفسيرية دقيقة، ويُمكّن من فهم تأثير العوامل المختلفة على مستوى المعرفة والمهارات والتحديات التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون.
- دقة وملاءمة الأدوات المستخدمة، إذ طورت الباحثة أربعة مقاييس متخصصة لقياس المعرفة والتحديات وسبل التغلب عليها، إضافة إلى مهارات تطبيق خطوات الممارسة المبنية على الأدلة، وجرى التحقق من صدقها وثباتها، مما يضمن موثوقية النتائج، ويعزز قيمتها العلمية.
- تتميز الدراسة ببعدها التطويري والتطبيقي، إذ لم تكتف بتوصيف الواقع وتحديد التحديات، بل قدمت تصوراً مقترحاً لتطوير مهارات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، بما يتيح تطبيق نتائجها عملياً في السياسات التربوية وبرامج التدريب المهني، ويعزز من فعالية الخدمات المقدمة للطلبة في المدارس الحكومية الفلسطينية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

2.3 المجتمع والعينة

3.3 أدوات الدراسة

4.3 صدق الأدوات وثباتها

5.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

6.3 المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة والعينة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم متغيرات الدراسة، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يساعد المنهج الوصفي التحليلي على فهم ووصف الظاهرة وصفاً كمياً دقيقاً، وإن هذا المنهج لا يعتمد فقط على جمع المعلومات إنما يقوم بالربط وتحليل الفروق ما بين متغيرات الدراسة للوصول إلى الاستنتاجات المرجو الوصول إليها من الدراسة (عوده وملكاوي، 1992).

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

أ) مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المرشدين التربويين العاملين بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية، والذين يُشار إليهم في هذه الدراسة بمصطلح (الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي) لأغراض علمية وإجرائية، على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية، والبالغ عددهم (1255)، منهم (572) مرشداً، و (683) مرشدة، حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم للعام (2025/2024).

ب) عينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة كالآتي:

أولاً– العينة الاستطلاعية (Pilot Study): اختيرت عينة استطلاعية مكونة من (30) من المرشدين التربويين (الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي) بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن خارج عينة الدراسة المستهدفة، وذلك بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات.

ثانياً– عينة الدراسة (Sample Study): اختيرت عينة الدراسة بطريقة العينة الطبقية العشوائية التناسبية، حيث وزعت أفراد العينة على طبقات مجتمع الدراسة بما يتناسب مع حجم كل طبقة. وقد حُدد حجم العينة بالاعتماد على معادلة روبرت ماسون، إذ يشير بشماني (2014) أنه يجب تحديد حجم العينة من المجتمع عن طريق معادله إحصائية، كما في المعادلة الآتية:

معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم العينة

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

M	حجم المجتمع
S	قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) أي قسمة معامل الخطأ (0.05) على الدرجة (1.96)
P	نسبة توافر الخاصية، وهي 0.50
Q	النسبة المتبقية للخاصية، وهي 0.50

وقد بلغ حجم العينة المطلوبة (294) مرشداً ومرشدة من المرشدين التربويين بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية، وزعت الباحثة عليهم، وكان المسترجع من التوزيع (276) مرشداً ومرشدة والجدول (1.3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة (الديمغرافية):

جدول (1.3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة (الديمغرافية)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة%
النوع الاجتماعي	ذكر	118	42.8
	أنثى	158	57.2
	المجموع	276	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	220	79.7
	ماجستير فأعلى	56	20.3
	المجموع	276	100.0
التخصص	الخدمة الاجتماعية	110	39.9
	علم الاجتماع	41	14.9
	علم النفس	99	35.9
	الإرشاد النفسي	26	9.4
	المجموع	276	100.0
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	42	15.2
	من 5–10 سنوات	88	31.9
	11 سنة فأكثر	146	52.9
	المجموع	276	100.0
المديرية (المنطقة)	شمال	149	54.0
	وسط	106	38.4
	جنوب	21	7.6
	المجموع	276	100.0

يُظهر الجدول (1.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها، الغالبية من الإناث، وحاملي شهادة البكالوريوس، والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية وعلم النفس، وأغلبهم ذوو خبرة طويلة، مع تمركز أكبر في الشمال والوسط.

3.3 أدوات الدراسة وخصائصها:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة، موجهة إلى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، بإجراء دراسة مسحية في حدود ما توافر للباحثة الاطلاع عليه من مفاهيم نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة للوصول إلى مفهوم واضح للمهارات المتعلقة بالنموذج وتحديد جوانبها، مع التعرف على المقاييس والاختبارات المتاحة في هذا المجال لدراستها، ومعرفة كيفية تصميمها والاستفادة منها. **وقد اعتمدت الباحثة على الإجراءات التالية في تصميم أداة الدراسة:**

1. الاطلاع على الكتابات العلمية والمتخصصة حول موضوع الدراسة الراهنة.
2. الاطلاع على الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بقضية الدراسة.
3. الاطلاع على العديد من المقاييس التي استخدمت وأعدت في هذا المجال، لتحديد تلك التي استوفت معايير التضمين.
4. تحديد أهم المحاور والمؤشرات المرتبطة بموضوع الدراسة.
5. صممت أداة الدراسة بما يحقق الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

قامت الباحثة بالاستعانة من بعض بنود أدوات القياس بترجمتها للعربية والتعديل عليها وإضافة بنود جديدة تتناسب مع الدراسة الحالية، بهدف تطوير أداة قياس ملائمة تغطي جميع أهداف وتساؤلات الدراسة المتعلقة بتطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي في ضوء نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة. وقُسِّمت أداة الدراسة إلى قسمين، القسم الأول يحتوي على متغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المديرية)، بينما يشتمل القسم الثاني على أربعة مقاييس فرعية لجمع البيانات، هي: مقياس المعرفة

في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كالآتي:

أولاً: مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي، والدراسات السابقة، وعلى مقاييس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة المستخدمة في بعض الدراسات، ومنها: مقياس (EBPQ) الذي طوره كل من (Upton & Upton, 2006)، وذلك بناءً على ما أفادته المراجعات المنهجية التي أثبتت أن هذا المقياس صالح وموثوق لقياس مستوى المعرفة في الممارسة المبنية على الأدلة، ومقياس الممارسة المبنية على الأدلة الذي طوره (Jette et al., 2003) الذي يقيس المعتقدات والمواقف والمعرفة تجاه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، قامت الباحثة بتطوير مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة استناداً إلى تلك الدراسات.

ثانياً: مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقاييس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة المستخدمة في بعض الدراسات ومنها: دراسة (Khammarnia et al., 2015) ودراسة (خلف، 2022) اللتان تقيسا العوائق التي تحول دون تنفيذ الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، قامت

الباحثة بتطوير مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة استناداً إلى تلك الدراسات.

ثالثاً: مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقاييس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة المستخدمة في بعض الدراسات ومنها: مقياس دراسة (Abdelaal, 2021)، ودراسة (Iravani, 2016)، قامت الباحثة بتطوير مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة استناداً إلى تلك الدراسات.

رابعاً: مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقاييس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة المستخدمة في بعض الدراسات، ومنها: دراسة (Baixinho et al., 2022) ودراسة (Buchanan et al., 2016)، قامت الباحثة بتطوير مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة استناداً إلى تلك الدراسات.

وقد قيست استجابات المشاركين على مقياس ليكرت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات هو (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

1.3.3 الصدق الظاهري (Face validity) لمقاييس الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لمقاييس الدراسة الأربعة، عُرِضت هذه المقاييس في صورتها الأولية على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون درجة الدكتوراه، وقد بلغ عددهم (12) محكماً، كما هو موضح في ملحق (ب)، إذ اعتمد معيار الاتفاق (80%) كحد أدنى لقبول الفقرة. وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين، أجريت التعديلات المقترحة، فعُدلت صياغة بعض الفقرات، وصولاً إلى الصورة المعدة للتطبيق على العينة الاستطلاعية، وفحص الخصائص السيكومترية لكل منها.

2.3.3 الخصائص السيكومترية لمقاييس الدراسة

من أجل فحص الخصائص السيكومترية لمقاييس الدراسة الأربعة، طبقت على عينة استطلاعية مكونة من (30) من المرشدين (الأخصائيين) في فلسطين، ومن خارج عينة الدراسة المستهدفة، وكانت النتائج كالآتي:

أ) صدق البناء لمقاييس الدراسة (Construct Validity):

استخدم صدق البناء، إذ حُسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لمقاييس: المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ومقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، كذلك لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، كما هو مبين في الجداول (2.3)، (3.3)، (4.3) و (5.3):

جدول (2.3)

قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)

الفقرة	الارتباط مع الدرجة الكلية
المعرفة	
1	.87**
2	.75**
3	.79**

يلاحظ من الجدول (2.3) أن قيمة معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (.751 - .873)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، إذ ذكر عودة (2000) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات يجب أن لا تقل عن معيار (.20)، وفي ضوء ما تقدّم فلم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس.

جدول (3.3)

قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)

الفقرة	الارتباط مع الدرجة الكلية
التحديات	
1	.85**
2	.83**
3	.81**

يلاحظ من الجدول (3.3) أن قيمة معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (.814 - .852)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، إذ ذكر عودة (2000) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات يجب أن لا تقل عن معيار (.20)، وفي ضوء ما تقدّم فلم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس.

جدول (4.3)

قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30)

الفقرة	الارتباط مع الدرجة الكلية
سبل التغلب	
1	.83**
2	.75**
3	.85**

يلاحظ من الجدول (4.3) أن قيمة معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (.754 - .849)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، إذ ذكر عودة (2000) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات يجب أن لا تقل عن معيار (.20)، وفي ضوء ما تقدّم فلم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس.

جدول (5.3)

قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمجال الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس، وقيم معاملات ارتباط كل مجال مع الدرجة الكلية للمقياس (ن=30):

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
مهارات طرح الأسئلة			**مهارات البحث**			**مهارات النقد**		
1	.83**	.46**	5	.83**	.67**	9	.86**	.78**
2	.83**	.30*	6	.77**	.57**	10	.80**	.64**
3	.76**	.30*	7	.81**	.60**	11	.84**	.64**
4	.70**	.48**	8	.73**	.70**	12	.77**	.65**

درجة كلية للبُعد **.48			**درجة كلية للبُعد **.81**			**درجة كلية للبُعد **.83**		
مهارات تطبيق الممارسات المهنية			**مهارات التقييم**			-----		
13	.84**	.76**	17	.81**	.74**	-	-	-
14	.85**	.62**	18	.89**	.75**	-	-	-
15	.82**	.74**	19	.80**	.72**	-	-	-
16	.71**	.54**	20	.90**	.86**	-	-	-
درجة كلية للبُعد **.83			**درجة كلية للبُعد **.90**			----------		

****دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.01 > p **)**

يلاحظ من الجدول (5.3) أن قيمة معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (.30 - .90)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، إذ ذكر عودة (2000) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات يجب أن لا تقل عن معيار (.20)، وفي ضوء ما تقدّم فلم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس.

ت) الثبات لمقاييس الدراسة:

للتأكد من ثبات مقاييس الدراسة الثلاثة، فقد جرى التحقق من ثبات الاتساق الداخلي (Internal Consistency Reliability) لكل مقياس، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية، بعد استخراج الصدق، والجدول (6.3) يوضح ذلك:

جدول (6.3)

قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمقاييس الدراسة

الأداة	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3	.688
التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3	.765
سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3	.735

مهارات طرح الأسئلة	4	.753
مهارات البحث	4	.793
مهارات النقد	4	.826
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	4	.807
مهارات التقييم	4	.871
الدرجة الكلية	20	.921

يتضح من الجدول (6.3) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بلغت (688.)، وتعدّ هذه القيمة مناسبة. أما قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بلغت (765.)، وتعدّ هذه القيمة مناسبة. أما قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بلغت (735.)، أما قيم معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجالات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تراوحت ما بين (753.-871.)، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية بلغ (921.). وتعد هذه القيمة مرتفعة، ويلاحظ أن جميع القيم مناسبة، وعليه فالأدوات قابلة للتطبيق على العينة الأصلية.

3.3.3 تصحيح مقاييس الدراسة

أولاً–مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة: تكون مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في صورته النهائية بعد استخراج الصدق من (3) فقرات كما

هو موضح في ملحق (ت)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي للمعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.

ثانياً- مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة: تكون مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في صورته النهائية بعد استخراج الصدق من (3)، فقرات كما هو موضح في ملحق (ت)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي للتحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.

ثالثاً- مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة: تكون مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في صورته النهائية بعد استخراج الصدق من (3) فقرات كما هو موضح في ملحق (ت)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لسبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.

رابعاً- مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة: تكون مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في صورته النهائية بعد استخراج الصدق من (20)، فقرة موزعة على خمسة مجالات كما هو موضح في ملحق (ت)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لمهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.

وقد طُلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1)، درجة واحدة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى كل من المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، والتحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وسبل

التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، و مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، لدى عينة الدراسة حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات، وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: منخفضة ومتوسطة وعالية، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} \quad 1.33 = \frac{1-5}{3}$$

وبناءً على ذلك، فإنّ مستويات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

جدول (7.3)

درجات احتساب مستوى كل من المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، والتحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، و سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، و مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

مستوى منخفض	**2.33 فأقل**
مستوى متوسط	**3.67 – 2.34**
مستوى مرتفع	**5 –3.68**

4.3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أ – المتغيرات المستقلة(الديمغرافية):

1. **النوع الاجتماعي:** وله مستويان هي: (1) ذكر ، (2) أنثى.
2. **المؤهل العلمي:** وله مستويان هي: (1) بكالوريوس فأقل، (2) ماجستير فأعلى.

3. **التخصص:** وله أربعة مستويات هي: (1) الخدمة الاجتماعية، (2) علم الاجتماع، (3) علم النفس، (4) الإرشاد النفسي.
4. **سنوات الخبرة:** ولها ثلاثة مستويات هي: (1) 5 سنوات فأقل، (2) من 5–10 سنوات، (3) 11 سنة فأكثر.
5. **المديرية (المنطقة):** ولها ثلاثة مستويات: (1) شمال، (2) وسط، (3) جنوب.

ب –المتغير التابع:

أ) الدرجة الكلية والمجالات الفرعية التي تقيس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة من وجهة نظر عينة الدراسة.

5.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

نفُذت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. جمع المعلومات من العديد من المصادر كالكتب، المقالات، التقارير، الرسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة.
2. الحصول على إحصائية بعدد الأخصائيين الاجتماعيين (المرشدين التربويين) بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية.
3. تحديد مجتمع الدراسة، ومن ثم تحديد عينة الدراسة.
4. تطوير أدوات الدراسة من مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.
5. تحكيم أدوات الدراسة.

6. تطبيق أدوات الدراسة على عينة استطلاعية، ومن خارج عينة الدراسة الأساسية، إذ شملت (30) من (الأخصائيين الاجتماعيين) المرشدين التربويين بالمدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بهدف التأكد من دلالات صدق وثبات أدوات الدراسة.
7. تطبيق أدوات الدراسة على العينة الأصلية، والطلب منهم الإجابة على فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم بأن إجابتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
8. إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، حيث استخدم برنامج الرزمة الإحصائي (SPSS, 28) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.
9. مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

6.3 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات، وبعد جمعها قامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, 28)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص الثبات.
3. اختبار بيرسون (Pearson Correlation) لفحص صدق أدوات الدارسة.
4. اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، لفحص الفرضيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة التخصص، وسنوات الخبرة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.1.4 نتائج السؤال الأول

2.1.4 نتائج السؤال الثاني

3.1.4 نتائج السؤال الثالث

4.1.4 نتائج السؤال الرابع

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.2.4 نتائج الفرضية الأولى

2.2.4 نتائج الفرضية الثانية

3.2.4 نتائج الفرضية الثالثة

4.2.4 نتائج الفرضية الرابعة

5.2.4 نتائج الفرضية الخامسة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضيتها التي طرحت، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، وكما يلي:

1.4- النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مستوى المعرفة لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الأول حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية، والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	لدي إلمام بمعنى مصطلح الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3.74	.798	74.8	**مرتفع**

2	2	لدي فكرة حول خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3.70	.762	74.0	**مرتفع**
3	3	تلقيت تدريب في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3.07	.992	61.4	**متوسط**
		متوسط المعرفة ككل	3.50	.718	**70.0**	**متوسط**

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ككل بلغ (3.50)، وبنسبة مئوية (70.0%)، وبتقدير متوسط، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تراوحت ما بين (3.74 - 3.07)، وجاءت فقرة " لدي إلمام بمعنى مصطلح الممارسة المهنية المبنية على الأدلة " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.74)، وبنسبة مئوية (74.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء فقرة " تلقيت تدريب في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة " في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.07) وبنسبة مئوية (61.4%) وبتقدير متوسط.

2.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما أهم التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الثاني حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية، والجدول (2.4) يوضح ذلك:

جدول (2.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	قلة الدورات التدريبية المتخصصة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	4.01	.641	80.2	**مرتفع**
2	2	كثرة الأعباء لا تسمح بمواكبة تطورات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3.78	.737	75.6	**مرتفع**
3	1	قلة الدارسات باللغة العربية حول الممارسات المبنية على الأدلة	3.68	.697	73.6	**مرتفع**
		متوسط التحديات ككل	**3.82**	**.514**	**76.4**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ككل بلغ (3.82) وبنسبة مئوية (76.4%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تراوحت ما بين (4.01 - 3.68)، وجاءت فقرة " قلة الدورات التدريبية المتخصصة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي قدره (4.01) وبنسبة مئوية (80.2%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " قلة الدارسات باللغة العربية حول الممارسات المبنية على الأدلة" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وبنسبة مئوية (73.6%) وبتقدير مرتفع.

3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما سبل التغلب على التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الثالث حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية، والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لفقرات سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	إنشاء حقيبة تدريبية لأساليب الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	4.17	.671	83.4	**مرتفع**
2	1	توفير فرص للتدريب بأفضل الممارسات على كيفية استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	4.11	.671	82.2	**مرتفع**
3	2	تشكيل شراكات مهنية بين الباحثين والممارسين	4.00	.719	80.0	**مرتفع**
		متوسط سبل التغلب ككل	4.09	.593	**81.8**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (3.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ككل بلغ (4.09)، وبنسبة مئوية (81.8%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تراوحت ما بين (4.17 - 4.00)، وجاءت فقرة " إنشاء حقيبة تدريبية لأساليب الممارسة المهنية المبنية على الأدلة " بالمرتبة الأولى بمتوسط

حسابي قدره (4.17)، وبنسبة مئوية (83.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء فقرة " تشكيل شراكات مهنية بين الباحثين والممارسين" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبنسبة مئوية (80.0%) وبتقدير مرتفع.

4.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الرابع حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية، والجدول (4.4) يوضح ذلك:

جدول (4.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البعد	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	**مهارات طرح الأسئلة**	3.97	.397	79.4	**مرتفع**
2	4	**مهارات تطبيق الممارسات المهنية**	3.71	.508	74.2	**مرتفع**
3	2	**مهارات البحث**	3.64	.541	72.8	**متوسط**
4	5	**مهارات التقييم**	3.58	.555	71.6	**متوسط**
5	3	**مهارات النقد**	3.40	.680	68.0	**متوسط**
		مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	**3.66**	**.442**	**73.2**	**متوسط**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ككل بلغ (3.66)، وبنسبة مئوية

(73.2%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تراوحت ما بين (3.97–3.40)، وجاء مجال "مهارات طرح الأسئلة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.97)، وبنسبة مئوية (79.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء مجال " مهارات النقد" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، وبنسبة مئوية (68.0%) وبتقدير متوسط.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال من مجالات مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كل مجال على حدة، وعلى النحو الآتي:

1) مجال مهارات طرح الأسئلة

جدول (5.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مهارات طرح الأسئلة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	أقوم بصياغة أسئلة مهنية حول مشكلة العميل	4.05	.445	81.0	**مرتفع**
2	3	أقوم بصياغة أسئلة حول فعالية التدخل المناسب لكل حالة	3.98	.497	79.6	**مرتفع**
3	2	أحدد أهداف تدخل قابلة للقياس على شكل أسئلة	3.94	.575	78.8	**مرتفع**
4	4	أعمل على طرح تساؤلات حول النتائج المتوقعة للتدخلات	3.90	.618	78.0	**مرتفع**

يتضح من الجدول (5.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال مهارات طرح الأسئلة تراوحت ما بين (4.05–3.90)، وجاءت فقرة " أقوم بصياغة أسئلة مهنية حول مشكلة العميل " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.05)، وبنسبة مئوية (81.0%) وبتقدير

مرتفع، بينما جاءت فقرة " أعمل على طرح تساؤلات حول النتائج المتوقعة للتدخلات " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.90)، وبنسبة مئوية (78.0%) وبتقدير مرتفع.

2) مجال مهارات تطبيق الممارسات المهنية

جدول (6.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات تطبيق الممارسات المهنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	14	أستند على الأدلة العلمية في بناء وتطوير خطط تدخل مهنية	3.79	.608	75.8	**مرتفع**
2	13	ألجأ إلى اختيار التدخلات المهنية المدعومة بأفضل الأدلة العلمية	3.76	.605	75.2	**مرتفع**
3	16	أقوم بدمج الخبرة المهنية مع النتائج التي أسفر عنها البحث عن الأدلة	3.72	.600	74.4	**مرتفع**
4	15	لدي قدرة على ترجمة الأدلة إلى إجراءات عملية يمكن اتباعها في الممارسة المهنية	3.57	.702	71.4	**متوسط**

يتضح من الجدول (6.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال مهارات تطبيق الممارسات المهنية تراوحت ما بين (3.79 - 3.57)، وجاءت فقرة " أستند على الأدلة العلمية في بناء وتطوير خطط تدخل مهنية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.79)، وبنسبة مئوية (75.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " لدي قدرة على ترجمة الأدلة إلى إجراءات عملية يمكن اتباعها في الممارسة المهنية " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.57)، وبنسبة مئوية (71.4%) وبتقدير متوسط.

3) مجال مهارات البحث

جدول (7.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات البحث مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	6	أقوم بتتبع الأدلة العلمية ذات الصلة لتوجيه قرارات الممارسة المهنية	3.74	.675	74.8	**مرتفع**
2	5	أستخدم قواعد البيانات للعثور على الممارسات المهنية المبنية على الأدلة	3.69	.658	73.8	**مرتفع**
3	7	لدي القدرة على تحديد المعلومات المرتبطة بالممارسات المبنية على الأدلة	3.62	.706	72.4	**متوسط**
4	8	لدي القدرة على إجراء مراجعة دقيقة في الأدبيات لتحديد أفضل الممارسات المهنية المبنية على الأدلة	3.51	.784	70.2	**متوسط**

يتضح من الجدول (7.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال مهارات البحث تراوحت ما بين (3.74 - 3.51)، وجاءت فقرة " أقوم بتتبع الأدلة العلمية ذات الصلة لتوجيه قرارات الممارسة المهنية " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.74)، وبنسبة مئوية (74.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " لدي القدرة على إجراء مراجعة دقيقة في الأدبيات لتحديد أفضل الممارسات المهنية المبنية على الأدلة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.51)، وبنسبة مئوية (70.2%) وبتقدير متوسط.

4) مجال مهارات التقييم

جدول (8.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات التقييم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	18	لدي القدرة على رصد سير التدخلات المهنية بشكل مستمر	3.70	.666	74.0	**مرتفع**
2	17	لدي القدرة على تقييم فعالية تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة	3.67	.648	73.4	**متوسط**
3	20	أعمل على قياس النتائج للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة	3.56	.703	71.2	**متوسط**
4	19	لدي معرفة بتحليل النتائج حسب المنهجية العلمية	3.40	.814	68.0	**متوسط**

يتضح من الجدول (8.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال مهارات التقييم تراوحت ما بين (3.70 - 3.40)، وجاءت فقرة " لدي القدرة على رصد سير التدخلات المهنية بشكل مستمر " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.70)، وبنسبة مئوية (74.0%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " لدي معرفة بتحليل النتائج حسب المنهجية العلمية " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، وبنسبة مئوية (68.0%) وبتقدير متوسط.

5) مجال مهارات النقد

جدول (9.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال مهارات النقد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	12	لدي القدرة على تقييم ملاءمة الأدلة العلمية وقابليتها للتطبيق العملي	3.45	.778	69.0	**متوسط**
2	9	لدي القدرة على استعراض وتقييم أبحاث الممارسات المهنية المبنية على الأدلة بطريقة موضوعية	3.42	.789	68.4	**متوسط**

3	10	لدي القدرة على إجراء مقارنة بين الأدلة العلمية المختلفة لاتخاذ قرارات الممارسة	3.41	.774	68.2	**متوسط**
4	11	لدي القدرة على تقييم مدى موثوقية المصادر العلمية حول الممارسات المبنية على الأدلة	3.33	.785	66.6	**متوسط**

يتضح من الجدول (9.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال مهارات النقد تراوحت ما بين (3.45 - 3.33)، وجاءت فقرة " لدي القدرة على تقييم ملاءمة الأدلة العلمية وقابليتها للتطبيق العملي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.45)، وبنسبة مئوية (69.0%) وبتقدير متوسط، بينما جاءت فقرة " لدي القدرة على تقييم مدى موثوقية المصادر العلمية حول الممارسات المبنية على الأدلة " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.33)، وبنسبة مئوية (66.6%) وبتقدير متوسط.

2.4- النتائج المتعلقة بالفرضيات

1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى وتحديد الفروق تبعاً إلى متغير النوع الاجتماعي، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (10.4) تبين ذلك:

جدول (10.4)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.

المتغير	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مهارات طرح الأسئلة	ذكر	118	3.98	.410	.522	.602
	أنثى	158	3.96	.387		
مهارات البحث	ذكر	118	3.72	.533	2.128	.034*
	أنثى	158	3.58	.541		
مهارات النقد	ذكر	118	3.45	.622	.953	.341
	أنثى	158	3.37	.721		
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	ذكر	118	3.72	.471	.382	.703
	أنثى	158	3.70	.535		
مهارات التقييم	ذكر	118	3.58	.544	-.104	.917
	أنثى	158	3.59	.564		
الدرجة الكلية	ذكر	118	3.69	.427	.967	.335
	أنثى	158	3.64	.453		

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05 *)**

يتبين من الجدول (10.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته باستثناء مجال: (مهارات البحث) كانت؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها باستثناء مجال:

(مهارات البحث) لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي، بينما جاءت الفروق دالة على مجال: (مهارات البحث) إذ جاءت لصالح الذكور.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية وتحديد الفروق تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (11.4) تبين ذلك:

جدول (11.4)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مهارات طرح الأسئلة	بكالوريوس فأقل	220	3.95	.378	-1.753	.081
	ماجستير فأعلى	56	4.05	.458		
مهارات البحث	بكالوريوس فأقل	220	3.61	.513	-1.734	.084
	ماجستير فأعلى	56	3.75	.631		
مهارات النقد	بكالوريوس فأقل	220	3.34	.665	-3.101	.002*
	ماجستير فأعلى	56	3.65	.689		
مهارات تطبيق	بكالوريوس فأقل	220	3.68	.510	-2.357	.019*

الممارسات المهنية	ماجستير فأعلى	56	3.85	.479		
مهارات التقييم	بكالوريوس فأقل	220	3.54	.552	-2.628	.009*
	ماجستير فأعلى	56	3.75	.534		
الدرجة الكلية	بكالوريوس فأقل	220	3.62	.430	-2.906	.004*
	ماجستير فأعلى	56	3.81	.457		

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 > p *)**

يتبين من الجدول (11.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته باستثناء مجالي: (مهارات طرح الأسئلة، مهارات البحث) كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، وبالتالي وجود فروق في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها باستثناء مجالي: (مهارات طرح الأسئلة، مهارات البحث) لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، جاءت الفروق دالة لصالح ماجستير فأعلى.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير التخصص.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، تبعاً إلى متغير التخصص، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير التخصص. والجدولان (12.4) و(13.4) يبينان ذلك:

جدول (12.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير التخصص.

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مهارات طرح الأسئلة	الخدمة الاجتماعية	110	3.92	.397
	علم الاجتماع	41	3.97	.408
	علم النفس	99	3.97	.392
	الإرشاد النفسي	26	4.14	.362
مهارات البحث	الخدمة الاجتماعية	110	3.67	.499
	علم الاجتماع	41	3.63	.534
	علم النفس	99	3.62	.604
	الإرشاد النفسي	26	3.63	.486
مهارات النقد	الخدمة الاجتماعية	110	3.46	.688
	علم الاجتماع	41	3.42	.719
	علم النفس	99	3.32	.667
	الإرشاد النفسي	26	3.43	.639
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	الخدمة الاجتماعية	110	3.68	.518
	علم الاجتماع	41	3.74	.484
	علم النفس	99	3.74	.503
	الإرشاد النفسي	26	3.72	.540
مهارات التقييم	الخدمة الاجتماعية	110	3.59	.559
	علم الاجتماع	41	3.65	.471
	علم النفس	99	3.53	.569
	الإرشاد النفسي	26	3.64	.609

	الخدمة الاجتماعية	110	3.66	.441
	علم الاجتماع	41	3.68	.431
الدرجة الكلية	علم النفس	99	3.64	.452
	الإرشاد النفسي	26	3.71	.441

يتضح من الجدول (12.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (13.4) يوضح ذلك:

جدول (13.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير التخصص.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مهارات طرح الأسئلة	بين المجموعات	1.110	3	.370	2.388	.069
	داخل المجموعات	42.143	272	.155		
	المجموع	43.252	275			
مهارات البحث	بين المجموعات	.141	3	.047	.160	.923
	داخل المجموعات	80.245	272	.295		
	المجموع	80.387	275			
مهارات النقد	بين المجموعات	1.070	3	.357	.769	.512
	داخل المجموعات	126.136	272	.464		
	المجموع	127.206	275			
مهارات تطبيق	بين المجموعات	.244	3	.081	.313	.816

الممارسات المهنية	داخل المجموعات	70.650	272	.260		
	المجموع	70.894	275			
مهارات التقييم	بين المجموعات	.575	3	.192	.621	.602
	داخل المجموعات	83.987	272	.309		
	المجموع	84.562	275			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.150	3	.050	.254	.858
	داخل المجموعات	53.515	272	.197		
	المجموع	53.665	275			

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 > p *)**

يتبين من الجدول (13.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته كانت؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير التخصص.

4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير سنوات الخبرة. والجدولان (14.4) و(15.4) يبينان ذلك:

جدول (14.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مهارات طرح الأسئلة	5 سنوات فأقل	42	3.97	.387
	من 5-10 سنوات	88	3.99	.354
	11 سنة فأكثر	146	3.95	.424
مهارات البحث	5 سنوات فأقل	42	3.63	.498
	من 5-10 سنوات	88	3.66	.476
	11 سنة فأكثر	146	3.63	.590
مهارات النقد	5 سنوات فأقل	42	3.33	.693
	من 5-10 سنوات	88	3.46	.668
	11 سنة فأكثر	146	3.39	.685
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	5 سنوات فأقل	42	3.73	.470
	من 5-10 سنوات	88	3.69	.505
	11 سنة فأكثر	146	3.72	.523
مهارات التقييم	5 سنوات فأقل	42	3.59	.529
	من 5-10 سنوات	88	3.59	.521
	11 سنة فأكثر	146	3.58	.584
الدرجة الكلية	5 سنوات فأقل	42	3.65	.433
	من 5-10 سنوات	88	3.68	.392
	11 سنة فأكثر	146	3.65	.474

يتضح من الجدول (14.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (15.4) يوضح ذلك:

جدول (15.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مهارات طرح الأسئلة	بين المجموعات	.057	2	.029	.180	.835
	داخل المجموعات	43.195	273	.158		
	المجموع	43.252	275			
مهارات البحث	بين المجموعات	.089	2	.044	.151	.860
	داخل المجموعات	80.298	273	.294		
	المجموع	80.387	275			
مهارات النقد	بين المجموعات	.515	2	.257	.555	.575
	داخل المجموعات	126.691	273	.464		
	المجموع	127.206	275			
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	بين المجموعات	.077	2	.039	.149	.862
	داخل المجموعات	70.817	273	.259		
	المجموع	70.894	275			
مهارات التقييم	بين المجموعات	.016	2	.008	.025	.975
	داخل المجموعات	84.547	273	.310		
	المجموع	84.562	275			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.039	2	.020	.100	.905
	داخل المجموعات	53.625	273	.196		
	المجموع	53.665	275			

يتبين من الجدول (15.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته كانت؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)،

وبالتالي عدم وجود فروق في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

ومن أجل فحص الفرضية الخامسة، استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، تبعاً إلى متغير المديرية (المنطقة)، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير المديرية (المنطقة). والجدولان (16.4) و(17.4) يبينان ذلك:

جدول (16.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مهارات طرح الأسئلة	شمال	149	3.97	.447
	وسط	106	3.94	.344
	جنوب	21	4.07	.211
مهارات البحث	شمال	149	3.63	.551
	وسط	106	3.64	.561
	جنوب	21	3.71	.338

مهارات النقد	شمال	149	3.39	.679
	وسط	106	3.39	.693
	جنوب	21	3.54	.644
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	شمال	149	3.69	.502
	وسط	106	3.73	.527
	جنوب	21	3.74	.464
مهارات التقييم	شمال	149	3.58	.563
	وسط	106	3.56	.558
	جنوب	21	3.74	.471
الدرجة الكلية	شمال	149	3.65	.461
	وسط	106	3.65	.433
	جنوب	21	3.76	.335

يتضح من الجدول (16.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (17.4) يوضح ذلك:

جدول (17.4)

نتائج تحليل التباين الأحادي على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

المتغير	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**"ف" المحسوبة**	**مستوى الدلالة**
مهارات طرح الأسئلة	بين المجموعات	.302	2	.151	.958	.385
	داخل المجموعات	42.951	273	.157		
	المجموع	43.252	275			
مهارات البحث	بين المجموعات	.134	2	.067	.228	.797

	داخل المجموعات	80.253	273	.294		
	المجموع	80.387	275			
مهارات النقد	بين المجموعات	.395	2	.197	.425	.654
	داخل المجموعات	126.811	273	.465		
	المجموع	127.206	275			
مهارات تطبيق الممارسات المهنية	بين المجموعات	.127	2	.064	.245	.783
	داخل المجموعات	70.767	273	.259		
	المجموع	70.894	275			
مهارات التقييم	بين المجموعات	.581	2	.291	.945	.390
	داخل المجموعات	83.981	273	.308		
	المجموع	84.562	275			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.223	2	.111	.569	.567
	داخل المجموعات	53.442	273	.196		
	المجموع	53.665	275			

يتبين من الجدول (17.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاته كانت؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

الفصل الخامس

تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.1.5 مناقشة نتائج السؤال الأول

1.1.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني

1.1.5 مناقشة نتائج السؤال الثالث

1.1.5 مناقشة نتائج السؤال الرابع

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.2.5 مناقشة نتائج الفرضية الأولى

2.2.5 مناقشة نتائج الفرضية الثانية

3.2.5 مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

4.2.5 مناقشة نتائج الفرضية الرابعة

5.2.5 مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

3.5 التصور المقترح

4.5 التوصيات

الفصل الخامس

تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة من أسئلتها، وما انبثق عنها من فرضيات، وذلك بمقارنتها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة، وصولا إلى التصور المقترح والتوصيات.

1.5 تفسير نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها

1.1.5 تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشتها

السؤال الأول: ما مستوى المعرفة لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي الكلي لمستوى المعرفة بلغ (3.50) من أصل (5)، أي بنسبة (70.0%)، وهو ما يشير إلى مستوى "متوسط" من المعرفة وفق تصنيف الدراسة. ويعكس هذا المستوى المتوسط وعياً معرفياً أولياً لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمفاهيم العامة للممارسة المهنية المبنية على الأدلة وخطواتها الأساسية، إلا أنه لا يصل إلى مستوى الإتقان المطلوب للممارسة التطبيقية. ويبدو أن هذا التوجه المعرفي المتوازن يميل أكثر إلى الجانب النظري، مما يشير إلى أن تبني هذا النموذج في الميدان المدرسي ما يزال في مرحلة التأسيس والتشكل. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات المطيري وآخرين (2024)، والمالكي (2021)، وبن سعيد (2014)، التي أكدت أن مستوى المعرفة بالممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الأوساط المهنية ما زال متوسطاً، وهو ما يعكس غياب البنية

التدريبية الكافية لترسيخ المفهوم عملياً. كما تتوافق النتائج مع ما أشار إليه أبو العلا (2024) من أن المتطلبات المعرفية لتفعيل الممارسة في خدمة الفرد تعد مرتفعة نسبياً، وهو ما يدل على إدراك العاملين لأهمية الجانب المعرفي، لكن دون أن يصاحبه بالضرورة امتلاك الكفايات التطبيقية الكافية.

وقد أظهرت النتائج التفصيلية أن الفقرة الأعلى متوسطاً كانت "لدي إلمام بمعنى مصطلح الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بنسبة (74.8%)، تلتها فقرة "لدي فكرة حول خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بنسبة (74.0%)، ما يشير إلى أن معظم أفراد العينة يمتلكون فهماً نظرياً عاماً للمفهوم وخطواته. في المقابل، جاءت فقرة "تلقيت تدريباً في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" في المرتبة الأخيرة بنسبة (61.4%)، الأمر الذي يكشف عن فجوة واضحة بين المعرفة النظرية والتدريب العملي. وترى الباحثة أن هذا التفاوت يعكس ضعف إدماج الممارسة المبنية على الأدلة ضمن برامج الإعداد الأكاديمي، والتطوير المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المدارس، إضافة إلى حداثة المفهوم في السياق الفلسطيني التربوي.

ويمكن تفسير هذا المستوى المتوسط للمعرفة بأنه نتيجة لاستمرار الطابع التقليدي في تكوين الأخصائيين الاجتماعيين، حيث يُركز على الجانب المفاهيمي أكثر من الجانب الإجرائي. فالمعرفة هنا لا تتجاوز حدود الإلمام العام بالمفاهيم، دون أن تتحول إلى "معرفة مُمَارَسة" تستند إلى البحث العلمي واتخاذ القرار القائم على الدليل. وتؤكد الباحثة أن غياب التدريب الممنهج في هذا المجال قد يشكل عائقاً رئيساً أمام ترسيخ ثقافة الممارسة المبنية على الأدلة في البيئة المدرسية، إذ لا يكفي الوعي النظري لتغيير أنماط الممارسة ما لم يصاحبه دعم مؤسسي وتدريب عملي مستمر. وتدعم هذه النتيجة ما أشار إليه Melnyk et al. (2018) في دراستهم التي بينت أن الممارسين في

عدد من الدول يمتلكون فهم نظري جيد لمفهوم الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، لكنهم يفتقرون إلى التدريب العملي المكثف الذي يمكّنهم من تحويل المعرفة إلى ممارسة فعالة. كما تتفق مع نتائج الفريخ (2024)، التي أكدت على ضرورة تضمين مفهوم الممارسة المبنية على الأدلة في المقررات الجامعية، نظراً لحداثته وحاجة الممارسين إلى فهم أعمق له.

وتشير مجمل هذه الدراسات إلى أن الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي تمثل أحد أبرز التحديات في مسار تبني الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، سواء في السياق العربي أو الدولي. ومن هنا، ترى الباحثة أن تجاوز هذه الفجوة يتطلب بناء منظومة تطوير مهني متكاملة تستند إلى التدريب المستمر، والإشراف العملي، وتحديث أدلة العمل والسياسات التربوية بما يعزز الممارسة القائمة على الدليل. وبذلك يصبح الأخصائي الاجتماعي قادراً ليس فقط على فهم المفهوم، بل على تحويله إلى ممارسة فعّالة ومؤسسية داخل البيئة المدرسية الفلسطينية.

2.1.5 تفسير نتائج السؤال الثاني ومناقشتها

السؤال الثاني: ما أهم التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (2.4) أن التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة جاءت بدرجة "مرتفعة"، وبمتوسط كلي بلغ (3.82)، وبنسبة مئوية (76.4%)، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة تعيق تطبيق هذا النموذج في البيئة المدرسية بالمدارس الحكومية الفلسطينية. وقد جاء التحدي الأبرز في فقرة "قلة الدورات التدريبية المتخصصة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بالمرتبة الأولى بنسبة 80.2% وبتقدير مرتفع جداً، وهو ما يؤكد أن نقص التدريب المتخصص يشكل العائق الأكبر والأكثر وضوحاً من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ

أن البرامج التدريبية الحالية غير كافية أو غير موجهة بشكل مناسب لتلبية حاجاتهم، وترجح الباحثة أن التدريب المتوفر كان غالباً عبر المساقات الجامعية. ويتقاطع هذا المؤشر مع نتائج دراسة يوسف وسليمان (2020)، التي أظهرت قلة الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين، كما تتوافق مع توصيات كل من الفريخ (2024)، المطيري وآخرين (2024)، أبو العلا(2024) ، Kristensen & Nissen (2024)، Schwartz & Tilling (2023)، الفريدي وعبده (2023)، و دراسة خلف (2022)، التي أكدت على أهمية عقد برامج تدريبية وورش عمل موجهة للأخصائيين خلال الخدمة وبعد التخرج لضمان تطبيق الممارسة المبنية على الأدلة بشكل فعّال.

وجاءت فقرة "كثرة الأعباء لا تسمح بمواكبة تطورات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بالمرتبة الثانية بنسبة 75.6%، مما يشير إلى أن ضغط العمل، وكثرة المهام الموكلة للأخصائيين تحد من قدرتهم على تخصيص الوقت والجهد اللازمين لمتابعة التطورات والتطبيق الفعال للممارسة المهنية المبنية على الأدلة. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة، مثل: عبد المعطي (2025)، الفريخ (2024)، عزازي(2021) ، Janczewski (2021)، (العتيبي وآخرون (2020)، و Udo et al. (2019)، التي أشارت جميعها إلى تأثير الأعباء الوظيفية على القدرة على متابعة التطوير المهني والتطبيق العملي.

أما فقرة "قلة الدراسات باللغة العربية حول الممارسات المبنية على الأدلة" فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 73.6% وبتقدير مرتفع، وهو ما يبرز تحدياً مهماً يتعلق بتوفر المصادر البحثية ذات الصلة باللغة العربية لعينة الدراسة. وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة عبد المعطي (2025) ودراسة إبراهيم (2018)، التي اعتبرت ندرة المراجع العربية من أبرز معوقات التنمية المهنية، كما أوصت دراسة المطيري وآخرين (2024) إثراء المحتوى العربي بإنشاء مواقع عربية

متخصصة بالممارسات المبنية على الأدلة، وأوصت دراسة أبو العلا (2024) بإنشاء قاعدة بيانات شاملة باللغتين العربية والإنجليزية تتضمن أهم نتائج البحوث الميدانية وأدقها ومراجعتها من المتخصصين.

وبناءً على استقراء نتائج هذا السؤال ومقارنتها بالدراسات السابقة، تتضح ثلاثة تحديات رئيسة تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وهي نقص التدريب المتخصص، والأعباء الوظيفية وكثرة المهام، وندرة المصادر والمراجع العربية، وترى الباحثة أن هذه التحديات تمثل حواجز جوهرية أمام تطوير الممارسة، مما يستدعي تطوير برامج تدريبية موجهة، وإدارة فعّالة للمهام الوظيفية لتوفير الوقت الكافي للتعلم والتطبيق، وإنشاء قاعدة معرفية ومراجع عربية وأجنبية متكاملة لتعزيز الاستفادة من الأدلة البحثية، وتطبيقها في الميدان المدرسي، وبذلك يمكن تعزيز تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بشكل أكثر فعالية واستدامة، وتقليص الفجوة بين البحث الأكاديمي والممارسة العملية في المدارس الحكومية الفلسطينية.

3.1.5 تفسير نتائج السؤال الثالث ومناقشتها

السؤال الثالث: ما سبل التغلب على التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي للممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

أظهرت نتائج الجدول (3.4) أن المستوى العام لسبل التغلب على التحديات جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الكلي (4.09) بنسبة مئوية (81.8%)، مما يشير إلى وجود إدراك عالٍ لدى أفراد عينة الدراسة لأهمية تفعيل حلول عملية لتجاوز المعوقات التي تواجههم في تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة. وقد جاءت فقرة "إنشاء حقيبة تدريبية لأساليب الممارسة المهنية المبنية

على الأدلة" في المرتبة الأولى بنسبة 83.4% وبتقدير مرتفع، وهو ما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون تطوير أدوات تدريبية فعالة كأحد أهم الوسائل لمواجهة التحديات. وتأتي فقرة "توفير فرص للتدريب بأفضل الممارسات على كيفية استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة" بالمرتبة الثانية بنسبة 82.2%، مما يعزز الحاجة ليس فقط لمحتوى تدريبي من خلال الحقائب، بل أيضاً لفرص تدريب عملية ومباشرة تركز على التطبيق الفعلي للمعرفة. بينما جاءت فقرة "تشكيل شراكات مهنية بين الباحثين والممارسين" في المرتبة الأخيرة بنسبة 80.0%، وهو ما يبرز أهمية التعاون وتبادل الخبرات بين الجانب الأكاديمي والجانب الميداني لتجسير الفجوة بين النظرية والتطبيق.

وتعكس هذه النتائج وعياً مهنياً لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي بأهمية التدريب المستمر والموجه، حيث أكدوا على ضرورة امتلاك أدوات تدريبية متخصصة وممنهجة تساعدهم على فهم وتطبيق خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بفعالية، إضافةً إلى أهمية الربط بين الجانب الأكاديمي والجانب الميداني من الشراكات المهنية، بما يتيح ترجمة المعرفة النظرية إلى تطبيق عملي واقعي. وتتوافق هذه النتائج مع ما أظهرته نتائج السؤالين السابقين، إذ كشف السؤال الأول عن مستوى معرفة متوسط بالممارسة المهنية المبنية على الأدلة مع ضعف في تلقي التدريب، وأشار السؤال الثاني إلى أن نقص الدورات التدريبية هو التحدي الأبرز، بينما يأتي السؤال الثالث ليؤكد أن الحل يكمن في توفير وتكثيف التدريب المتخصص والعملي، مع تعزيز الشراكات المهنية لضمان تطبيق المعرفة في الواقع العملي. وتتفق نتائج هذا السؤال أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة الفريخ (2024)، التي أكدت على ضرورة تكثيف البرامج التدريبية العملية لتعزيز تطبيق الممارسة المبنية على الأدلة والتحقق من فاعليتها، كما تتوافق مع الدراسات السابقة التي تناولت سبل التغلب على التحديات في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، مثل المطيري وآخرون (2024)، أبو العلا(2024) ، Schwartz & Tilling (2023)، عباس

(2022)، المالكي (2021)، و Teixeira et al. (2021)، التي أوصت جميعها بتوفير التدريب المستمر، تعزيز الدعم المؤسسي، وتطوير الشراكات بين الباحثين والممارسين لتعزيز اتخاذ القرارات المهنية القائمة على المعرفة والأدلة.

وترى الباحثة أن نتائج هذا السؤال تعكس مؤشراً إيجابياً على قابلية التغيير والتطوير لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس، حيث يظهر إجماعهم على أهمية الحقائب التدريبية، وفرص التدريب العملي أنهم ليسوا بحاجة فقط إلى معلومات نظرية، بل إلى أدوات عملية واستراتيجيات تطبيقية وفرص لممارسة المهارات المكتسبة. كما تعكس –رغبتهم في تشكيل شراكات مهنية– إدراكهم بأن المعرفة النظرية بحاجة إلى أن تُترجم وتُكيف لتناسب الواقع المهني، ما يؤكد أن الحلول المقترحة متعددة الأوجه لكنها تتركز بشكل رئيسي على تمكينهم عملياً بالتدريب والتواصل الفعّال مع مصادر المعرفة.

4.1.5 تفسير نتائج السؤال الرابع ومناقشتها

السؤال الرابع: ما مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لمهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كان متوسطاً إلى مرتفع، بمتوسط حسابي (3.66) ونسبة مئوية (73.2%). وقد تراوحت المهارات حسب المجالات المختلفة، حيث جاءت مهارات طرح الأسئلة في المرتبة الأولى بمتوسط 3.97 ونسبة 79.4%، تليها مهارات تطبيق الممارسات المهنية بمتوسط 3.71 ونسبة 74.2%، ثم مهارات البحث 3.64 ونسبة 72.8%، مهارات التقييم 3.58 ونسبة

71.6%، وأخيرًا مهارات النقد 3.40 ونسبة 68.0%. وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون أساسيات المهارات اللازمة، مع تفاوت في مستوى الإتقان بين المجالات المختلفة، وهو ما يتقاطع مع نتائج دراسة Abdelaal (2021) التي أظهرت قصور في بعض جوانب تنفيذ خطوات الممارسة المبنية على الأدلة.

فيما يتعلق بمهارات **طرح الأسئلة**، تبين أن أفراد العينة لديهم قدرة مرتفعة على صياغة الأسئلة البحثية بوضوح ودقة، بما يمكنهم من تحديد المشكلات وتحليلها بشكل منهجي لتطوير حلول مبنية على الأدلة. وقد أيدت دراسات حديثة هذا الدور المركزي لمهارات طرح الأسئلة، مثل: دراسة Zyromski & Dimmitt (2022) أكدت أن صياغة الأسئلة البحثية تؤثر مباشرة على جودة قرارات المرشدين التربويين، ودراسة عبد الخالق (2016) التي أظهرت أن التدريب على هذه المهارات يحسن الأداء المهني، ويعزز اعتماد الأخصائيين على الأدلة. وترى الباحثة أن امتلاك الممارسين لهذه المهارات يعكس وعياً مهنياً بأهمية هذه المرحلة في اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

أما مهارات **تطبيق الممارسات المهنية**، فقد أظهرت نتائج الدراسة مستوى مرتفعاً من الكفاءة، خاصة في جانب الاستناد إلى الأدلة العلمية لبناء خطط التدخل، ما يعكس وعياً متزايداً بأهمية استخدام المعرفة البحثية في العملية المهنية، وهو ما يتفق مع نتائج المالكي (2021). ومع ذلك، تبين وجود فجوة بين ترجمة الأدلة إلى إجراءات عملية، وهو ما أكدت عليه دراسة المطيري وآخرين (2024)، مما يدل على الحاجة إلى تعزيز البرامج التدريبية التطبيقية لتمكين الممارسين من الانتقال بسلاسة من المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي. وتشير الدراسات الأخرى، مثل Schwartz & Tilling (2023)، Kim (2019)، Kristensen & Nissen (2024)، وعطا

الله (2023)، إلى أن تطوير استراتيجيات تطبيق الممارسة المبنية على الأدلة والبحث في العلاقة بين النموذج المثالي والتطبيق العملي يعدّ أساسي لإرساء ممارسات مستدامة وفعّالة.

فيما يخص **مهارات البحث**، أظهرت النتائج امتلاك الأخصائيين القدرة على تتبع الأدلة العلمية واستخدام قواعد البيانات، إلا أن مهارات التحليل النقدي ومراجعة الدراسات السابقة جاءت بدرجات متوسطة، مما يشير إلى ضعف نسبي في المهارات البحثية المتقدمة. وقد أكدت دراسة، Abdelaal (2021)، وعطا الله (2023) على ضرورة تطوير هذه المهارات ببرامج تدريبية نوعية تركز على المراجعة المنهجية والتحليل النقدي للأدبيات، وهو ما يدعم قدرة الممارسين على ربط القرارات المهنية بالأدلة البحثية المتاحة وتحسين جودة الخدمات.

أما **مهارات التقييم**، فقد جاءت بين المتوسط والمرتفع، حيث ركز الأخصائيون على متابعة التدخلات اليومية لضمان استمراريتها، فيما كانت قدرة تقييم فعالية خطوات النموذج وقياس النتائج بدرجات متوسطة، وهو ما يعكس تأثير عوامل، مثل: قلة التدريب، وضغط العمل، وضعف التمكين المؤسسي. وأكدت الدراسات، مثل Fernández-Castro et al. (2023) و Dusin et al. (2023)، وعبد المعطي (2025)، على ضرورة تطوير أدوات تقييم منهجية ومعايير علمية دقيقة لضمان جودة الممارسة المهنية وتحسين التدخلات المستقبلية.

أما **مهارات النقد**، فقد جاءت بمستوى متوسط، حيث يمتلك الممارسون القدرة على تقييم ملاءمة الأدلة العلمية وربطها بالواقع العملي، إلا أن تقييم موثوقية المصادر وإجراء المقارنات النقدية بين الدراسات لا يزال ضعيفاً نسبياً. وقد أشارت الدراسات، مثل: عباس (2022)، Zyromski & Dimmitt (2022)، عبد الخالق (2016)، والفريدي وعبده (2023)، إلى

ضرورة تعزيز التفكير النقدي المنهجي، والتحقق من جودة الأدلة لضمان ممارسات مهنية مبنية على أسس علمية.

وترى الباحثة أن هذه النتائج تشير إلى الحاجة لتدريب الأخصائيين على أساليب النقد العلمي والتحليل المنهجي للأدلة، مما يتيح لهم الانتقال من الاعتماد على الملاحظة والتجربة إلى التقييم النقدي الدقيق والمستنير بالأدلة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (الجندي والسقا، 2017) في أن التقييم النقدي مهارة قابلة للتعلّم والتدريب، وأن دمجه في المناهج والبرامج التدريبية المهنية يعزز من جودة الممارسة، ويحدّ من الاعتماد على الأدلة الضعيفة أو المنحازة، كما شدد الباحثان على أن التقييم النقدي لا يعني "الرفض"، بل "الفهم العميق" للدليل حتى يُستخدم بفعالية.

وبشكل عام، تعكس النتائج أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون أساسيات المهارات اللازمة لتنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، مع تفاوت بين المجالات، حيث تتسم مهارات طرح الأسئلة وتطبيق الممارسات المهنية بدرجة مرتفعة نسبياً، بينما تحتاج مهارات البحث، التقييم، والنقد إلى تعزيز وتطوير بالتدريب المنهجي والمتخصص، لضمان ممارسة مهنية متكاملة ومبنية على الأدلة العلمية.

2.5 تفسير نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها

1.2.5 تفسير نتائج الفرضية الأولى، وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.

تشير نتائج الفرضية الأولى إلى أنّه بشكل عام لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، سواء في الدرجة الكلية أو في معظم المجالات الفرعية (مهارات طرح الأسئلة، والنقد، والتطبيق، والتقييم). وهذا يدل على أن الذكور والإناث يمتلكون مستوى متقارب من الكفاية في ممارسة هذه المهارات، مما يعني أن مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لا تتأثر بالنوع الاجتماعي. غير أنه ظهر استثناء في مجال "مهارات البحث"، حيث وُجدت فروق دالة إحصائياً لصالح الذكور، ما يعكس امتلاكهم لمستوى أعلى في هذا الجانب مقارنة بالإناث.

يمكن عزو هذه النتيجة باحتمال وجود فرص أكبر لدى الذكور للتدريب أو استخدام أدوات البحث العلمي، أو ربما يرتبط بعوامل تتعلق بالثقافة المهنية والفرص التعليمية والتقنية المتاحة. وأحياناً أعباء العمل والمسؤوليات الاجتماعية التي قد تترك وقتاً أقل للإناث من الانخراط في أنشطة البحث المكثفة.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشارت إليه بعض الدراسات من أنّ الفروق بين الجنسين غالبًا ما تظهر في بعض الجوانب المتخصصة دون أن تعكس اختلافاً عاماً في مستوى الكفاءة المهنية.

حيث اتفقت مع نتيجة دراسة عطا الله (2023) بأن اتجاه الأخصائي نحو الارشاد المستند إلى الأدلة لا يتأثر بالنوع، ودراسة كل من عزازي (2021)، ودراسة يوسف وسليمان (2020) بأن هناك تقارب في نسبة الذكور للإناث تتوافر فيهم هذه المهارات، بينما اختلفت مع دراسة الفريدي و عبده (2023) التي بينت نتائجها بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي نحو الممارسة المبنية على البراهين تعزى لمتغير "النوع" لصالح الإناث، ودراسة المطيري وآخرين (2024) وأبو العلا (2024) جاءت لصالح الذكور في تحديد مستوى مهارات الممارسة المبنية على الأدلة.

2.2.5 تفسير نتائج الفرضية الثانية، وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

تكشف نتائج الفرضية الثانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq .05$)، في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة ومجالاتها، باستثناء مهارات طرح الأسئلة ومهارات البحث، تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وجاءت هذه الفروق لصالح حملة درجة الماجستير فأعلى.

ويمكن عزو هذه النتيجة بأنّ ارتفاع المستوى الأكاديمي يسهم في تعزيز المهارات المعرفية والتطبيقية للأخصائيين، خصوصاً في مجالات النقد، وتطبيق الممارسات، والتقييم، ما يعكس دور الدراسات العليا في تنمية التفكير النقدي والقدرة على الدمج بين المعرفة النظرية والممارسة العملية. ويعزز ذلك أهمية الاستثمار في رفع مؤهلات الأخصائيين وتوفير برامج دراسات عليا متخصصة، إذ يبدو أن التعليم المتقدم يزودهم بأدوات أكثر فاعلية لتنفيذ الممارسة المهنية المبنية على الأدلة،

بينما تبقى بعض المهارات الأساسية، مثل: صياغة الأسئلة، والبحث عن المعلومات، أكثر ارتباطاً بالخبرة الميدانية والتدريب المستمر بغضّ النظر عن المؤهل العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه عدد من الدراسات السابقة التي وجدت علاقة طردية بين مستوى المؤهل العلمي وامتلاك مهارات الممارسة المبنية على الأدلة، مثل (Kristensen&Nissen, 2024)، كما أنها تقاطعت مع نتائج دراسة كل من المطيري وآخرين (2024) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الدراسات العليا في مستوى مهارات الممارسة المبنية على الأدلة ودراسة الفريدي وعبده (2023) التي جاءت لصالح الذين درجتهم دكتوراه، بينما اختلفت مع نتيجة دراسة عطا الله (2023) بعدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسطات درجات الأخصائيين تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

3.2.5 تفسير نتائج الفرضية الثالثة، وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير التخصص.

تُظهر نتائج الفرضية الثالثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة بين الأخصائيين الاجتماعيين تبعاً لمتغير التخصص الأكاديمي، سواء في الدرجة الكلية أو في المجالات الفرعية. ويعني ذلك أنّ طبيعة التخصص (خدمة اجتماعية، علم اجتماع، علم نفس، إرشاد نفسي) لا تشكّل عاملاً فارقاً في مستوى امتلاكهم لهذه المهارات.

ويمكن تفسير ذلك بأنّ المهارات المرتبطة بالممارسة المهنية المبنية على الأدلة أصبحت جزءاً من الممارسة التربوية العامة لجميع الأخصائيين في المجال المدرسي، بغضّ النظر عن

طبيعة التخصص، حيث يتشابهون في البرامج التدريبية والتجارب العملية التي يمرّون بها داخل السياق المدرسي. كما قد يُعزى هذا التجانس إلى وجود معايير مهنية موحّدة "للإرشاد التربوي" في النظام التعليمي الفلسطيني، ما يقلل من أثر التباين التخصصي. وتنسجم هذه النتيجة مع الاتجاهات الحديثة التي تركز على أهمية الخبرة العملية والتدريب المستمر أكثر من الاعتماد على التخصص الأكاديمي وحده في تطوير الكفايات المهني. حيث تقاطعت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو العلا (2024) بأنه لا يوجد تباين دال إحصائياً بين استجابات الأخصائيين الاجتماعيين وفقاً للتخصص الدراسي في مستوى المهارات، ودراسة الفريدي وعبده (2023) التي بينت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي نحو الممارسة المبنية على البراهين تعزى لمتغير "التخصص". ولكن اختلفت مع نتائج دراسة يوسف وسليمان (2020) التي جاءت لصالح الحاصلين على بكالوريوس تخصص "خدمة اجتماعية".

4.2.5 تفسير نتائج الفرضية الرابعة، وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

أظهرت نتائج الفرضية الرابعة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة، سواء في الدرجة الكلية أو في المجالات الفرعية. وتشير هذه النتيجة إلى أنّ امتلاك هذه المهارات لا يرتبط بمدى طول فترة الخبرة العملية، بل ربما يعود إلى طبيعة البرامج التدريبية

والمهام الوظيفية الموحدة التي يتلقاها "الأخصائيون في المجال المدرسي" بغض النظر عن سنوات عملهم. كما يمكن عزو هذه النتيجة بأنّ نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة يعد من الاتجاهات الحديثة وخاصة على الصعيد المحلي، ما يتطلب مهارات تخصصية ومعرفية أكثر من كونها مكتسبة بالتقادم الزمني، أي أنّ الخبرة وحدها لا تكفي لتطوير هذه المهارات ما لم تُدعَّم بالتدريب والتطوير المهني على هذا النوع من الممارسات. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التي تؤكد أنّ جودة الأداء في الممارسة المبنية على الأدلة ترتبط بالاستفادة من المستجدات العلمية والقدرة على مواكبة التطورات أكثر من ارتباطها بسنوات الخبرة وحدها. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من عزازي (2021)، ودراسة المالكي (2021) التي جاءت نتائجها بعدم وجود فروق دالة احصائياً لمتغير الخبرة في هذا الجانب، ودراسة الفريدي وعبده (2023) التي بينت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو الممارسة المبنية على البراهين تعزى لمتغير "سنوات الخبرة". بينما اختلفت مع نتائج دراسة يوسف وسليمان (2020) التي جاءت لصالح من هم عدد سنوات الخبرة لديهم (11–15) سنة.

5.2.5 تفسير نتائج الفرضية الخامسة، وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في مستوى امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لمهارات تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تعزى إلى متغير المديرية (المنطقة).

تشير نتائج الفرضية الخامسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة تُعزى إلى متغير المديرية (المنطقة)، سواء في الدرجة الكلية أو في المجالات الفرعية. وهذا يدل على أنّ موقع

المديرية الجغرافي (شمال، وسط، جنوب) لا يشكل عاملًا مؤثرًا في مستوى امتلاك "الأخصائيين في المجال المدرسي" لهذه المهارات، وهو ما يمكن تفسيره بوجود سياسات تعليمية موحدة وبرامج تدريبية متشابهة تنظم عمل "الإرشاد التربوي" في جميع المديريات، مما يقلل من التباينات الجغرافية أو البيئية. كما أن طبيعة العمل في المدارس الحكومية الفلسطينية تخضع لأنظمة وإشراف موحد، ما يحدّ من إمكانية ظهور فروق مرتبطة بالمنطقة.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي تؤكد أن اعتماد أطر ممارسة مهنية موحدة غالباً ما يسهم في تحقيق مستوى متقارب من الأداء المهني بين العاملين في مختلف المواقع الجغرافية، منها: دراسة (Kim, 2019) التي توصلت إلى أن البرامج التدريبية المستمرة والتوحيد المهني بين المناطق الجغرافية ساهمت في تقليل الفروقات في مهارات الأداء المهني.

3.5 التصور المقترح

للإجابة على السؤال الرئيس ما التصور المقترح القائم على الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية؟

في ضوء ما عُرض في الإطار النظري للبحث من أسس فكرية لنموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، وانعكاساته على جودة الممارسات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، وما توصلت إليه الدراسة من نتائج بوجود فجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق، وتحديد جوانب القوة والضعف في واقع تطبيق خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، تم التوصل إلى تصور مقترح بما يسهم في تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين وفق هذا النموذج، ويمكن عرض التصور المقترح كالآتي:

أولاً: الأساس الذي يقوم عليه التصور المقترح

يستند التصور المقترح إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، الذي يؤكد أهمية اتخاذ القرارات المهنية استناداً إلى نتائج البحث العلمي والخبرة المهنية وخصائص المستفيدين والسياق المؤسسي. كما يستند إلى التوجهات الوطنية في تطوير الموارد البشرية التربوية كما ورد في مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية (2025)، والتي ركزت على:

- تطوير الكوادر التعليمية والإدارية.
- تعزيز البحث العلمي التطبيقي في المجال التربوي.
- تنفيذ برامج تدريبية مهنية مستمرة.

- إطلاق دبلومات تخصصية وتطوير التعليم المستمر.

إشراك الأخصائيين في تحديد الاحتياجات التدريبية.

- الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة للعمل المشترك بين الباحثين والممارسين.
- مراعاة خصوصية البيئة المدرسية الفلسطينية من حيث الموارد والتحديات.

ويهدف التصور إلى تفعيل هذه التوجهات في إطار تطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي المدرسي ميدانياً وأكاديمياً.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح

- الاستناد إلى نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت فجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.
- الاستفادة من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت تطبيق النموذج.
- غياب التدريب المتخصص في اتخاذ القرارات المهنية المبنية إلى الأدلة.
- الحاجة إلى رفع جودة الممارسة المهنية الإرشادية في الميدان المدرسي.
- التوجهات الرسمية لوزارة التربية والتعليم في تطوير الخدمات الإرشادية.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح

1. تمكين الأخصائي الاجتماعي المدرسي من تطبيق الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في الميدان التربوي.
2. تطوير مهارات الأخصائي في مجالات التقييم، والتدخل، والبحث التطبيقي، والتوثيق، واتخاذ القرار المهني.
3. تعزيز الربط بين الجامعات (كمراكز بحث وتدريب) والمدارس (كميدان للممارسة).
4. المساهمة في بناء منظومة تطوير مهني مستدامة للأخصائيين الاجتماعيين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية.

5. تعزيز النهج التشاركي لتبادل الخبرات والممارسات الفاعلة.
6. الإفادة في تطوير إطار تدريبي ومهني مستدام قد يسهم في الارتقاء بالممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية الفلسطينية.

رابعاً: مرتكزات التصور المقترح

يقوم التصور على **أربعة مرتكزات رئيسية متكاملة** تمثل إطاراً شاملاً للتطوير:

1. **المرتكز المعرفي** تعزيز الجانب المعرفي للأخصائي الاجتماعي حول مفاهيم وأسس الممارسة المبنية على الأدلة، وأدواتها وأساليبها.
2. **المرتكز المهاري** تطوير المهارات المهنية التطبيقية في مجالات التقييم العلمي للحالات، وتصميم التدخلات، وتوثيق النتائج، وتوظيف نتائج البحوث في العمل اليومي.
3. **المرتكز المؤسسي والتنظيمي** تفعيل الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجامعات الفلسطينية لتوفير التدريب، والإشراف، والمتابعة الميدانية المستمرة للأخصائيين.
4. **المرتكز البحثي** بناء ثقافة بحثية مهنية من خلال تشجيع الأخصائيين على إجراء بحوث ميدانية بالتعاون مع الجامعات.

خامساً: محاور التصور المقترح

يتضمن التصور خمسة محاور رئيسة، مستمدة من بنود مذكرة التفاهم:

المحور الأول: التدريب والتطوير المهني المستمر

- تصميم برامج تدريبية متخصصة في:
  - الممارسة المهنية المبنية على الأدلة.
  - البحث الاجتماعي التطبيقي في المدارس.

- إدارة الحالة المدرسية.
- التدخلات النفسية والاجتماعية قصيرة المدى.

- تنفيذ الدورات بالشراكة مع الجامعات ومراكز التدريب التابعة للوزارة.
- اعتماد أساليب تدريب حديثة (التعلم الإلكتروني، التدريب الميداني المصاحب، المحاكاة المهنية).

المحور الثاني: البحث العلمي التطبيقي

- تشجيع الأخصائيين على المشاركة في البحوث التطبيقية ذات الصلة بالميدان المدرسي.
- ."تزويد الجامعات بالأجندة البحثية التربوية" لتوجيه موضوعات الأبحاث نحو مشكلات مدرسية فعلية.
- نشر نتائج الأبحاث في المجلات العلمية المحلية، وتوظيفها في تطوير الممارسة الميدانية.

المحور الثالث: الدعم النفسي والاجتماعي في البيئة المدرسية

- بناء أدلة إجرائية وبرامج تدخّل تستند إلى الأدلة البحثية.
- تدريب الأخصائيين على تصميم برامج تدخل موجهة للفئات المتأثرة بالأزمات أو الصعوبات التعليمية والسلوكية.

المحور الرابع: التعليم المستمر والتأهيل الأكاديمي

- إتاحة الفرصة للأخصائيين للالتحاق بدورات مهنية نوعية متطورة.
- تقديم شهادات، نشر أفضل الممارسات، تقديم حوافز مهنية.
- إنشاء مساقات جامعية تطبيقية مشتركة بين الجامعات والوزارة حول "الممارسة المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية المدرسية."

المحور الخامس: المشاريع التنموية والتقنيات الرقمية

- تصميم مشاريع تنموية مشتركة لتطوير بيئة العمل الاجتماعي في المدارس (غرف إرشاد، منصات رقمية، أدوات تقييم إلكترونية).

- تطوير منصات إلكترونية للتدريب والتوثيق تتيح للأخصائيين تبادل الخبرات، ورفع تقارير الممارسة المبنية على الأدلة.
- ربط المنصة بـ "بوابة فلسطين البحثية" لتسهيل الوصول إلى قواعد بيانات علمية.

سادساً: آليات تنفيذ التصور

1. تشكيل لجنة مشتركة من وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات تشرف على تنفيذ البرامج التدريبية والتقويم الدوري.
2. إعداد خطة زمنية سنوية لتدريب الأخصائيين وفق أولويات الميدان.
3. دمج نتائج البحوث والتقارير الميدانية ضمن خطط التطوير المهني.
4. تقييم الأثر المهني للتدريب من خلال أدوات قياس كمية ونوعية.

سابعاً: المخرجات المتوقعة

- رفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة.
- تعزيز التكامل بين المؤسسات التربوية والبحثية في تطوير الأداء المدرسي.
- تطوير نموذج وطني لتدريب الأخصائيين يمكن تعميمه على المدارس الفلسطينية.
- توثيق قاعدة معرفية وطنية للممارسات المهنية الفعالة في الخدمة الاجتماعية المدرسية.

خاتمة

يقدم هذا التصور إطار لتطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الحكومية الفلسطينية وفق نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة، ويمكن الاستفادة منه كأساس لتطوير برنامج تدريبي متكامل يعزز فعالية الممارسات والتدخلات المهنية في البيئة المدرسية.

4.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

أولاً: توصيات موجهة لوزارة التربية والتعليم العالي

1. تبني نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة كإطار لتطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الحكومية.
2. تنفيذ برامج تدريبية تخصصية مستمرة تركز على التقييم، والتدخل، والبحث، والتوثيق المهني.
3. تعزيز الشراكة مع الجامعات الفلسطينية لتقديم برامج تدريبية تطبيقية، وتوفير إشراف ميداني متخصص.
4. تطوير نظام وطني لتقييم الممارسة المهنية يُوظف في تحسين الأداء والخطط التدريبية.

ثانياً: توصيات موجهة للجامعات الفلسطينية

1. إدماج مفاهيم الممارسة المبنية على الأدلة في مناهج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين، من خلال مساقات نظرية وتطبيقية.
2. إطلاق برامج تأهيل مهني بالتعاون مع الوزارة تستهدف الأخصائيين في الميدان المدرسي.
3. توجيه البحوث الأكاديمية نحو مشكلات الميدان المدرسي بالتنسيق مع أجندة الوزارة، لتوفير حلول واقعية قابلة للتطبيق.
4. المشاركة في تطوير منصات تدريب إلكترونية تخدم التدريب والتوثيق المهني.

ثالثاً: توصيات موجهة للأخصائيين الاجتماعيين في المدارس

1. العمل على تطوير الذات وتحديث المعرفة المهنية من خلال الاطلاع المستمر على الأبحاث الحديث في السياق المدرسي.
2. استخدام أدوات علمية في التقييم والتدخل والتوثيق اليومي.
3. المشاركة الفاعلة في البرامج التدريبية والأنشطة البحثية.
4. بناء شبكات مهنية محلية لتبادل الخبرات والممارسات الفاعلة داخل المدارس أو على مستوى المديريات.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أولاً: المصادر والمراجع العربية

إبراهيم، نرمين إبراهيم. (2018). معوقات تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين للممارسة المبنية على البراهين في مجال التنمية المحلية. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، 46(1)، 246-301.

أبو العلا، محمد محمود. (2024). متطلبات تفعيل استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في خدمة الفرد لتحقيق الرعاية المتكاملة للأطفال المعرضين للخطر. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، 68(4)، 921-962.

أبو المعاطي، ماهر. (2010). **استراتيجيات وأدوات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية** (ط. 5). المكتب الجامعي الحديث.

أبو النصر، مدحت محمد. (2017). **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بحيري، خالد حسانين. (2021). **بناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمجال رعاية الأحداث في ضوء التغيرات المجتمعية الحديثة**. المصرية للنشر والتوزيع.

بشماني، شكيب (2014). دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، 36 (5)، 85-100.

بن سعيد، لانا حسن. (2014). الممارسة المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية ومدى استعداد أعضاء هيئة التدريس لتبني هذا الاتجاه. **مجلة شؤون اجتماعية الشارقة**، 31(122)، 135 - 182.

التويمي، بلال مسعود. (2018). البحوث والدراسات الميدانية ودورها في تطوير الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية. **مجلة القلعة**، (9)، 604 – 631.

جبل، عبد الناصر عوض. (2015). **المهارات الإكلينيكية للخدمة الاجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية.

جمال، سامية. (2017). **متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في العمل مع الحالات الفردية بالمؤسسات الإيداعية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

الجندي، عزام، والسقا، صلاح. (2017). التقييم النقدي للبحوث السريرية. **مجلة البحوث السريرية والتشخيصية**، 11(5).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). **إحصاءات تراكمية، التعليم**.

جودة، حسن أحمد. (2013). **تطوير الدور التربوي للأخصائي الاجتماعي المدرسي في ضوء معايير الأداء المهني**. جامعة بني سويف. المنظومة.

حامد، فضل محمد. (2020). فعالية برنامج تدريبي للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الطبية لاستخدام الممارسة المبنية على الأدلة. **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، (19)، 129 – 168.

حسن، هنداوي عبد اللاهي. (2025). **المهارات الأساسية والمستحدثة في الخدمة الاجتماعية**، (ط.2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حسن، هنداوي عبد اللاهي. (2025). **الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية المدرسية**، (ط.2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حمزة، أحمد إبراهيم. (2025). **المدخل إلى الخدمة الاجتماعية** (ط. 3). عمان. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

خلف، محمد عبد الحكيم. (2022). تصورات الأخصائيين الاجتماعيين حول معوقات تطبيق الممارسات القائمة على الأدلة في بيئات العمل الاجتماعي المدرسي في دولتين عربيتين. **المجلة المصرية للخدمة الاجتماعية**، (14).

الدريس، جوهرة محمد. (2015). معوقات مهارات الممارسة العامة للأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المسنين. **مجلة الاجتماعية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (10)، 107 – 152.

دياب، عمرو جمال. (2022). متطلبات الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام لتعديل الاتجاهات السلبية نحو مهنة الخدمة الاجتماعية بالمعاهد الأزهرية. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية**، 2(18)، 142 – 164.

زكريا، سامية، غانم، أحمد، وأحمد، عمر. (2022). تطوير إدارة منظومة مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية على ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، 9(16)، 1264 – 1295.

السباخي، رباب عبد المعوض. (2020). معوقات الالتزام المهني للأخصائي الاجتماعي المدرسي وسبل التغلب عليها "دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية". **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، 110(3)، 413–444.

سعد الله، يسري، وعبد العزيز، محمد. (2017). **قراءات في مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية: سلسلة مؤلفات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**. القاهرة: دار الحق للنشر والتوزيع.

السليطي، ظبية سعيد. (2017، سبتمبر). تصور مقترح لمهارات معلم القراءة في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين في مدارس دولة قطر. **مجلة كلية التربية–جامعة الأزهر**، 46(188)، 55 – 108.

سليمان، حسين حسن، عبد المجيد، هشام سيد والبحر، منى جمعة. (2024). **الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة**. عمان: دار الرسائل الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.

شاهين، محمد أحمد والقسيس، ألين. (2017). درجة امتلاك المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الفلسطينية للمهارات الإرشادية وعلاقتها بالصعوبات التي يواجهونها. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**. 5.(18)

عباس، ابتسام صافي. (2022). متطلبات استخدام الأخصائيين الاجتماعيين للممارسة المبنية على الأدلة من منظور الممارسة العامة عند العمل مع الأطفال المعرضين للخطر. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**، 17(2)، 1-20.

عبد الخالق، إلهام. (2016). استخدام برنامج للممارسة المبنية على البراهين لتنمية مهارات الأخصائيين العاملين مع الأطفال مضطربي التوحد. **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، 2، 211-228.

عبد السلام، هناء فايز. (2023). **مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية: رؤية معاصرة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد المجيد، هشام سيد. (2025). **أسس القياس وأساليبه في البحث العلمي والممارسة في الخدمة الاجتماعية: دليل الباحثين والممارسين في تصميم أدوات القياس وتطبيقها**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد المعطي، أيمن سيد. (2025). تحليل محتوى بحوث ودراسات الممارسة المبنية على الأدلة في مجالات الخدمة الاجتماعية ومؤشرات تطويرها. **مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية**، 8(1)، 361-416.

العتيبي، عبد الهادي سرحان، محمد، محمد سهيمي، صايم، نور جنا، وزكريا، إزارينا. (2020). التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس بالمملكة العربية السعودية. **المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية في إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية**، 10(12)، 115-101.

عثمان، مروة محمد. (2015). فعالية برنامج تدريبي لطلاب الخدمة الاجتماعية لإكسابهم مهارات التفكير التشخيصي الناقد في العمل مع الحالات الفردية بالمجال المدرسي. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، 16(38)، 3079 - 3129.

عزازي، أحمد محمد. (2021). واقع الممارسات المبنية على الأدلة والبراهين ومعيقات تطبيقها وسبل تفعيلها كما يراها معلمو وأخصائيو الأطفال ذوي اضطراب التوحد. **مجلة علوم ذوي الاحتياجات الخاصة**، 3(5)، 2416-2471.

عطا الله، محمد إبراهيم. (2023). الاتجاه نحو ممارسة الإرشاد المستند إلى الأدلة وعلاقته بالطموح المهني لدى الأخصائيين النفسيين بمدارس التعليم العام في سلطنة عمان. **مجلة كلية التربية – بورسعيد**، 43، 311-355.

عطية، سحر بهجت. (2015). آليات تفعيل الممارسة المهنية المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية: رؤية من منظور طريقة تنظيم المجتمع. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، 14(39)، 195 - 252.

عفيفي، عبد الخالق محمد. (2011). **منهجية تعليم وممارسة المهارات المعاصرة للخدمة الاجتماعية.** المكتبة العصرية.

عفيفي، عبد الخالق محمد. (2012). **طريقة تنظيم المجتمع، المنهجية والممارسة العملية مع رؤية تطبيقية في إطار البحث العلمي**. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

العقيلي، نوال عزيز. (2022). التكامل النسقي في اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. **المجلة العربية للنشر العلمي**، 5(45).

علي، علي إسماعيل. (2015). **المهارات الأساسية في ممارسة خدمة الفرد**. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عودة، أحمد. (2000). **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية**. إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

عوده، أحمد وملكاوي، فتحي حسن. (1992). **أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي**. إربد: مكتبة الكتابي.

الفريخ، أمل فيصل. (2024). توصيف أدوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية للتعامل مع المشكلات الأسرية من منظور العلاج الأسري. **مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين**، 51.

الفريدي، منصور نايف، وعبده، بدر الدين كمال. (2023). اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي نحو الممارسة المبنية على البراهين. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية–أسوان**، 4(1)، 46–59.

الفليتية، سامية صالح. (2016). **متطلبات تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على مدارس التعليم الأساسي بمحافظة مسقط** [رسالة ماجستير منشورة، جامعة السلطان قابوس]. المنظومة.

المالكي، نبيل شرف. (2021). مستوى معرفة معلمات مرحلة الطفولة المبكرة بالممارسات المبنية على الأدلة للأطفال ذوي الإعاقة وتطبيقهم لها. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية**، 13(2)، 40–65.

المطيري، فاطمة؛ العتيبي، سلطانة؛ الباز، نورة؛ والفواز، سارة. (2024). معرفة ومهارات معلمي التربية الخاصة في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة. **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، 48.(1)

منصور، حمدي محمد، وعبيد، محمد حسن. (2023). **مداخل نظرية في الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الناجم، مجيدة محمد. (2011). الممارسة المهنية المستندة على البراهين في الخدمة الاجتماعية. **مجلة جامعة الملك سعود – الآداب**، 21(2)، 291 – 315.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2025). **اتفاقيات ومذكرات تفاهم لخدمة قطاع التعليم منذ بداية 2025**. وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين.

الوقائع الفلسطينية العدد: (132). (2017). **قانون التربية والتعليم** العام https://mjr.ogb.gov.ps .

يوسف، فوزية عبد الدايم وسليمان، منال كمال. (2020). متطلبات استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة في تطوير الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بمؤسسات رعاية المعاقين ذهنيا. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، 1.(50)

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

AAFP. (2017). **Clinical Practice Guideline Manual**. The American Academy of Family Physicians Foundation.

Abdelaal, H. (2021). Requirements of Applying Evidence-Based Practice of Social Work in Secondary Schools. **Egyptian Journal of Social Work**, 12(1), 79–100.

Albers, B., Metz, A., Burke, K., Bührmann, L., Bartley, L., Driessen, P., & Varsi, C. (2021). **Implementation Support Skills: Findings From a Systematic Integrative Review**. Research on Social Work Practice, 31(2), 147–170.

Baixinho, C., Ferreira, Ó., Medeiros, M., & Oliveira, E. S. F. (2022). Participation of nursing students in evidence-based practice projects: Results of two focus groups. **International Journal of Environmental Research and Public Health**, 19(11), 6784.

Bellamy, J. L., Bledsoe, S. E., & Traube, D. E. (2006). **The current state of evidence-based practice in social work**: A review of the literature and qualitative analysis of expert interviews. Social Work Research, 30(1), 5–19.

Buchanan, H., Siegfried, N., & Jelsma, J. (2016). **Survey Instruments for Knowledge, Skills, Attitudes and Behaviour Related to Evidence-based Practice in Occupational Therapy:** A Systematic Review. Occupational Therapy International, 23(2), 59–90.

Campbell, A. (2002). Evidence Based Practice — Is it good for you? **Australian and New Zealand Journal of Family Therapy**, 23(4), 215–217.

Carroll, K., & Reid, D. (2023). **Social Worker Meaning, Role & Duties**. Study.Com.

Clemens, J. W. (2014, November). **Client System Assessment Tools for Social Work Practice**. NACSW Convention.

Covvey, J. R., McClendon, C., & Gionfriddo, M. R. (2024). **Back to the basics: Guidance for formulating good research questions**. Research in Social and Administrative Pharmacy, 20(1), 66–69.

Ding, X., Lightfoot, E., Berkowitz, R., Guz, S., Franklin, C., & DiNitto, D. M. (2023). **Characteristics and Outcomes of School Social Work Services: A Scoping Review of Published Evidence 2000-June 2022**. School Mental Health, 1–25.

Dusin, J., Melanson, A., & Mische-Lawson, L. (2023). **Evidence-based practice models and frameworks in the healthcare setting: a scoping review.** BMJ Open, 13(5), e071188.

Eliasson, B. (2014). **Social Work Approaching Evidence-Based Practice:** Rethinking Social Work. Luleå University of Technology: Doctoral Thesis.

Fazel, M., Radez, J., & Richardson, S. (2023). **School social work interventions and their impact on student well-being: A systematic review.** Frontiers in Psychology, 14.

Fernández-Castro, M., López, M., Martín-Gil, B., Rodríguez-Soberado, P., Rivas-González, N., Muñoz-Alvaredo, L., del Río-García, I., Redondo-Pérez, N., & Jiménez, J. M. (2023). **Nurses' evidence-based practice competence and hospital practice environment after specific training under the Best Practice Spotlight Organization Programme.** A cross sectional study. Nurse Education Today, 126, 105808.

Gambrill, E. (2006). **Evidence-Based Practice and Policy: Choices Ahead**. Research on Social Work Practice, 16(3), 338–357.

Gambrill, E. D. . (2019). **Critical thinking and the process of evidence-based practice**. Oxford University Press.

Gherardi, S. A. (2022). **Perceptions and Practices in School Social Worker-Teache**r Collaboration. International Journal of School Social Work, 7(1), Article 5.

Helal, A. T. (2017). **Evidence-Based Practice in Arab Societies**. In Encyclopedia of Social Work. NASW Press and Oxford University Press.

Hoffmann, Tammy., Bennett, Sally., & Del Mar, Chris. (2018). **Evidence-based practice across the health professions**. Elsevier Australia (a division of Reed International Books Australia Pty Ltd).

Hornby, G., Gable, R. A., & Evans, W. (2013). **Implementing Evidence-Based Practice in Education: What International Literature Reviews Tell Us and What They Don't. Preventing School Failure**: Alternative Education for Children and Youth, 57(3), 119–123.

Hosseini, M.-S., Jahanshahlou, F., Akbarzadeh, M. A., Zarei, M., & Vaez-Gharamaleki, Y. (2024). Formulating research questions for evidence-based studies. **Journal of Medicine, Surgery, and Public Health**, 2, 100046.

Howard, M. O., McMillen, C. J., & Pollio, D. E. (2003). **Teaching Evidence-Based Practice: Toward a New Paradigm for Social Work Education. Research on Social Work Practice**, 13(2), 234–259.

Iravani, M. (2016). Barriers to implementing evidence-based intrapartum care. **International Journal of Women's Health**, 8, 79–85.

Janczewski, S. W. (2021). **Social Work Practitioners' Experiences with Evidence-Based Practice in Hospital Settings**: A Qualitative Study.

Jenson, J. M., & Howard, M. O. (2013). **Evidence-Based Practice**. In Encyclopedia of Social Work (16th ed.). NASW Press and Oxford University Press.

Jette, D. U., Bacon, K., Batty, C., Carlson, M., Ferland, A., Hemingway, R. D., Hill, J. C., Ogilvie, L., & Volk, D. (2003). **Evidence-based practice: beliefs, attitudes, knowledge, and behaviors of physical therapists. Physical Therapy,** 83(9), 786–805.

Khammarnia, M., Haj Mohammadi, M., Amani, Z., Rezaeian, S., & Setoodehzadeh, F. (2015). **Barriers to implementation of evidence based practice in Zahedan teaching hospitals, Iran, 2014**. Nursing Research and Practice, 2015, 357140.

Kim, M. (2019). Assessing attitudes towards evidence-based practice among social workers in Hong Kong. **Journal of Social Work**, 19(6), 769–788.

Köhler, D. P., & Rausch, A. (2022). **Expertise Development in the Workplace Through Deliberate Practice and Progressive Problem Solving:** Insights from Business-to-Business Sales Departments. Vocations and Learning, 15(3), 569–597.

Kristensen, C. L., & Nissen, M. A. (2024). **Enactments of evidence-based programs in social work – the gap between ideal and practice in the context of Norway**. Nordic Social Work Research, 1–13.

Melnyk, B. M., Gallagher-Ford, L., Zellefrow, C., Tucker, S., Thomas, B., Sinnott, L. T., & Tan, A. (2018). **The First U.S. Study on Nurses' Evidence-Based Practice Competencies Indicates Major Deficits That Threaten Healthcare**

Quality, Safety, and Patient Outcomes. Worldviews on Evidence-Based Nursing, 15(1), 16–25.

NASW. (2013). National Association of Social workers: **Social work practice in child welfare**.

National Association of Social Workers. (2017). **NASW Code of Ethics**.

Okpych, N. J. (2014). **A historical analysis of evidence-based practice in social work: The unfinished journey toward an empirically grounded profession**. Social Service Review, 88(1), 3–58.

Parrish, D. E. (2018). Evidence-Based Practice: A Common Definition Matters. **Journal of Social Work Education**, 54(3), 407–411.

PSDP. (2020). **Knowledge Briefing: Enabling evidence-informed practice**.

Roddam, H. (2014). **Speech and Language Therapy as an evidence-based profession**. University of Central Lancashire.

Rubin, A., & Parrish, D. (2010). **Conceptualization and measurement of evidence-based practice: Development of a new scale**. Research on Social Work Practice, 20(6), 629–640.

Russo-Campisi, J. (2017). **Evidence-Based Practices in Special Education: Current Assumptions and Future Considerations**. Child & Youth Care Forum, 46(2), 193–205.

Schwartz, B., & Tilling, K. (2023). Making evidence-based practice actionable in the social service context: experiences and implications of workplace education. **Journal of Workplace Learning**, 35(9), 311–328.

Staempfli, A., Tov, E., Kunz, R., Tschopp, D., & Eugster Stamm, S. (2016). Improving professionalism through reflection and discourse in communities of practice: The key situations in social work model and project. **The Journal of Practice Teaching and Learning**, 14(2), 6–26.

Smith, R. (2014). **Evidence-based medicine - An oral history**. JAMA, 314(4), 365–367.

Teasley, M. L. (2017). **Organizational Culture and Schools: A Call for Leadership and Collaboration**. Children & Schools, 39(1), 3–6.

Teixeira, A. I. C., Teixeira, L. O. L. S. M., Pereira, R. P. G., Barroso, C., Carvalho, A. L. R. F. de, & Püschel, V. A. de A. (2021). **Development of nurses' evidence-based practice skills**: contributions of clinical supervision. Rev Rene, 22, e67980.

Thompson, A. M., Frey, A. J., & Kelly, M. S. (2019). **Factors Influencing School Social Work Practice: A Latent Profile Analysis**. School Mental Health, 11(1), 129–140.

Trevithick, P. (2012). **Social work skills and knowledge: a practice handbook**. Open University Press/McGraw-Hill, Maidenhead, Berkshire (3rd ed.).

Troy, D., Anderson, J., Jessiman, P. E., Albers, P. N., Williams, J. G., Sheard, S., Geijer-Simpson, E., Spencer, L., Kaner, E., Limmer, M., Viner, R., & Kidger, J. (2022). **What is the impact of structural and cultural factors and interventions within educational settings on promoting positive mental health and preventing poor mental health: a systematic review**. BMC Public Health, 22(1), 524.

Udo, C., Forsman, H., Jensfelt, M., & Flink, M. (2019). Research Use and Evidence-Based Practice Among Swedish Medical Social Workers: A Qualitative Study. **Clinical Social Work Journal**, 47(3), 258–265.

Upton, D., & Upton, P. (2006). Development of an evidence-based practice questionnaire for nurses. **Journal of Advanced Nursing**, 53(4), 454–458.

Zyromski, B., & Dimmitt, C. (2022). **Evidence-Based School Counseling: Embracing Challenges/Changes to the Existing Paradigm**. Professional School Counseling, 26(1a).

الملاحق

أ أدوات الدراسة قبل التحكيم

ب قائمة المحكمين

ت أدوات الدراسة بعد التحكيم

ث كتاب تسهيل المهمة

الملحق (أ)

أداة الدراسة قبل التحكيم

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الدكتور..... المحترم/ة.

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان:" **تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية الفلسطينية**". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة.

ولما كنتم من أهل العلم والدراية والاهتمام في هذا المجال، فإنني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات مقاييس الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراجها بالصورة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

مع بالغ شكري وتقديري،

الباحثة: سهاد حسن عبد الهادي غيث

بإشراف: الدكتور عميد أحمد بدر

بيانات المحكم:

اسم المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية	التخصص

- **القسم الأول: البيانات الشخصية:**

أرجو التكرم بإداء رأيكم العلمي بخصوص مدى صلاحية استخدام المتغير ومستوياته في الدراسة الحالية:

الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

المؤهل العلمي

☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه

☐ ماجستير ☐ أخرى

التخصص

☐ الخدمة الاجتماعية ☐ علم الاجتماع

☐ علم النفس ☐ الارشاد والصحة النفسية

☐ أخرى

سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 11 سنة فأكثر

☐ من 5-10 سنوات

المديرية

☐ تربية بيت لحم ☐ تربية جنين

☐ تربية أريحا ☐ تربية طولكرم

☐ تربية الخليل ☐ تربية سلفيت

☐ تربية شمال الخليل ☐ تربية القدس

☐ تربية رام الله والبيرة

☐ تربية طوباس

☐ تربية قلقيلة ☐ تربية نابلس

☐ تربية قباطية ☐ تربية جنوب نابلس

☐ تربية ضواحي القدس

ملاحظات:

.....

.....

.....

- **القسم الثاني:**

<u>المقياس الأول: المقياس المتعلق بتقييم عملية الممارسة المبنية على الأدلة (EBPPAS)</u>

يمكن تعريف تقييم عملية الممارسة المبنية على الأدلة كونها إجراء منهجي يقوم على عمليات جمع بيانات من شأنها وصف الوضع القائم عن طريق الوقوف على مجموعة من المتغيرات تشكل في مجملها محاور تنطلق منها معطيات لقياس يستهدف الكشف عن العلاقات المتداخلة المحتملة القائمة بينها، قيد يفيد للوصول الى مؤشرات معينة تقدم تفسيرات صادقة ودقيقة توضح مواقف الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي نحو نموذج الممارسة البنية على الأدلة الى جانب تحديد المستوى المعرفي لديهم المرتبط بهذا النموذج والتعرف على المعيقات والتحديات التي قد تعيق من استخدامه والتوصل الى سبل للتغلب عليها.

وعليه تم تطوير مقياس لتوليد بيانات حول مواقف الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي تجاه نموذج الممارسة المبنية على الأدلة، بالإضافة إلى مستوى معارفهم المبلغ عنها ذاتياً في ممارسات معينة مرتبطة بالنموذج والمعيقات والتحديات التي قد تواجههم وسبل التغلب عليها، مثل ضيق الوقت في العمل، والافتقار الى المهارات المناسبة والمواقف السلبية، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري التصوري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة.

يرجى تحكيم فقرات المقياس بوضع إشارة (✓) أو (×) في العمود المناسب بجانب كل فقرة

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الأول: الموقف تجاه الممارسة المبنية على الأدلة				
1	الممارسة المبينة على الأدلة تضمن تحقيق فعالية الممارسة المهنية			

2	الممارسة المبينة على الأدلة وسيلة لتعزيز الهوية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين			
3	الآثار المترتبة للممارسة المبنية على الأدلة غير واضحة			
4	أفضل العمل بالوسائل التقليدية وخبراتي بالممارسة بدلاً من تجربة أساليب جديدة			
5	لدي الاستعداد التام لتجربة أساليب جديدة في الممارسة المبنية على الأدلة			

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الثاني: مستوى المعرفة في الممارسة المبنية على الأدلة				
1	لدي معرفة بمعنى مصطلح الممارسة المبنية على الأدلة			
2	لدي معرفة بخطوات الممارسة المبنية على الأدلة			
3	لدي معرفة في آليات البحث عن الممارسات المبنية على الأدلة			
4	أنا على دراية بالتطور المستمر للممارسة المبنية على الأدلة في مهنتي			
5	أبحث عما يستجد من الممارسات المبنية على الأدلة التي أثبتتها البحوث العلمية			

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الثالث: التحديات التي تواجه الممارسة المبنية على الأدلة				
1	قلة الدارسات والبحوث باللغة العربية حول الممارسات المبنية على الأدلة			
2	ضيق الوقت لا يسمح بمواكبة تطورات الممارسة المبنية على الأدلة			

3	عدم توفر الدورات التدريبية المتخصصة في تعليم الممارسة المبنية على الأدلة			
4	نقص الدعم الإداري للأخصائيين الاجتماعيين المهتمين باستخدام البحث في ممارساتهم.			
5	تمسك بعض الممارسين بالاتجاهات التقليدية في ممارسة الخدمة الاجتماعية			
الرقم		**مناسب**	**غير مناسب**	**التعديل المقترح**
المحور الرابع: سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المبنية على الأدلة				
1	الاهتمام بالتعلم المستمر ومتابعة التطورات الحديثة في مجال الخدمة الاجتماعية			
2	تعبئة وحشد موارد المجتمع ومؤسساته في تطوير الممارسة المهنية في مجالات الخدمة الاجتماعية			
3	توفير فرص لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية استخدام الممارسة المبنية على الأدلة			
4	عقد ندوات ولقاءات علمية ومهنية بين الممارسين بشكل مستمر لنقل ممارساتهم وخبراتهم للآخرين			
5	تشكيل شراكات مهنية بين الباحثين والممارسين لإنشاء حقيبة تدريبية لأساليب الممارسة المبنية على الأدلة.			

المقياس الثاني: المقياس المتعلق بمهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المبنية على الأدلة

يمكن تعريف مهارات خطوات الممارسة المبنية على الأدلة بأنها "مجموعة معينة من الخطوات المعرفية والسلوكية التي تنسجم مع المعرفة القائمة على الأدلة وعلى مكوناتها، حيث تتطلب الخطوات الكامنة وراء الاستخدام السليم للممارسة المبنية على الأدلة مجموعة مهارات من قبل الأخصائي الاجتماعي المدرسي توضح قدراته التي يتميز بها بصورة تطبيقية من خلال مواقف استخدام تلك المهارات وتنفيذها بفاعلية واضحة، تبدأ بإنشاء سؤال قابل للإجابة بناءً على حاجة العميل للمساعدة، وتحديد أفضل الأدلة المتاحة للإجابة على السؤال، وتقييم جودة الدليل وقابليته للتطبيق، وتطبيق الدليل وتنتهي بتقييم فعالية وكفاءة الحل.

وعليه تم تطوير مقياس لتوليد بيانات بهدف التعرف على مستوى مهارات خطوات الممارسة المبنية على الأدلة التي يمتلكها الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي تحتوي كل خطوة من الخطوات على 5 مؤشرات لقياسها بناءً على التقييم الذاتي من قبل الأخصائيين الاجتماعيين من أجل تحديد مكامن القوة وتحديد فجوات المهارات لكل مهمة والمجالات التي يمكن تحسينها وتطويرها.

يرجى تحكيم فقرات المقياس بوضع إشارة (✓) أو (×) في العمود المناسب بجانب كل فقرة

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الأول: مستوى مهارات طرح الأسئلة في الممارسة المبنية على الأدلة				
1	لدي القدرة على صياغة المعلومات حول المشكلة في أسئلة يمكن الإجابة عليها			
2	لدي القدرة على تحديد أهداف تدخل واضحة على شكل أسئلة يمكن الإجابة عليها			
3	أمتلك قدرة على صياغة أسئلة حول فعالية التدخل المناسب لكل حالة			
4	يمكنني صياغة أسئلة قادرة على استكشاف تأثيرات الممارسات المدعومة بالأدلة			
5	أطرح تساؤلات قابلة للإجابة حول النتائج المتوقعة للتدخلات المهنية			

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الثاني: مستوى مهارات البحث عن أفضل الأدلة التي تجيب على التساؤلات				
1	القدرة على استخدام قواعد البيانات والمواقع العلمية للعثور على الأدلة المتاحة			
2	القدرة على تتبع الأدلة العلمية ذات الصلة للإجابة على التساؤلات لتوجيه			

	قرارات الممارسة			
3	القدرة على تحديد أنواع المعلومات المرتبطة بالممارسات المستندة على الأدلة			
4	القدرة على إجراء مراجعة شاملة للأدبيات لتحديد الأبحاث والأدلة الموجودة المتعلقة بالأسئلة المطروحة.			
5	القدرة على التعرف على المصادر الموثوقة مثل الدوريات العلمية المحكمة وقواعد البيانات الأكاديمية			

الرقم		مناسب	غير مناسب	التعديل المقترح
المحور الثالث: مستوى مهارات النقد العلمي للأدلة				
1	القدرة على استعراض وتقييم الأبحاث والأدلة العلمية بطريقة نقدية وموضوعية			
2	القدرة على تحليل كافة الممارسات المستندة على الأدلة حسب المعايير المنهجية			
3	مقارنة بين الأدلة المختلفة لاتخاذ قرارات الممارسة المهنية			
4	تقييم جودة الأدلة وتحديد مدى قوتها وقابليتها للتطبيق العملي			
5	تقييم مدى ملاءمة وموثوقية المصادر التي تم التوصل اليها في محركات البحث			
الرقم		**مناسب**	**غير مناسب**	**التعديل المقترح**
المحور الرابع: مستوى مهارات تطبيق النتائج التي تم الوصول اليها والمستندة على الأدلة				
1	القدرة على اختيار التدخلات التي تم اختبارها تجريبيا أو أساليب الممارسة المدعومة بأفضل الأدلة العلمية المتاحة.			
2	القدرة على تطوير خطط تدخل فعّالة استنادًا إلى الأدلة العلمية			

3	القدرة على ترجمة الأدلة والأبحاث إلى خطوات وإجراءات عملية يمكن اتباعها في الممارسة اليومية			
4	دمج الخبرة المهنية مع النتائج التي أسفر عنها البحث عن الأدلة واختيار الأفضل منها			
5	القدرة على تنفيذ التدخلات بشكل فعّال وملتزم بالمبادئ التوجيهية للممارسة المبنية على الأدلة			

المحور الخامس: مستوى مهارات تقييم العملية لنتائج التدخل المهني				
1	تقييم الفعالية والكفاءة في تنفيذ الخطوات من 1 إلى 4 والبحث عن طرق لتحسينهم مستقبلا			
2	رصد تقدم التدخلات وتقييم فعاليتها باستمرار			
3	استخدام طرق وأساليب وخطوات قياس عائد التدخل المهني			
4	استخراج النتائج وتحليلها بطريقة علمية ومنهجية			
5	قياس النتائج والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة			

ملاحظات:.....

.....

التاريخ: التوقيع:

....

الملحق (ب): قائمة المحكمين لأداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الدرجة العلمية	التخصص	المؤسسة التعليمية
1.	د. إيهاب انعيم	أستاذ مساعد	مناهج العلوم وطرق التدريس	وزارة التربية والتعليم
2.	د. شادية مخلوف	أستاذ مساعد	تحليل وتقييم أنظمة التربية والتكوين	جامعة القدس المفتوحة
3.	د. عبد الكريم عتيق	أستاذ مساعد	علم الاجتماع	جامعة القدس المفتوحة
4.	د. زردة شبيطة	محاضر جامعي	فلسفة الخدمة الاجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
5.	د. مراد الجندي	محاضر جامعي	الخدمة الاجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
6.	د. إياد أبو بكر	أستاذ مشارك	الخدمة الاجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
7.	د. حسن دار البرميل	أستاذ مشارك	علم الاجتماع	جامعة القدس المفتوحة
8.	د. إياد عماوي	أستاذ مشارك	علم الاجتماع	جامعة القدس المفتوحة
9.	د. محمود حماد	أستاذ مساعد	علم الاجتماع	جامعة فلسطين الأهلية
10.	د. خالد هريش	أستاذ مشارك	الخدمة الاجتماعية	جامعة القدس
11.	د. أحمد الرنتيسي	أستاذ مشارك	الفلسفة في الخدمة الاجتماعية	الجامعة الإسلامية بغزة
12.	د. قصي إبراهيم	أستاذ مشارك	مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة الاستقلال

الملحق (ت)

أداة الدراسة بعد التحكيم

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: " **تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي: دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية**"، وذلك لاستكمال الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس المفتوحة في تخصص الخدمة الاجتماعية.

لذا أرجو منكم التكرم بتعبئة فقرات الاستبانة كافة دون استثناء بما يتوافق مع وجهة نظرك باهتمام وموضوعية. علماً أن تفضلكم بالإجابة المناسبة سيساهم في الحصول على نتائج دقيقة بما يعزز تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وتعد هذه الاستبانة مقياساً يعتمد لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل إجاباتكم بسرية تامة.

أشكر لكم حسن تعاونكم

المشرف	**الباحثة**
الأستاذ الدكتور	**طالبة الماجستير**
عميد أحمد بدر	**سهاد حسن غيث**

توصيف:

يتناول هذا البحث مفهوم حديث في إطار الممارسة المهنية في المجال المدرسي، ألا وهو مفهوم الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين evidence–based– practice (EBP).

وتعد الممارسة المهنية المبنية على الأدلة والبراهين نموذجا من نماذج الممارسة المهنية التي تعنى بالاستخدام الأفضل لما يتاح من نتائج البحوث والدراسات العلمية والتي تتمتع بمصداقية عالية من أجل تحديد أنسب مداخل ونماذج التدخل وأكثرها فعالية، والاستناد على أفضل النتائج التي تم الوصول لها من خلال تلك الدراسات، والتي من شأنها أن تساعد الممارسين على اتخاذ القرار الصحيح تجاه التدخل المهني، بحيث تقوم فكرة هذه النوعية من الممارسات على التعليم المستمر مدى الحياة وتوظيف المعرفة العلمية المنهجية دون إغفال لخبرات الممارس ومهاراته المهنية بالاستناد على قيم وأخلاقيات المهنة، مع مراعاة خصوصية وفردية كل عميل وظروفه. إذ أنها تتضمن خمس خطوات تحتاج الى مهارات نوعية لزيادة احتمالية التوصل الى نتيجة إيجابية:

1. **السؤال:** طرح الأسئلة باستمرار وترجمة مسألة أو مشكلة عملية إلى سؤال يمكن الإجابة عليه.
2. **البحث المنهجي:** البحث بكفاءة عن أفضل الأدلة العلمية التي تساعد على اتخاذ الإجراء المناسب حيال التدخلات المهنية.
3. **النقد الموضوعي:** الحكم النقدي على مصداقية الدليل ومدى ملاءمته.
4. **التطبيق:** دمج الأدلة في عملية اتخاذ القرار.
5. **التقييم:** تقييم نتيجة القرار المتخذ، مع إجراء عملية تقويم مستمرة لما يتم إجراؤه من تدخلات.

القسم الأول: البيانات الشخصية

النوع الاجتماعي

ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي

بكالوريوس فأقل ☐ ماجستير فأعلى ☐

سنوات الخبرة

5 سنوات فأق ☐ من 5 – 10 سنوات ☐

11 سنة فأكثر ☐

التخصص

الخدمة الاجتماعية ☐ علم النفس بفروعه ☐

علم الاجتماع ☐ الإرشاد النفسي ☐

المديرية

شمال ☐ وسط ☐

جنوب ☐

القسم الثاني:

أولاً: تقييم عملية الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

فيما يلي أربعة محاور، في كل محور مجموعة من العبارات خاصة بموضوع البحث، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءتها

مقياس: المعرفة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	لدي إلمام بمعنى مصطلح الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					
.2	لدي فكرة حول خطوات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					
.3	تلقيت تدريب في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					

مقياس: التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	قلة الدارسات باللغة العربية حول الممارسات المبنية على الأدلة					
.2	كثرة الأعباء لا تسمح بمواكبة تطورات الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					
.3	قلة الدورات التدريبية المتخصصة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					

مقياس: سبل التغلب على التحديات التي تواجه الممارسة المهنية المبنية على الأدلة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	توفير فرص للتدريب بأفضل الممارسات على كيفية استخدام الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					
.2	تشكيل شراكات مهنية بين الباحثين والممارسين					
.3	إنشاء حقيبة تدريبية لأساليب الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					

ثانياً: مقياس مهارات تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة

فيما يلي خمسة محاور، في كل محور مجموعة من العبارات خاصة بموضوع البحث، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءتها

المحور الأول: مهارات طرح الأسئلة في الممارسة المهنية المبنية على الأدلة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	أقوم بصياغة أسئلة مهنية حول مشكلة العميل					
.2	أحدد أهداف تدخل قابلة للقياس على شكل أسئلة					
.3	أقوم بصياغة أسئلة حول فعالية التدخل المناسب لكل حالة					
.4	أعمل على طرح تساؤلات حول النتائج المتوقعة للتدخلات					
المحور الثاني: مهارات البحث عن أفضل الأدلة التي تجيب على التساؤلات						

الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	أستخدم قواعد البيانات للعثور على الممارسات المهنية المبنية على الأدلة					
.6	أقوم بتتبع الأدلة العلمية ذات الصلة لتوجيه قرارات الممارسة المهنية					
.7	لدي القدرة على تحديد المعلومات المرتبطة بالممارسات المبنية على الأدلة					
.8	لدي القدرة على إجراء مراجعة دقيقة في الأدبيات لتحديد أفضل الممارسات المهنية المبنية على الأدلة					
المحور الثالث: مهارات النقد العلمي للأدلة العلمية						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.9	لدي القدرة على استعراض وتقييم أبحاث الممارسات المهنية المبنية على الأدلة بطريقة موضوعية					
.10	لدي القدرة على إجراء مقارنة بين الأدلة العلمية المختلفة لاتخاذ قرارات الممارسة					
.11	لدي القدرة على تقييم مدى موثوقية المصادر العلمية حول الممارسات المبنية على الأدلة					
.12	لدي القدرة على تقييم ملاءمة الأدلة العلمية وقابليتها للتطبيق العملي					
المحور الرابع: مهارات تطبيق الممارسات المهنية المبنية على الأدلة						

الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13.	ألجأ إلى اختيار التدخلات المهنية المدعومة بأفضل الأدلة العلمية					
14.	أستند على الأدلة العلمية في بناء خطط تدخل مهنية وتطويرها					
15.	لدي قدرة على ترجمة الأدلة إلى إجراءات عملية يمكن اتباعها في الممارسة المهنية					
16.	أقوم بدمج الخبرة المهنية مع النتائج التي أسفر عنها البحث عن الأدلة					

المحور الخامس: مهارات تقييم العملية لنتائج التدخل المهني

الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17.	لدي القدرة على تقييم فعالية تنفيذ خطوات نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة					
18.	لدي القدرة على رصد سير التدخلات المهنية بشكل مستمر					
19.	لدي معرفة بتحليل النتائج حسب المنهجية العلمية					
20.	أعمل على قياس النتائج للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة					

انتهى

أشكر لكم حسن تعاونكم

الملحق (ث)

كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
National Centre for Examination, Measurement and Educational Evaluation.

وزارة التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

الرقم: و ت / 6727/47/4
التاريخ: 20/ 5 /2025م

السادة المديرون العامون لمديريات التربية والتعليم المحترمون
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة الباحثة سهاد حسن عبد الهادي غيث

نهديكم أطيب تحية، ونرجو منكم التكرم بتسهيل مهمة الباحثة المذكورة أعلاه من **جامعة القدس المفتوحة** حيث تقدمت بطلب تسهيل مهمة لمركز البحث والتطوير التربوي لإجراء دراسة بعنوان: "**تصور مقترح يستند إلى نموذج الممارسة المهنية المبنية على الأدلة لتطوير مهارات الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي "دراسة مطبقة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية**". وستوزع الباحثة **رابط استبيان** محوسب على المرشدين التربويين في جميع مديريات التربية والتعليم. تكرماً بالإيعاز لمن يلزم بتسهيل المهمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

م. جهاد دريدي
/ رئيس المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

نسخة: الأخ مدير عام مركز البحث والتطوير التربوي المحترم.
الأخ د. عميد أحمد عثمان بدر المحترم/ المشرف على الدراسة- بريد إلكتروني: abader@qou.edu
الباحثة سهاد غيث المحترمة- بريد إلكتروني suhadg@hotmail.com
د. مطر/ ن.س

Ramallah Tel (02-2969348) Fax (02-2969399)